هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
Colonization & Wall Resistance Commission

التقـــرير
نصف السنوي
2026

انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأرض الفلسطينية وإجراءات التوسع الاستعماري

1 كانون الثاني - 30 حزيران

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

انتهاكات دولة الاحتلال
والمستعمرين في الأرض الفلسطينية
واجراءات التوسع الاستعماري

التقرير نصف السنوي

2026

جميع الحقوق محفوظة ل
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

رام الله - 2026

المقر الرئيس - رام الله / الماصيون - دوار محمود درويش
تلفاكس مكتب الرئيس : 02 2989115
فاكس : 02 2989130
هاتف : 02 2989133

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
تقديم رئيس الهيئة	8
الملخص التنفيذي	10
جدول تمثلات الإجراءات الاستعمارية على الأرض الفلسطينية في النصف الأول من 2026	12
الفصل الأول: إجراءات دولة الاحتلال لدعم الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي	14
أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في النصف الأول من العام 2026	15
ب: الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في النصف الأول من العام 2026	19
ت : مواقف وتصريحات لقادة دولة الاحتلال	22
الفصل الثاني: استمرار التوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية	37
أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية	38
ب : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس الشريف	42
ت : عطاءات البناء الاستيطاني في النصف الأول من العام 2026	45
ث: قرار إقامة 34 مستعمرة	47
الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي	53
أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت في النصف الأول من العام 2026 .	54
ب: الترحيل القسري للتجمعات البدوية	58
ت: نزع الملكية «مصادرة الأراضي».	61
الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية	71
أ: عمليات الهدم	72
ب: إخطارات الهدم	74
الفصل الخامس: اعتداءات أجهزة دولة الاحتلال والمستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم وأماكن العبادة	77
الفصل السادس: الملفات التحليلية	103

ملاحظات منهجية

أولاً: في بعض الحالات، يتم استخدام الخرائط المرفقة بالأوامر العسكرية الصادرة عن جيش الاحتلال، وفي حالات أخرى، يتم تطبيق إحداثيات خرائط الأوامر العسكرية على نظام GIS الخاص بالهيئة من أجل إنتاج خرائط جديدة، حسب الدلالة البصرية لكل وثيقة.

ثانياً: يتم اعتماد معطيات المخططات الهيكلية للمستعمرات وفق معطيات المخطط الهيكلي الصادر عن دولة الاحتلال، ويتم موائمته مع المخططات السابقة والمعطيات الجغرافية المحيطة وفق قواعد بيانات الهيئة ذات الصلة.

ثالثاً: لا يتم احتساب التوسع لصالح المستعمرات على أنه مصادرة أراض جديدة، بالنظر إلى تصنيف الأراضي التي يتم التوسع عليها، والتي تكون في غالبية الأحيان، أراض مصادرة بحجة أراضي الدولة على سبيل المثال، وتم تخصيصها وفق إعلانات متتالية لصالح التوسع الاستعماري.

رابعاً: قد تختلف الأرقام المرتبطة بأعداد المستعمرات والبؤر الاستعمارية مع أرقام مؤسسات أخرى نظراً لاختلاف التصنيف وزاوية التناول، من هذه الزاوية، فإن الهيئة وعند اعتمادها لأرقام المستعمرات، تفحص مجموعة من المعطيات، ولا تكتفي بما تقوله سلطات الاحتلال، وعلى رأس هذه المعطيات موقع التوسعة المخطط لها، رقم المخطط الهيكلي، وجود بؤر مقامة في مكان التوسع المخطط له وغيرها من المعايير.

خامساً: يتم احتساب التوسع الاستعماري على أراضي محافظة القدس خارج حدود البلدية، أو ما يطلق عليها مناطق J2 مع مستعمرات الضفة الغربية، فيما يتم معالجة معطيات مستعمرات داخل حدود البلدية أو ما يطلق عليها منطقة J1 بشكل منفصل.

سادساً: تحتفظ الهيئة بأصول الأوامر العسكرية (نزع الملكية)، والمخططات الهيكلية، والقوانين ومشاريع القوانين المصادق عليها والمودعة، وفق أرقامها المرجعية ووثائقها وخرائطها الملحقة لصالح أية عملية تحقق لاحقة.

لم يعد المشروع الاستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة مجرد سياسة توسعية تقوم على إنشاء المستعمرات والاستيلاء على الأراضي، بل دخل خلال النصف الأول من عام 2026 مرحلة أكثر خطورة وتعقيداً، عنوانها الانتقال المنهجي من إدارة الاحتلال إلى إدارة الضم، ومن السيطرة العسكرية المؤقتة إلى فرض السيادة الاستعمارية الدائمة. ففي ظل الانشغال الدولي بالحرب المستمرة على قطاع غزة، استثمرت الحكومة الإسرائيلية هذا الظرف الاستثنائي لتسريع تنفيذ أجندتها الأيديولوجية، وإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية بما يخدم مشروع "إسرائيل الكبرى"، مستندة إلى منظومة متكاملة من التشريعات والإجراءات الإدارية، والتوسع الاستيطاني، والعنف المنظم الذي يمارسه المستعمرون تحت حماية مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية.

ولعل أبرز ما ميز هذه المرحلة أن الاستيطان لم يعد نشاطاً عمرانياً يهدف إلى زيادة عدد الوحدات الاستعمارية أو توسيع حدود المستعمرات القائمة، وإنما أصبح مشروعاً متكاملاً لإعادة هندسة الفضاء الفلسطيني سياسياً وإدارياً وديمغرافياً. فقد شهدت الضفة الغربية سلسلة من الإجراءات غير المسبوقة التي استهدفت نقل صلاحيات إدارة الأراضي والتخطيط والبناء من المؤسسة العسكرية إلى وزارات وهيئات مدنية إسرائيلية يقودها تيار استيطاني متطرف، بما يعكس تحولاً جوهرياً في طبيعة تعامل دولة الاحتلال مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبارها مجالاً تمارس عليه صلاحيات السيادة، وليس أرضاً محتلة تخضع لأحكام القانون الدولي الإنساني.

وفي الميدان، تواصلت عمليات مصادرة الأراضي وإعلان مساحات واسعة منها "أراضي دولة"، إلى جانب الدفع بعشرات المخططات الهيكلية، والمصادقة على آلاف الوحدات الاستعمارية، وإقامة بؤر استعمارية جديدة، وشرعنة أخرى كانت قائمة بصورة غير قانونية حتى وفق التشريعات الإسرائيلية. كما شهدت شبكة الطرق الاستيطانية توسعاً متسارعاً، بما يعزز الربط بين الكتل الاستعمارية الكبرى ويعمق عزل التجمعات الفلسطينية وتحويلها إلى كانتونات منفصلة، في إطار رؤية استراتيجية تستهدف القضاء على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة.

وفي الوقت ذاته، تصاعدت اعتداءات المستعمرين إلى مستويات غير مسبوقة، سواء من حيث عددها أو طبيعتها أو انتشارها الجغرافي، لتتحول إلى أحد أهم أدوات تنفيذ المشروع الاستعماري على الأرض. فقد استهدفت هذه الاعتداءات الإنسان الفلسطيني وأرضه ومصادر رزقه وممتلكاته، وشملت الهجمات المنظمة على القرى والتجمعات البدوية، وإحراق المنازل والمركبات، والاعتداء على المواطنين، واقتلاع الأشجار وإتلاف المحاصيل، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، وفرض بيئة طاردة للسكان الفلسطينيين، خصوصاً في المناطق الرعوية والزراعية الواقعة في قلب الاستهداف الاستيطاني. و لم يعد هذا العنف يمثل تجاوزات فردية أو ممارسات معزولة، بل أصبح جزءاً من سياسة متكاملة تتوزع فيها الأدوار بين مؤسسات

الدولة والمستعمرين، بحيث تتولى الأجهزة الرسمية توفير الغطاء الأمني والقانوني، بينما يفرض المستعمرون الوقائع الميدانية بالقوة والإرهاب.

أما القدس المحتلة، فقد بقيت في صدارة المشروع التهويدي، حيث تواصلت سياسات تغيير الهوية العربية للمدينة من خلال توسيع المشاريع الاستيطانية، وتصعيد عمليات الهدم والتهجير القسري، وتكثيف الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك، وفرض المزيد من القيود على الفلسطينيين، في إطار مساعٍ حثيثة لإحداث تغيير ديمغرافي وثقافي وقانوني دائم في المدينة المحتلة، بما يتناقض بصورة صارخة مع قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ويأتي هذا التقرير في لحظة مفصلية من تاريخ الصراع، حيث لم تعد الإجراءات الإسرائيلية تعبر عن توسع استيطاني متدرج، وإنما عن مشروع متكامل لإعادة رسم الخريطة السياسية والقانونية للأرض الفلسطينية المحتلة، وفرض وقائع لا تستهدف الحاضر فحسب، بل تسعى إلى مصادرة المستقبل الفلسطيني ذاته. وانطلاقاً من ذلك، يرصد التقرير أبرز الانتهاكات والإجراءات الاستيطانية التي شهدها النصف الأول من عام 2026، ويحلل اتجاهاتها ودلالاتها، ويقدم قراءة شاملة للتحولات التي يشهدها المشروع الاستعماري الإسرائيلي، مؤكداً أن ما يجري لم يعد يقتصر على مخالفة أحكام القانون الدولي، بل يمثل محاولة ممنهجة لتقويض النظام القانوني الدولي القائم على حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ونسف الأسس التي قامت عليها عملية السلام، وتقويض فرص تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

مؤيد شعبان

رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

الملخص التنفيذي

يكشف هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من الأول من كانون الثاني/يناير وحتى الثلاثين من حزيران/يونيو 2026، عن انتقال المشروع الاستيطاني الإسرائيلي إلى مرحلة أكثر تقدماً وخطورة في مسار فرض الضم الفعلي على الأرض الفلسطينية المحتلة. فلم تعد سياسات الاحتلال تقتصر على توسيع المستعمرات أو الاستيلاء على الأراضي بصورة متفرقة أو الاستجابة لاعتبارات أمنية مؤقتة، وإنما أصبحت تقوم على منظومة حكومية متكاملة تتداخل فيها الأدوار التشريعية والتنفيذية والتخطيطية والقضائية والعسكرية، بما يهدف إلى إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية وإحداث تغييرات دائمة في بنيتها الديموغرافية والقانونية والسياسية. ويبرز خلال الفترة التي يغطيها التقرير تسارع واضح في استخدام أدوات متعددة ومترابطة تشمل تشريع القوانين، وإعادة هيكلة مؤسسات الإدارة المدنية ونقل صلاحياتها إلى وزراء في الحكومة الإسرائيلية، وتسريع إجراءات التخطيط والبناء الاستيطاني، وتكثيف أوامر الاستيلاء على الأراضي وإعلانات "أراضي الدولة"، وتوسيع مشاريع البنية التحتية المخصصة للمستعمرات، إلى جانب تصاعد إرهاب المستعمرين بوصفه أداة ميدانية لفرض الوقائع على الأرض وتهجير التجمعات الفلسطينية، الأمر الذي يعكس انتقال السياسة الإسرائيلية من إدارة الاحتلال إلى ترسيخ منظومة سيطرة دائمة تستهدف دمج أجزاء واسعة من الضفة الغربية، بما فيها القدس، ضمن المنظومة الإدارية والقانونية الإسرائيلية، وفرض وقائع يصعب التراجع عنها مستقبلاً.

وخلال النصف الأول من عام 2026، وثقت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 11,074 اعتداءً نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ومليشيات المستعمرين بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، توزعت على مختلف محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس، مع تركز ملحوظ في محافظات الخليل، ورام الله والبيرة، ونابلس، وبيت لحم. وشملت هذه الاعتداءات طيفاً واسعاً من الانتهاكات، من بينها القتل والإصابة، والاقتحامات العسكرية، وفرض الحواجز والإغلاقات، والاستيلاء على الأراضي، والهدم والإخطارات، وتجريف الأراضي، واعتداءات المستعمرين، وإقامة البؤر الاستعمارية، وتقييد وصول المواطنين إلى أراضيهم ومصادر رزقهم. وتعكس هذه المعطيات تصاعداً ملحوظاً في كثافة الانتهاكات واتساع نطاقها الجغرافي، كما تكشف عن اعتماد سلطات الاحتلال نهجاً يقوم على التكامل بين القوة العسكرية والإجراءات الإدارية وأعمال المستعمرين، بما يحول الاعتداءات اليومية إلى أدوات ممنهجة لإعادة تشكيل الواقع الميداني، وفرض مزيد من القيود على الوجود الفلسطيني، وتهيئة البيئة اللازمة لتوسيع المشروع الاستيطاني وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية.

وفي السياق ذاته، نفذ المستعمرون 3,488 اعتداءً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت عن استشهاد 17 مواطناً فلسطينياً، وتسببت في تهجير 26 تجمعاً بدوياً ورعوياً بصورة كلية أو جزئية، إلى جانب إقامة 42 بؤرة استعمارية جديدة، معظمها بؤر رعوية، في مؤشر واضح على استمرار استخدام البؤر الاستعمارية كأداة للسيطرة على الأراضي وفرض وقائع جديدة، خاصة في الأغوار الفلسطينية والمناطق الرعوية.

كما شهدت الفترة تصعيداً واسعاً في استهداف الموارد الزراعية الفلسطينية، حيث تم توثيق تضرر أو اقتلاع 45,195 شجرة، من بينها 26,395 شجرة زيتون، في إطار سياسة تستهدف تقويض قدرة الفلسطينيين على استثمار أراضيهم ودفعهم إلى مغادرتها، ولا سيما في المناطق المحيطة بالمستعمرات والبؤر الاستعمارية.

وعلى مستوى التخطيط الاستيطاني، درست سلطات الاحتلال 113 مخططاً هيكلياً، منها 71 مخططاً في مستعمرات الضفة الغربية و42 مخططاً داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس، تضمنت ما يزيد على 12,435 وحدة استعمارية، منها 8,434 وحدة في الضفة الغربية و4,001 وحدة في القدس، واستهدفت أكثر من 14,215 دونماً من الأراضي الفلسطينية. كما أقرت حكومة الاحتلال إنشاء 34 مستعمرة جديدة خلال النصف الأول من العام، لترتفع حصيلة المستعمرات التي أقرتها الحكومة الحالية إلى 103 مستعمرات منذ تشكيلها، وهو تطور يعكس انتقال السياسة الإسرائيلية من توسيع المستعمرات القائمة إلى إنتاج مستعمرات جديدة بالكامل. وفي إطار إحكام السيطرة على الأرض، استولت سلطات الاحتلال على 4,379 دونماً من الأراضي الفلسطينية عبر سلسلة من الأوامر العسكرية والإدارية، شملت 40 أمراً لوضع اليد لأغراض عسكرية، وخمسة أوامر استملاك، وأربعة إعلانات لأراضي دولة، إلى جانب إصدار 48 أمراً استهدفت الأشجار والمزروعات تحت ذرائع أمنية، بما يكرس استخدام الأدوات القانونية والعسكرية لإعادة تشكيل الخارطة العقارية الفلسطينية.

كما واصلت سلطات الاحتلال خلال الفترة المشمولة بالتقرير سياسة التضييق الممنهج على الوجود العمراني الفلسطيني، باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسة لإعادة تشكيل الخارطة الديموغرافية والجغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي مقابل توفير منظومة تخطيطية وتشريعية مرنة وسريعة لتوسيع المستعمرات وإنشاء مستعمرات جديدة وتطوير بنيتها التحتية، تواصل سلطات الاحتلال فرض نظام تخطيطي تمييزي يقيد البناء الفلسطيني ويحول دون تلبية الاحتياجات الطبيعية للتجمعات الفلسطينية، ولا سيما في المنطقة المصنفة (ج) والقدس المحتلة. وخلال النصف الأول من عام 2026، نفذت سلطات الاحتلال 341 عملية هدم أسفرت عن تدمير 740 منشأة، وألحقت الضرر بـ 923 مواطناً، بينهم 546 طفلاً، في حين أصدرت 254 إخطاراً جديداً بالهدم أو وقف البناء، في مؤشر على استمرار سياسة استهداف الوجود الفلسطيني العمراني بصورة منهجية. ولا تقتصر آثار هذه الإجراءات على تدمير المساكن والمنشآت، بل تمتد إلى تقويض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفلسطينية، وحرمانها من الحق في السكن والتنمية، وإجبار العديد منها على الرحيل أو الامتناع عن الاستثمار في أراضيها وممتلكاتها خشية الهدم أو المصادرة. ويؤكد ذلك أن سياسة الهدم ليست إجراءً تنظيمياً كما تدعي سلطات الاحتلال، وإنما تشكل جزءاً من منظومة أوسع لإعادة هندسة الحيز الفلسطيني، وتقليص إمكانيات توسعه العمراني، وخلق بيئة قسرية تدفع الفلسطينيين إلى الانكماش أو النزوح، بما يفسح المجال أمام التوسع الاستيطاني وترسيخ وقائع الضم على الأرض.

ويخلص التقرير إلى أن النصف الأول من عام 2026 شهد تسارعاً واضحاً في دمج الأدوات التشريعية والتخطيطية والعسكرية والاقتصادية ضمن سياسة حكومية إسرائيلية موحدة، هدفها تثبيت السيطرة الدائمة على الأرض الفلسطينية، وإعادة توزيع الجغرافيا والسكان بما يخدم مشروع الضم. ويؤكد التقرير أن استمرار هذا المسار، في ظل غياب إجراءات دولية رادعة، يهدد بصورة متزايدة فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً، ويستدعي تحركاً دولياً عاجلاً يتجاوز بيانات الإدانة إلى اتخاذ خطوات عملية تكفل مساءلة دولة الاحتلال ووقف سياساتها الاستعمارية، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وفق قواعد القانون الدولي.

تمثلات الإجراءات الاستعمارية على الأرض الفلسطينية في النصف الأول من 2026

	المؤشر/ الإجراء الاستعماري	النتيجة
.1	عدد المستعمرين الإسرائيليين في أراضي الضفة والقدس	778.567 ألف مستعمر
.2	عدد المستعمرات الإسرائيلية	194 مستعمرة
.3	عدد البؤر الاستعمارية	393 بؤرة
.4	عدد البؤر الرعوية من مجمل البؤر الاستعمارية	194 بؤرة
.5	مساحة الأراضي التي تسيطر عليها البؤر الزراعية (بالمقاربة المكانية)	760 ألف دونم
.6	عدد البؤر الاستعمارية التي أقيمت في النصف الأول من العام 2026	43 بؤرة استعمارية
.7	مساحة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال في النصف الأول من العام 2026	4379 دونماً
.8	عدد المنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال في النصف الأول من العام 2026	740 منشأة
.9	عدد إخطارات الهدم التي رصدتها الهيئة في النصف الأول من العام 2026	254 إخطار
.10	عدد المخططات التنظيمية الاستعمارية التي تمت دراستها لمستعمرات الضفة الغربية	61 مخطط
.11	عدد المخططات التنظيمية الاستعمارية التي تمت دراستها لمستعمرات القدس	42 مخطط
.12	**مجمل** مساحة الأراضي الخاضعة لإجراءات استعمارية إسرائيلية - هذه المساحة لا تشمل الأراضي المخطط لعزلها بجدار الضم والتوسع - هذه المساحة تشكل 69% من مجموع المناطق المصنفة (ج)	2400 كم^2
.13	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي جيش الاحتلال في النصف الأول من العام 2026	74شهيداً
.14	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي المستعمرين في النصف الأول من العام 2026	17 شهداء
.15	عدد الأشجار التي اقتلعها الاحتلال أو تعرضت لاعتداءات المستعمرين	45195 شجرة
.16	عدد المدارس المهددة بالهدم الكلي أو الجزئي	39 مدرسة
.17	مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود	198 ألف دونم
.18	عدد المواقع الاستعمارية الخدماتية والصناعية وغيرها	52 موقعاً
.19	عدد المواقع العسكرية في الأراضي الفلسطينية	94 موقعاً
.20	عدد الكليات العسكرية	40 كلية
.21	عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية)	930 حواجز وبوابات
.22	طول جدار الضم والتوسع الكلي في حال اكتمال البناء	714كم
.23	الجزء المكتمل من جدار الضم والتوسع	489كم
.24	الجزء المخطط من جدار الضم والتوسع	225كم
.25	مساحة الاراضي التي سيعزلها الجدار من الضفة الغربية في حال اكتمال البناء	560 كم^2
.26	الاراضي المعزولة بشكل كلي حاليا بسبب الجدار	295 كم^2

01

الفصل الأول

اجراءات دولة الاحتلال لدعم الاستيطان الاستعماري

أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في النصف الأول من 2026

ب : قرارات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة

ت : الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين

ث : مواقف وتصريحات لقادة في دولة الاحتلال

أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة إلى كنيست الاحتلال منذ مطلع العام 2026

نستعرض في هذا الجزء من التقرير، أبرز قوانين ومشاريع قوانين جرت عملية نقاشها داخل كنيست الاحتلال، وبالنظر إلى طبيعة هذه القوانين، فإنه يلحظ دائماً طبيعتها العدائية والعنصرية، والتي تحاول من خلالها الجهات التشريعية في دولة الاحتلال أن ترسخ منظومة قمع الفلسطينيين أو إمعان الفصل العنصري والأبارتهايد، وحديثاً، استغلال ظروف الحرب والطوارئ التي فرضتها دولة الاحتلال من اجل خلق واقع جديد لا يمكن الرجوع عنه حسب الوصف الإسرائيلي.

فقد واصلت كنيست الاحتلال خلال النصف الأول من عام 2026 تسريع وتيرة سن القوانين ودفع مشاريع القوانين ذات الصلة بالأرض الفلسطينية المحتلة، في انسجام واضح مع سياسات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى إعادة تشكيل الواقع القانوني والسياسي في الضفة الغربية، وتوفير مظلة تشريعية لإجراءات الضم الزاحف والتوسع الاستعماري. ويعكس هذا النشاط التشريعي انتقالاً متدرجاً من إدارة الاحتلال عبر الأوامر العسكرية والقرارات التنفيذية إلى ترسيخ السيطرة من خلال أدوات تشريعية دائمة تسعى إلى فرض القانون الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتكشف مشاريع القوانين المطروحة خلال هذه الفترة عن اتساع نطاق الاستهداف ليشمل مختلف أوجه الحياة الفلسطينية؛ فمنها ما يستهدف تكريس السيطرة على الأرض والموارد، مثل مشاريع إنشاء سلطة آثار إسرائيلية خاصة بالضفة الغربية، وتسهيل إنشاء المستعمرات الجديدة، وإلغاء القيود على وجود الإسرائيليين في قطاع غزة، ومنها ما يطال الحقوق الاقتصادية للفلسطينيين، كمشروع وسم المنتجات الفلسطينية، وقانون اقتطاع أموال المقاصة، إلى جانب مشاريع تستهدف الهوية الوطنية والسياسية والثقافية، من خلال تجريم رفع العلم الفلسطيني، وتقييد المشاركة السياسية، وفرض قيود على الشعائر الدينية، وفي مقدمتها مشروع تقييد رفع الأذان.

ولا يمكن النظر إلى هذه التشريعات بوصفها مبادرات منفصلة أو استجابة لاعتبارات ظرفية، بل تمثل حلقات متكاملة ضمن مشروع سياسي وتشريعي يهدف إلى تقويض الأسس القانونية التي قامت عليها المرحلة الانتقالية لاتفاقيات أوسلو، وإعادة تعريف مكانة الضفة الغربية باعتبارها مجالاً خاضعاً للتشريع الإسرائيلي. كما تعكس هذه المشاريع توظيف الحكومة الإسرائيلية لظروف الحرب وحالة الطوارئ لتسريع تمرير إجراءات كان من الصعب الدفع بها في ظروف سياسية مختلفة، بما يكرس وقائع قانونية وإدارية جديدة يصعب التراجع عنها مستقبلاً.

ويُظهر رصد مشاريع القوانين المقدمة إلى الكنيست منذ مطلع عام 2026 أن الاستهداف لم يعد يقتصر على توسيع المشروع الاستعماري ميدانياً، بل أصبح يمتد إلى بناء منظومة قانونية متكاملة تمنح هذا المشروع شرعية داخلية، وتوفر له أدوات تنفيذ أكثر فاعلية. وبذلك بات التشريع الإسرائيلي أحد أهم أدوات إدارة الصراع، ليس فقط عبر تنظيم سياسات الاحتلال، وإنما عبر إعادة هندسة البيئة القانونية بما يخدم تثبيت الضم الفعلي، وتعزيز منظومة الفصل العنصري، وتقويض الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.وبنظرة سريعة على جملة القوانين التي يجري نقاشها نستطيع فهم ذهن الاحتلال وأين يريد أن يصل في مسالة الضم والسيطرة على أراضي الفلسطينيين وإخضاعها أمام نظر وعيون العالم.

مشروع القانون	تاريخ النقاش	الرقم المرجعي	القراءة	تسويغات القانون
مشروع قانون لتقييد – وحتى حظر– رفع الأذان من المساجد	11أيار 2026	6670	تمهيدية	يفرض القانون على كلّ مسجد استصدارَ ترخيص لرفع الأذان من وزير البيئة، ومن حقّ الوزير، وفق المقترَح، رفض الترخيص، بموجب طبيعة التركيبة السكانية التي يصلها الصوت. وهنا نستطيع القول إن المقصود هو المدن والتجمعات السكانية التي تضم عربًا ويهودًا، أو البلدة العربية الواقعة بجوار بلدة يهودية.كما ينصّ مشروع القانون على تقييد مستوى الصوت، ويفرض غرامات مالية باهظة على من يخرقها.
مشروع قانون لإقامة سلطة آثار إسرائيلية خاصة بـــ "الآثار اليهودية" في الضفة الغربية	11 أيار 2026	رقم القانون: 2346 رقم حكومي: 1184	قراءة اولية	إنشاء سلطة آثار تخص الضفة الغربية، وتُعنى –بمنظور مقترِحي القانون– بـــ "الآثار اليهودية"، والقصد هو إقامة سلطة آثار خاصة، بعد استنتاج يفضّل تحييد سلطة الآثار الإسرائيلية من العمل في منطقة محتلة بموجب القانون الدولي، وهذا القانون الجديد يندرج في إطار مشروع الضم الزاحف للضفة الغربية.
مشروع قانون يُلغي القيود القانونية على دخول الإسرائيليين قطاعَ غزة ووجودهم فيه	11أيار 2026	6680	قراءة اولى	يهدف إلى تعديل قانون فك الارتباط لعام 2005 من خلال إلغاء القيود القانونية التي تمنع دخول الإسرائيليين إلى قطاع غزة، ومنحهم حرية الدخول إليه والتنقل فيه. ينص التعديل –الذي لا يزال في المرحلة الأولية قبل القراءة التمهيدية ومناقشات اللجان– على أن المواد التي كانت تحظر دخول الإسرائيليين إلى قطاع غزة لن تنطبق عليه بعد الآن، وبذلك يصبح من الممكن قانونيًا للإسرائيليين التواجد فيه دون القيود السابقة. كما يوضح أن أيّ حقوق مرتبطة بهذا التعديل تسري من تاريخ إقراره فصاعدًا.
مشروع قانون حماية المستهلك مشروع	18 أيار 2026	פ/6699/25	اولية	في قانون حماية المستهلك، في المادة 17 (أ) (2)، بعد "بلد الصنع" سيتم إدراجها "وفي حالة السلع التي تم تصنيعها أو زراعتها أو إنتاجها أو معالجتها في أراضي يهودا والسامرة أو في قطاع غزة ليس من قبل مواطن

				إسرائيلي، يجب على التاجر وضع علامة عليها على أنها "من إنتاج السلطة لفلسطينية"
مشروع قانون لتعزيز إجراءات إنشاء مستوطنة جديدة	20 أيار 2026	ع/6614/25	قراءة اولى	يجوز للحكومة، بناء على توصية وزير الاستيطان والبعثات الوطنية أو وزير الأمن الوطني أو وزير الدفاع بوجود حاجة وطنية استراتيجية لإنشاء مستوطنة جديدة، بالتشاور مع المجلس الوطني، أن تأمر وزير الداخلية بتحديد، بأمر، إعفاء من تصريح بموجب الفصل الخامس أو من خطة، للأعمال أو الاستخدامات اللازمة لإنشاء مثل هذه المستوطنة.
مشروع قانون العقوبات	26 أيار 2026	ع/4779/25	قراءة اولى	يعتبر تجمعاً محظوراً شخصين على الأقل يتجمعان ويلوحان علناً في هيئة مدرجة في الميزانية أو مدعومة على النحو المحدد في المادتين 21 و32 من قانون مؤسسات الميزانية رقم 5745-1985، علم دولة معادية أو السلطة الفلسطينية، ويعاقب المشارك في تجمع محظور بالسجن لمدة سنة وغرامة لا تقل عن 10 آلاف شيكل جديد."
مشروع قانون فك الارتباط والتعويض لضحاياه	1 حزيران 2026	ع/6735/25	تمهيدية	ولذلك يقترح تحديد أن الأحكام التي تحظر دخول الإسرائيليين إلى القطاع لم تعد تطبق في هذه المناطق.
مشروع قانون يشدد بندًا يَمنع ترشُّح حزب أو شخص للانتخابات البرلمانية	1حزيران 2026	ع/6748/25	قراءة تمهيدية	مشروع قانون يشدّد بند قانون انتخابات الكنيست، الذي بموجبه يُمنع ترشُّح حزب أو شخص للكنيست، في حال أعرب عن تأييده دولةً أو كيانًا أو تنظيمًا يخوض كفاحًا مسلحًا ضدّ إسرائيل. ينص بند التعديل بأن التوضيح أو التفسير الذي يُلغي مسألة التأييد، أو الاعتذار الذي يقدمه الشخص أو الحزب المستهدَف، ليس سببًا لإلغاء منع الترشّح.
قانون لمصادرة أموال ضرائب بقيمة الأضرار الإسرائيلية من عمليات فلسطينية	8 حزيران 2026	ع/6748/25	بالقراءة النهائية	أقرت الهيئة العامة للكنيست، يوم الاثنين 8 حزيران، بأغلبية أصوات الائتلاف ونواب من المعارضة الصهيونية، ودعم الحكومة، بالقراءة النهائية، قانونًا يلزم الحكومة الإسرائيلية بأن تصادر قسمًا من أموال الضرائب الفلسطينية، بقيمة ما أنفقته مقابل أضرار

				تكبدها من عمليات فلسطينية في نواحٍ مختلفة، منها مخصصات مالية، وتعويضات أضرار وغيرها.
مشروع قانون لتعديل قانون السجون (يمنع الزيارات من سجناء الأمن المنتمين إلى منظمة إرهابية تحتجز سجناء إسرائيليين)	9 حزيران 2026	4134/25/פ	الاولى	يقترح مشروع القانون أنه طالما تحتجز منظمة إرهابية أو منظمة إرهابية معلنة مواطنًا إسرائيليًا أو أسيرًا، يُحرم سجين الأمن المنتمي لتلك المنظمة من حق الزيارات. ولضمان عدم الإضرار بحقوق السجناء بشكل غير متناسب، يُقترح استثناء زيارات المحامين وزيارات الصليب الأحمر من هذا البند. كما يُقترح تخويل وزير الأمن القومي، بعد التشاور مع وزير الدفاع، صلاحية السماح بزيارة السجين لأسباب خاصة وبشكل استثنائي.

ب: الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في النصف الأول من 2026

هندسة "الضم المالي": تحليل بنيوي لمنظومة تمويل الاستيطان وآليات مأسسته

يمثل النصف الأول من عام 2026 انعطافة تاريخية في مسار المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، حيث انتقلت السياسة الحكومية من دعم الاستيطان عبر منح استثنائية وهبات طارئة إلى مرحلة "المأسسة الميزانياتية" الشاملة. تكشف الوثائق والتقارير البحثية والإعلامية خلال هذه الفترة عن صياغة "عقد مالي" جديد يربط المستوطنات بالنسيج البنيوي لدولة الاحتلال، بهدف جعل الوجود الاستيطاني حقيقة اقتصادية وقانونية غير قابلة للنقض [1]. تقود هذا التحول استراتيجية "الضم الهادئ" عبر أدوات الموازنة العامة، حيث تضخ المليارات في البنية التحتية، وتسجيل الأراضي، والامتيازات الضريبية، لخلق بيئة جاذبة ديموغرافياً وتكريس سيادة إسرائيلية فعلية _. تسعى هذه الورقة إلى تقديم تحليل علمي مقارن لآليات التمويل، والجهات الفاعلة، والآثار السياسية لهذا التدفق المالي الضخم، مستندة إلى تقارير استقصائية ومعطيات رسمية وتحليلات حقوقية متقاطعة.

أولاً: قنوات التمويل المبتكرة وإعادة هندسة الميزانية

تجمع المصادر على أن منظومة التمويل الحالية تتجاوز بكثير القنوات التقليدية، حيث يتم استخدام مزيج من الميزانيات الأساسية، والأموال الائتلافية، والصناديق "المرنة" لتجاوز الرقابة المهنية _. وتشير التقديرات المتقاطعة إلى أن إجمالي الاستثمار التراكمي في المستوطنات منذ تولي الحكومة الحالية قد ناهز 20.7مليار شيكل وتبرز في هذا السياق "الخطة الخمسية" التي رصد لها 2.75مليار شيكل كركيزة أساسية للتطوير بعيد المدى[2]

وتكشف التحقيقات الاستقصائية عن دور محوري لوزارة المالية، وتحديداً مديرها العام "إسرائيل ملاخي"، في إدارة ما يعرف بـــ"القوفة الصغيرة" (الخزينة الجانبية) التي بلغت قيمتها 1.3مليار شيكل _هذه القناة صممت لتمويل مشاريع في السلطات المحلية الاستيطانية تحت مسميات "تطويرية"، لكنها تستخدم فعلياً كأداة سياسية لتنفيذ أجندة وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش"[3].

كما أقرت خطة ثلاثية (2026-2028) لمشاريع "الهوية اليهودية" بقيمة 200مليون شيكل، وهي خطة تهدف لخلق التزامات تعاقدية طويلة الأمد تجعل من الصعب على أي حكومة مستقبلية إلغاءها دون الدخول في تعقيدات قانونية وتعويضات مالية باهظة.[4]

ثانياً: البنية التحتية كأداة للسيادة والنمو الديموغرافي

تتفق المصادر على أن "ثورة الطرق" في الضفة الغربية هي الأداة الأكثر فعالية لتحويل المستوطنات إلى ضواحي سكنية مرتبطة بالمركز، مما يضمن نمواً سكانياً انفجارياً. وتؤكد المعطيات أن الحكومة تستثمر حالياً 7مليارات شيكل في طرق المستوطنات، وهو ما يمثل 30%من إجمالي ميزانية الطرق بين المدن في كامل إسرائيل، رغم أن المستوطنين يمثلون 3% فقط من السكان.

---

[1] ذا ماركر، "الأموال ستتدفق: سموتريتش يخطط لنقل مئات الملايين للمستوطنات كهدية وداع"، 21 يونيو 2026.

2 هآرتس/ذا ماركر، "المصادقة على المزايا الضريبية للمستوطنات – سموتريتش وسوخوت سيوفران 10 آلاف شيكل سنوياً"، 4 يونيو 2026.

[3] ذا ماركر، "الأموال ستتدفق: سموتريتش يخطط لنقل مئات الملايين للمستوطنات كهدية وداع"، 21 يونيو 2026

[4] ذا ماركر، "الأموال ستتدفق: سموتريتش يخطط لنقل مئات الملايين للمستوطنات كهدية وداع"، 21 يونيو 2026

وفي تطور نوعي في مايو 2026، صادقت الحكومة على إضافة ميزانية مخصصة بقيمة 1.075مليار شيكل للأعوام 2026-2028، تهدف حصراً لشق طرق تخدم المستوطنات الجديدة التي تقرر إنشاؤها[5]. وتكاملت التقارير في رصد مشاريع استراتيجية كبرى مثل "الطريق الحلقي الشرقي" في القدس بتكلفة 1.3مليار شيكل، وتطوير "طريق 60" بمقاطع تتجاوز تكلفتها المليار شيكل للمقطع الواحد. ويشير التحليل المقارن إلى أن هذا التمويل يأتي في ظل رفع أسعار المواصلات العامة في إسرائيل بنسبة 45%، مما يعكس تفضيل الاستيطان كأولوية قصوى على حساب معالجة أزمات النقل وغلاء المعيشة في الداخل.

ثالثاً: الضم عبر تسجيل الأراضي والولاية القانونية

يمثل مشروع "تسوية الأراضي" في المنطقة (ج) أحد أخطر الاتجاهات الجديدة التي ظهرت في النصف الأول من عام 2026، حيث تم تخصيص 244.1مليون شيكل على مدار خمس سنوات لإنشاء آلية لتسجيل الأراضي تحت ولاية وزارة العدل الإسرائيلية[6] وتوضح التحليلات أن هذه الخطوة هي ممارسة فعلية للسيادة، حيث تنقل صلاحية تسجيل الأراضي من الإدارة المدنية (التابعة للجيش) إلى سلطة مدنية إسرائيلية، بهدف تسجيل 15% من الأراضي غير المسجلة (حوالي 290 ألف دونم) باسم "الدولة" خلال 5 سنوات _

وتضيف المعطيات أن هذا المشروع يستهدف مصادرة الأراضي الفلسطينية عبر فرض شروط إثبات ملكية شبه مستحيلة، مما يؤدي إلى "نهب قانوني" واسع النطاق _. كما تخصص الحكومة 152مليون شيكل لوزارة الإسكان لغرض إجراء "تسوية تخطيطية أولية" لـ 69 مستوطنة وبؤرة استيطانية لشرعنتها، مما يعني أن الموازنة تستخدم لـ "تبييض" المواقع غير القانونية وتحويلها إلى كتل استيطانية رسمية _

رابعاً: الامتيازات الضريبية وتسييس الأولويات الوطنية

شهد يونيو 2026 إقرار "قانون مزايا ضريبة الاستيطان"، الذي يمنح تخفيضاً بنسبة **7%**من ضريبة الدخل لسكان 58 مستوطنة، بتكلفة سنوية تصل إلى 130مليون شيكل_ .وتكشف التقارير أن معايير القانون "فصلت" لتنطبق حصراً على المستوطنات، مثل اشتراط وجود حافلات نقل طلاب "محصنة ضد الرصاص"، مما يضمن للمستوطن الواحد توفيراً يصل إلى 10آلاف شيكل سنوياً _ويبرز تناقض صارخ في هذه السياسة المالية عند مقارنتها بالتعامل مع بلدات الشمال (الجليل) التي تعاني من القصف والتهجير؛ حيث رفض وزير المالية توسيع المزايا لتشمل بلدات الشمال بالمستوى ذاته بحجة "نقص الموازنة"، رغم أن التكلفة المطلوبة للشمال كانت 185 مليون شيكل فقط[7] هذا التمييز أثار صراعات داخل الائتلاف الحكومي، حيث اعتبر منتقدو السياسة أن المستوطنات تعامل كـ "قطاع مدلل" يتلقى الأموال على حساب الأمن القومي وسكان مناطق النزاع الأخرى _

خامساً: الالتفاف التخطيطي وشرعنة الوقائع الميدانية

استحدثت الحكومة في عام 2026 آلية لتمويل المواقع الاستيطانية الجديدة عبر ما يعرف بـ "تجاوز التخطيط (Planning Bypass)" وتكشف المعطيات عن تخصيص مليار شيكل لبناء بنية تحتية ومبانٍ (كرفانات) ومنشآت عامة لـ 61 موقعاً استيطانياً جديداً دون انتظار إجراءات الترخيص القانونية القياسية _. ويهدف هذا التمويل السريع إلى فرض وجود مادي دائم

---

[5] السلام الآن، "الحكومة تضخ مليار شيكل إضافي لتوسيع طرق المستوطنات"، 4 مايو 2026.

6 السلام الآن، "الحكومة تصادق على تسوية الأراضي في الضفة وتخصص 244 مليون شيكل لمصادرة آلاف الدونمات"، 15 فبراير 2026.

7 ذا ماركر، "على حساب الشمال: سموتريتش يفضل تمويل المزايا الضريبية للمستوطنات على حساب بلدات المواجهة"، 1 يونيو 2026

يسبق أي مسارات قانونية، مستخدماً أوامر عسكرية تتيح منح تصاريح لمواقع ذات "أهمية وطنية". هذا المسار المالي يضمن بقاء المجموعات الاستيطانية الأولى وتوفير الخدمات الأساسية لها فور وصولها للأرض، مما يجعل من إخلائها مستقبلاً أمراً في غاية الصعوبة[8].

خاتمة تحليلية

تؤكد المعطيات المجتمعة أن منظومة تمويل الاستيطان في عام 2026 قد تجاوزت مرحلة "دعم البناء" إلى مرحلة "بناء الدولة" داخل الضفة الغربية. إن دمج ميزانيات الاستيطان في الخطط الخمسية، ونقل مسؤولية تسجيل الأراضي للوزارات المدنية، وتخصيص ثلث ميزانية الطرق القومية للمستوطنات، هي خطوات استراتيجية تهدف لخلق واقع "الأرض المحروقة" أمام أي حكومة مستقبلية_إن ما يجري هو "هندسة مالية للسيادة" تحول الضفة الغربية، من خلال الموازنة، إلى جزء عضوي وسيادي من إسرائيل، مما يقوض بشكل نهائي فرص أي حل سياسي ويؤسس لنظام قانوني واقتصادي مزدوج ومستدام.

النتائج الرئيسية

انتهى النصف الأول من عام 2026 ببروز منظومة تمويل هيكلية تهدف لمأسسة المشروع الاستيطاني وجعله بنداً ثابتاً لا يمكن المساس به في موازنة الدولة العامة، وذلك عبر خطط خمسية وثلاثية مدمجة. تكرست سياسة السيادة المالية من خلال مشروع تسجيل الأراضي في المنطقة (ج) بميزانية 244 مليون شيكل، مما نقل الصلاحيات القانونية من الجيش إلى الوزارات المدنية الإسرائيلية في ممارسة صريحة للضم. تم تخصيص ميزانيات استثنائية للبنية التحتية تجاوزت 8 مليارات شيكل، وهو ما يمثل توزيعاً غير عادل للموارد القومية يخدم 3% فقط من السكان على حساب احتياجات المواصلات العامة وبقية قطاعات الدولة. ظهرت آلية "التمويل المسبق للتخطيط" لشرعنة البؤر الاستيطانية عبر ضخ مليار شيكل للمواقع المؤقتة لفرض وقائع ميدانية تتجاوز القانون[9]. أقرت امتيازات ضريبية فردية بقيمة 130 مليون شيكل سنوياً للمستوطنين، مما خلق حوافز اقتصادية قوية للجذب السكاني وتعزيز الرفاه الفردي في المستوطنات. تزايدت الفجوة في الأولويات الوطنية، حيث فضلت ميزانيات الاستيطان على خطط إنقاذ وتطوير بلدات الشمال والجليل التي تواجه أزمات أمنية واقتصادية حادة. مأسست الحكومة دور "إدارة المهمات الوطنية" و"شعبة الاستيطان" كقنوات مالية التفافية تمر من خلالها مليارات الشواكل بعيداً عن المعايير المهنية والرقابة البرلمانية التقليدية. وأخيراً، أدت هذه السياسات إلى خلق التزامات تعاقدية قانونية طويلة الأمد، مما يجعل من تفكيك المشروع الاستيطاني مستقبلاً معضلة مالية وقانونية تفوق القدرات السياسية لأي حكومة قادمة[10].

8 السلام الآن، "الحكومة تخصص أكثر من مليار شيكل لإنشاء مستوطنات جديدة"، 10 يونيو 2026.

9 السلام الآن، "الحكومة تصادق على تسوية الأراضي في الضفة وتخصص 244 مليون شيكل لمصادرة آلاف الدونمات"، 15 فبراير 2026.

10ذا ماركر، "اقتصاد الانتخابات ينتفخ: الحكومة تصادق على أكثر من مليار شيكل لطرق المستوطنات الجديدة"، 4 مايو 2026.

ت: التحريض والتصريحات العنصرية لقادة دولة الاحتلال

تكشف مجموعة التصريحات التي يطلقها قادة جيش الاحتلال، وهم في هذه الأيام يعلنون عن مواقفهم المصبوغة عنصرياً بشكل كامل ودون وجل عن حالة من حالات استظهارات التفوق والخطابات العنصرية، نراجع بشكل سريع في هذا الجزء من التقرير أبرز التصريحات وأهمها:

- 1 كانون الثاني 2026، كتب وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش على منصة "إكس" أنه ملتزم بـــ"القضاء على ظاهرة حرائق النفايات العربية غير القانونية في يهودا والسامرة"، مضيفًا أن الفاتورة ستُخصم من ميزانية السلطة الفلسطينية وأن "مواطني إسرائيل لن يدفعوا ثمن إخفاقات أعدائنا". كما أشار في منشور آخر إلى أنه في حال قيام كيان فلسطيني فـــ"سيكون الدخان هو مشكلتنا الصغيرة." [11]

- في 7 كانون الثاني 2026، صرّحت وزيرة الاستيطان أوريت ستروك على منصة "إكس" بأن إسرائيل "لن تعود إلى ما قبل 10/6"، داعية إلى بناء "جدار دفاعي استيطاني". وفي اليوم نفسه، قالت ليمور هار سون عبر فيسبوك إنه لا يمكن لطلاب جامعات فلسطينية أن يحلوا مكان جنود احتياط في المستشفيات، ووصفت مؤسساتهم بأنها "مؤسسات تحريض." [12]

- في 8 كانون الثاني 2026، قالت دانييلا فايس، رئيسة جمعية نحلاه الاستيطانية، على منصة "إكس" إن "الخطة الواقعية الوحيدة لغزة هي إقامة مستوطنة يهودية مزدهرة". [13] وكذلك في 9 كانون الثاني 2026، نشرت جمعية نحلاه الاستيطانية على منصة "إكس" أن "الاستيطان اليهودي، وخاصة في قطاع غزة، هو وحده القادر على القضاء على الإرهاب." [14]

- في 11 كانون الثاني 2026، كتب عضو الكنيست دان إيلوز على منصة "إكس" أن إقامة دولة فلسطينية بعد ما وصفه بـــ"المذبحة الوحشية" يعني أن إسرائيل خسرت. وفي منشور آخر في اليوم نفسه، قال إنه عمل على إغلاق الأونروا، ووقف قنصليات تخدم الفلسطينيين في القدس، ودعم اعتراف الكنيست بالسيادة على الضفة الغربية. كما صرّحت ليمور هار سون عبر فيسبوك في اليوم نفسه بأنهم "لن يتوقفوا حتى إعادة السيادة إلى الإقليم." [15]

---

[11] سموتريتش، بتسلئيل (2026). منشور على منصةX ، 1 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/bezalelsm/status/2006699530452910312

[12] ستروك، أوريت (2026). منشور على منصةX ، 7 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/oritstrock/status/2008920315577979177

[13] فايس، دانييلا (2026). منشور على منصةX ، 8 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/Daniell04520035/status/2009371108055625740

[14] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026). منشور على منصةX ، 9 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2009579454331494742

[15] إيلوز، دان (2026). منشور على منصةX ، 11 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/dillouz/status/2010407141526409463?s=20

- في 16 كانون الثاني 2026، تساءلت وزيرة الاستيطان أوريت ستروك عبر فيسبوك عمّا إذا كان سيتم تسليم غزة للسلطة الفلسطينية، وصرّحت بأن الفلسطينيين "ليس لهم حقوق قومية على الأرض". وفي اليوم نفسه، قالت ليمور هار سون عبر فيسبوك إن "التصحيح الحقيقي هو تنظيف القطاع من الإرهابيين وتشجيع تهجير السكان الأعداء"، داعية إلى سيطرة يهودية كاملة على غزة. [16]

- في 17 كانون الثاني 2026، كتب إيتمار بن غفير على منصة "إكس" داعيًا إلى "تطهير غزة" وتشجيع "الهجرة الطوعية الجماعية"، ومطالبًا بالاستعداد للعودة إلى الحرب بقوة كبيرة. وفي اليوم نفسه، نُشر على منصة "إكس" خبر يفيد بدخول قانون فصل الكهرباء والماء عن مكاتب الأونروا حيز التنفيذ، منسوبًا لوزير الطاقة إيلي كوهين. كما دعت جمعية نحلاه الاستيطانية على منصة "إكس" إلى إنشاء نقطة استيطانية يهودية في غزة فورً .ا[17]

- في 21 كانون الثاني 2026، نشرت جمعية نحلاه الاستيطانية على منصة "إكس" أن "غزة التي أعطانا إياها الله سيكون فيها فقط الحكم الإسرائيلي." [18] وكذلك في 22 كانون الثاني 2026، نشرت جمعية نحلاه عدة بيانات على منصة "إكس" تؤكد أن الحل في غزة هو الاستيطان اليهودي الكامل ورفض أي ترتيبات سياسية أخرى. وفي اليوم نفسه، كتبت دانييلا فايس على منصة "إكس" أن الأيام المقبلة ستشهد فعاليات تمهيدية لإقامة تجمعات استيطانية في غزة. [19]

- في 26 كانون الثاني 2026، نشرت جمعية نحلاه الاستيطانية عدة منشورات على منصة "إكس" تؤكد أن المرحلة المطلوبة هي "الاستيطان اليهودي في قطاع غزة"، ودعت للانتقال الفوري إلى هذه المرحلة[20] وكذلك في 27 كانون الثاني 2026، نشرت جمعية نحلاه على منصة "إكس" أن عدم احتلال غزة والاستيطان فيها رغم التطورات الميدانية يُعد تقصيرًا في تنفيذ "الأمر الأكثر عدالة[21]

- في 28 كانون الثاني 2026، كتب دان إيلوز على منصة "إكس" أن على العالم التوقف عن "التبشير بالأخلاق"، وهاجم الأونروا ووجود الفلسطينيين في القدس، داعيًا إلى هدم المباني غير القانونية. وفي اليوم نفسه، نشرت جمعية

---

[16] ستروك، أوريت (2026). منشور على فيسبوك، 16 كانون الثاني 2026. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/1H49Hhhgzk/

[17] بن غفير، إيتمار (2026). منشور على منصةX ، 17 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/itamarbengvir/status/2012566473856725018

[18] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026). منشور على منصةX ، 21 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2014040620659069 08

[19] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026). منشور على منصةX ، 22 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2014412172042907860

[20] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026). منشور على منصةX ، 26 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2015849449671598255

[21] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026). منشور على منصةX ، 27 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2016083076774875644

نحلاه على منصة "إكس" أن المهمة الوطنية الآن هي "الاستيطان اليهودي في غزة"، بينما دعت دانييلا فايس في منشور آخر إلى دخول غزة واعتبارها إسرائيلية[22].

- في 2 شباط 2026، صرّح يسرائيل غانس، رئيس تجمع منطقة بنيامين، عبر فيسبوك بأن السلطة الفلسطينية "من أكبر الجماعات الإرهابية في

- في 9 آذار 2026، أعلن إيتمار بن غفير، رئيس حزب عوتصماه يهوديت، عبر منصة "X" الموافقة على إضافة 41 حيًا في القدس كمناطق مؤهلة للحصول على ترخيص الأسلحة النارية الشخصية، في إطار توسيع إصلاح الأسلحة، مما يُدخل أكثر من 300 ألف مواطن ضمن دائرة الأهلية. [23]

- في 8 آذار 2026، صرّح إيتمار بن غفير، رئيس حزب عوتصماه يهوديت، عبر منصة "X" بأن قرار إيقاف الجندي الاحتياطي الذي حطم صورة ياسر عرفات هو قرار خاطئ، معتبرًا أنه يعكس مشاعر الغضب والألم لدى الجنود.[24] وكذلك في 28 آذار 2026، صرّح إيتمار بن غفير، رئيس حزب عوتصماه يهوديت، عبر منصة "X" أن عقوبة الإعدام للإرهابيين هي الحل الوحيد للردع ومنع الإفراج عنهم. [25] وفي 29 آذار 2026، صرّح إيتمار بن غفير، رئيس حزب عوتصماه يهوديت، عبر قناة "كان 11" أن من يلقي الحجارة يستحق الموت، مقللًا من حجم عنف المستوطنين. [26]

- في 12 آذار 2026، نشر تسيفي سوكوت، عضو كنيست، عبر فيسبوك منشوراً بعنوان "قانون نابلس هو قانون رفح." [27]

- في 7 آذار 2026، صرّح أوشير شكاليم عبر منصة "X" أن عملية "زئير الأسد" تعيد تشكيل الشرق الأوسط. [28]

- في 4 آذار 2026، أعلن أوشير شكاليم عبر منصة "X" مطالبته بتغيير مصطلح "الضفة الغربية" إلى "يهودا والسامرة [29]

---

[22] إيلوز، دان (2026). منشور على منصةX ، 28 كانون الثاني 2026. متاح على: https://x.com/dillouz/status/2016568215636148272

[23] بن غفير، إيتمار (2026) منشور على منصة "إكس"، 9 آذار. متاح على : https://x.com/itamarbengvir/status/2030898377689334269

[24] بن غفير، إيتمار (2026) منشور على منصة "إكس"، 8 آذار. متاح على : https://x.com/itamarbengvir/status/2030691280401895553

[25] بن غفير، إيتمار (2026) منشور على منصة "إكس"، 28 آذار. متاح على : https://x.com/itamarbengvir/status/2037954933794767342

[26] قناة كان الإخبارية (2026) منشور على منصة "إكس"، 29 آذار. متاح على : https://x.com/kann_news/status/2038300340622176725

[27] سوكوت، تسيفي (2026) منشور على فيسبوك، 12 آذار. : https://www.facebook.com/share/r/1CStTNDrQ4/

[28] شكاليم، أوشير (2026) منشور على منصة "إكس"، 7 آذار. متاح على : https://x.com/OsherShkalim/status/2030339254564651444 (تاريخ

[29] شكاليم، أوشير (2026) منشور على منصة "إكس"، 4 آذار. متاح على : https://x.com/OsherShkalim/status/2029152718045041045تاريخ

- في 17 آذار 2026، صرّح بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، عبر منصة "X" أن عام 2026 سيكون عام "ثورة الهجرة" في إطار تعزيز الاستيطان. [30]

- في 25 آذار 2026، أعلن يتسحاق كرويزر، عضو كنيست، عبر منصة "X" تمرير قانون إعدام الأسرى في لجنة الأمن القومي. [31]

- في 20 آذار 2026، صرّحت كيتي شطريت، عضو كنيست عن حزب الليكود، عبر "X" أن إسرائيل تواجه "عماليق بملابس جديدة." [32]

- في 24 آذار 2026، صرّح أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب إسرائيل بيتنا، عبر منصة "X" بأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تتحول إلى قوة عسكرية، داعيًا لمنع تكرار سيناريو 7 أكتوبر. [33] وصرح يوم 22 آذار 2026، عبر منصة "X" بأن السلطة الفلسطينية تمثل تهديدًا، محذرًا من تكرار أحداث 7 أكتوبر في الضفة الغربية. [34]

- في 4 شباط 2026، أعلن إيلي كوهين عبر منصة "إكس" قطع المياه والكهرباء عن مكاتب الأونروا، وصرّح بأن الوكالة "لا مكان لها في دولة إسرائيل". [35]

- في 15 شباط 2026، ظهر تسيفي سوكوت خلال زيارة لمدرسة اللبن الشرقية وهو يحمل سلاحه، وصرّح بأن "أعيننا عليكم" وأنه خلال أسبوع سيتم إنهاء الموضوع في الكنيست. [36]

- في 21 شباط 2026، نشرت جمعية نحلاه الاستيطانية على منصة "إكس" أن "إذا لم تكن هناك مستوطنة في غزة فلن يكون هناك أمن هناك. [37]

---

[30] سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على منصة "إكس"، 17 آذار. متاح على :
https://x.com/bezalelsm/status/2033990993020694933

[31] سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على منصة "إكس"، 17 آذار. متاح على :
https://x.com/bezalelsm/status/2033990993020694933

[32] شطريت، كيتي (2026) منشور على منصة "إكس"، 20 آذار. متاح على :
https://x.com/shitrit_keti/status/2034942061305081997

[33] ليبرمان، أفيغدور (2026) منشور على منصة "إكس"، 24 آذار. متاح على :
https://x.com/AvigdorLiberman/status/2036398494945017941

[34] ليبرمان، أفيغدور (2026) منشور على منصة "إكس"، 22 آذار. متاح على :
https://x.com/AvigdorLiberman/status/2035676089964442059

[35] كوهين، إيلي (2026). منشور على منصةX ، 4 شباط 2026. متاح على:
https://x.com/elicoh1/status/2019088487123665107?s=20

[36] سوكوت، تسيفي (2026). منشور على فيسبوك، 15 شباط 2026. متاح على:
https://www.facebook.com/share/r/16uNaGsfRa/

[37] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026). منشور على منصةX ، 21 شباط 2026. متاح على:
https://x.com/T_Nachala/status/2025308695177949590?s=20

- في 19 شباط 2026، نشرت جمعية نحلاه الاستيطانية أن إدخال قوات دولية إلى غزة لن يحقق السلام، وأن السلام لن يأتي إلا عندما "تكون غزة يهودية" .[38]

- في 19 نيسان 2026، صرّحت ميخال وولديجر، عضو كنيست ورئيس لجنة العمل والرعاية الاجتماعية، بأن العودة إلى صانور، كجزء من ''الثورة الاستيطانية'' في يهودا والسامرة بقيادة وزير المالية ووزير الاستيطان، تمثل ''الانتصار الأمني الأكثر إثارة للإعجاب والأكثر أهمية'' الذي حققته إسرائيل في السنوات الأخيرة .[39]

- في 9 نيسان 2026، صرّحت ميخال وولديجر، عضو كنيست ورئيس لجنة العمل والرعاية الاجتماعية، بأن ''الخطر الأعظم في يهودا والسامرة ليس حفنة من مثيري الشغب اليهود، بل الإرهاب العربي''، مؤكدة ضرورة فرض ''ثمن باهظ'' على كل من يهاجم المستوطنين[40].

- في 17 نيسان 2026، دعا عميت هلفي، عضو كنيست، المستوطنين الذين يحتلون أراضي من قرية عطارة إلى ''كسر تقسيمات أوسلو''، مطالبًا بتعزيز الوجود الاستيطاني في المنطقة[41] .

- في 22 نيسان 2026، صرّح عميت هلفي، عضو كنيست، بأن ''هذه المسيرة لن تتوقف حتى نستعيد السيطرة على هذا الوطن[42] .

- في 22 نيسان 2026، صرّح الحاخام ديفيد بندل، رئيس مدرسة سديروت الدينية، بأنه ''لن يكون هناك خط أصفر بعد الآن بل خط أزرق حتى البحر''، داعيًا إلى تأكيد أن ''أرض إسرائيل لشعب إسرائيل[43].

- في 25 نيسان 2026، أعلنت دانييال فايس، رئيسة جمعية نحاله الاستيطانية، أن أكثر من 2000 مستوطن ساروا نحو منطقة مطلة على شمال قطاع غزة، مؤكدة أن ''الوقت قد حان لإزالة السياج وإعادة البناء[44] .

[38] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026). منشور على منصةX ، 19 شباط 2026. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2024582336436904386?s=20

[39] وولديجر، ميخال (2026) منشور على منصة إكس، 19 نيسان. متاح على: https://x.com/michalwoldiger/status/2045759084905836572?s=20

[40] وولديجر، ميخال (2026) منشور على منصة إكس، 9 نيسان. متاح على: https://x.com/michalwoldiger/status/2042165728044839386?s=20

[41] هلفي، عميت (2026) منشور على فيسبوك، 17 نيسان. متاح على: https://www.facebook.com/share/v/1G1B5zTe2z/

[42] هلفي، عميت (2026) منشور على منصة إكس، 22 نيسان. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2046870273744351687?s=20

[43] بندل، ديفيد (2026) منشور على منصة إكس، 22 نيسان. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2046859004656160848?s=20

[44] فايس، دانييال (2026) منشور على منصة إكس، 25 نيسان. متاح على: https://x.com/Daniell04520035/status/2048099272361480377?s=20

- في 29 نيسان 2026، صرّحت دانييال فايس، رئيسة جمعية نحاله الاستيطانية، بأن "الاستيطان في غزة ضرورة وجودية لإسرائيل"، مضيفة أن "الخليل يهودية وغزة أيضًا"[45]

- في 22 نيسان 2026، أعلن بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، الموافقة على 75 مستوطنة جديدة منذ "عيد الاستقلال" السابق، مؤكدًا أن "الثورة لم تنته بعد"[46].

- في 21 نيسان 2026، دعا الحاخام أبراهام زيربيف إلى استمرار القتال في غزة "حتى النهاية وحتى النصر" من أجل الاستيطان[47] .

- في 19 نيسان 2026، صرّحت ليمور هار سون، نائبة رئيس الكنيست، بأن "الاستيطان اليهودي القوي في غزة هو وحده الذي سيجلب الأمن[48] . وفي 23 نيسان 2026، صرّحت ليمور هار سون، نائبة رئيس الكنيست، بأن العودة إلى قطاع غزة "ليست حلمًا بعيد المنال بل احتمال واقعي وحقيقي[49] . وفي 20 نيسان 2026، أعلنت ليمور هار سون، نائبة رئيس الكنيست، دعمها لبؤرة "كوخاف يهودا" المقامة على أراضي قرية تقوع، معتبرة أنها تعزز الربط الاستيطاني في المنطقة[50] . وفي 7 نيسان 2026، صرّحت ليمور هار سون، نائبة رئيس الكنيست، بأن "غزة هي ميراث أجدادنا وقد حان وقت العودة"، داعية إلى الاستيطان اليهودي الواسع في القطاع[51] .

- في 29 نيسان 2026، أعلن يوسي داغان، رئيس المجلس الإقليمي للسامرة، الموافقة على بناء 126 منزلًا دائمًا في صانور، واصفًا ذلك بأنه "صنع للتاريخ[52]. وفي 24 نيسان 2026، صرّح يوسي داغان، رئيس المجلس الإقليمي للسامرة، بأن "صانور هي البداية فقط [53].وفي 5 نيسان 2026، أعلن يوسي داغان، رئيس المجلس الإقليمي

[45] فايس، دانييال (2026) منشور على منصة إكس، 29 نيسان. متاح على:
https://x.com/Daniell04520035/status/2049437571906736340?s=20

[46] سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على منصة إكس، 22 نيسان. متاح على:
https://x.com/bezalelsm/status/2046920824897032326?s=20

[47] زيربيف، أبراهام (2026) منشور على منصة إكس، 21 نيسان. متاح على:
https://x.com/T_Nachala/status/2046648648293859486?s=20

[48] هار سون، ليمور (2026) منشور على منصة إكس، 19 نيسان. متاح على:
https://x.com/T_Nachala/status/2045899166883164188?s=20

[49] هار سون، ليمور (2026) منشور على منصة إكس، 23 نيسان. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2047256444869783812?s=20

[50] هار سون، ليمور (2026) منشور على منصة إكس، 20 نيسان. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2046176085205795302?s=20

[51] هار سون، ليمور (2026) منشور على منصة إكس، 7 نيسان. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2041496791716159628?s=20

[52] داغان، يوسي (2026) منشور على فيسبوك، 29 نيسان. متاح على:
https://www.facebook.com/share/p/1HJrLaairi

[53] داغان، يوسي (2026) منشور على فيسبوك، 24 نيسان. متاح على:
https://www.facebook.com/share/p/18Ps926QDG

للسامرة، التوصل إلى اتفاق مع وزير الدفاع الإسرائيلي يقضي بإنشاء المزيد من المستوطنات والقواعد الجديدة في شمال السامرة، معتبراً أن "إعادة التوطين في شمال السامرة هو حزام درع إسرائيل[54].

- في 1 مايو 2026، صرّحت أوريت شتروك، وزيرة الاستيطان، بأن اتفاقيات أوسلو سلّمت المدن العربية في الضفة الغربية للفلسطينيين، مؤكدةً أن واجب الحكومة يتمثل في استيطان الأرض بأكملها وتعزيز السيادة الإسرائيلية عليها . [55]

- في 15 مايو 2026، صرّحت أوريت شتروك، وزيرة الاستيطان، بأن الحل المنطقي الوحيد هو عودة قطاع غزة إلى السيطرة الإسرائيلية، داعيةً إلى اتخاذ خطوات ضد وجود السلطة الفلسطينية.[56]

- في 1 مايو 2026، صرّح تسيفي سوكوت، عضو الكنيست، بأن اتفاقيات أوسلو هي أصل جميع المشكلات في المنطقة، مؤكداً ضرورة إلغائها واقعاً وقانونا .[57]

- في 13 مايو 2026، دعا تسيفي سوكوت، عضو الكنيست، إلى إعادة الوجود اليهودي الدائم ومدرسة «عود يوسف حاي» الدينية إلى منطقة قبر يوسف. [58]

- في 7 مايو 2026، صرّح بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، بأن حكومته تبني «أرض إسرائيل» وتعمل على إحباط فكرة إقامة الدولة الفلسطينية . [59]

- في 11 مايو 2026، صرّح بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، بأن حكومته أعدّت خطة لنقل مناطق استراتيجية من المنطقتين (أ) و(ب) إلى المنطقة (ج)، مؤكداً مواصلة توسيع الاستيطان وتعزيز السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية [60]

- في 11 مايو 2026، أكد بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، أن الضفة الغربية تمثل الحزام الأمني لإسرائيل، داعياً إلى تكريس السيطرة الإسرائيلية عليها وتعميق الاستيطان فيها [61]

- في 13 مايو 2026، دعت ليمور سون هار ميلخ إلى إلغاء اتفاقيات أوسلو وإعادة المسؤولية الكاملة إلى إسرائيل[62].

---

[54] داغان، يوسي (2026) منشور على فيسبوك، 5 نيسان. متاح على:
https://www.facebook.com/share/p/17fVXBPrNG

[55] شتروك، أوريت (2026) منشور على موقع Arutz Sheva ، 1 أيار. متاح على: https://www.inn.co.il/news/695888

[56] شتروك، أوريت (2026) منشور على فيسبوك، 15 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/v/1PSSnREsM7

[57] . سوكوت، تسيفي (2026) منشور على منصة إكس، 1 أيار. متاح على: https://x.com/tzvisuccot/status/2050150640932831361

[58] . سوكوت، تسيفي (2026) منشور على موقع Arutz Sheva ، 13 أيار. متاح على: https://www.inn.co.il/news/696738

[59] سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على فيسبوك، 7 أيار. https://www.facebook.com/share/p/1DUTM5a59N

[60] سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على منصة إكس، 11 أيار. https://x.com/bezalelsm/status/2053866977408737446

[61] .سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على موقع Arutz Sheva، 11 أيار. https://www.inn.co.il/news/696632

[62] سون هار ميلخ، ليمور (2026) منشور على فيسبوك، 13 أيار https://www.facebook.com/share/r/1TF712g3d7

- في 12 مايو 2026، أكد يسرائيل غانتس، رئيس مجلس بنيامين الإقليمي، أن المزارع الاستيطانية تمثل أداة لتعزيز السيطرة الإسرائيلية وضمان بقاء الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية مستقبلاً[63] .
- في 13 مايو 2026، وصف يوسي دغان، رئيس مجلس السامرة الإقليمي، قرار توسيع النشاط في قبر يوسف بأنه خطوة نحو استعادة السيادة الإسرائيلية على الموقع[64] .
- في 14 مايو 2026، أكد يوسي دغان أن الحكومة تعمل على ما وصفه بالتصحيح التاريخي من خلال حماية المواقع التراثية وتعزيز السيطرة الإسرائيلية عليها[65] .
- في 14 مايو 2026، اعتبر ميكي زوهر، وزير الثقافة والرياضة، أن تطوير السامرة القديمة يعزز الهوية القومية الإسرائيلية[66] .
- في 14 مايو 2026، أعلن عمخاي شيكلي دعمه للمشاريع الرامية إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي في المواقع التاريخية بالضفة الغربية[67] .
- في 14 مايو 2026، دعا يتسحاق كرويزر إلى إزالة المساجد وإقامة الهيكل مكانها[68] .
- في 14 مايو 2026، أكد أريئيل كلنر، عضو الكنيست عن حزب الليكود، أن الحكومة الحالية تقود توسعاً استيطانياً غير مسبوق[69] .
- في 14 مايو 2026، شدد إيلي كوهين، وزير الطاقة والبنية التحتية، على أن القدس ستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل[70] .
- في 17 مايو 2026، أكد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، مواصلة تطوير منطقة حائط البراق والحفريات الأثرية المرتبطة بها لتعزيز الارتباط الإسرائيلي بالمدينة [71]
- في 17 مايو 2026، دعا الحاخام صموئيل إلياهو إلى إقامة كنيس يهودي في منطقة الحرم القدسي الشريف[72] .
- في 14 مايو 2026، أعلنت جمعية «بأيدينا» رفع الأعلام الإسرائيلية في المسجد الأقصى بمناسبة ما يسمى يوم القدس[73] .

---

[63] غانتس، يسرائيل (2026) منشور على فيسبوك، 12 أيار. https://www.facebook.com/share/p/1FJNnzrxX

[64] داغان، يوسي (2026) منشور على موقع Arutz Sheva، 13 أيار. متاح على: https://www.inn.co.il/news/696738

[65] داغان، يوسي (2026) منشور على فيسبوك، 14 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/p/18XE73WUrZ

[66] زوهر، ميكي (2026) منشور على فيسبوك، 14 أيار. https://www.facebook.com/share/p/18XE73WUrZ

[67] شيكلي، عميحاي (2026) منشور على فيسبوك، 14 أيار. https://www.facebook.com/share/p/18XE73WUrZ

[68] كرويزر، يتسحاق (2026) منشور على فيسبوك، 14 أيار. https://www.facebook.com/share/r/1HBNSTTg59

[69] كلنر، أريئيل (2026) منشور على فيسبوك، 14 أيار. https://www.facebook.com/share/r/1CkgACVvdk

[70] كوهين، إيلي (2026) منشور على منصة إكس، 14 أيار. https://x.com/elicoh1/status/2054832684086546919

[71] نتنياهو، بنيامين (2026) منشور على منصة إكس، 17 أيار. https://x.com/netanyahu/status/2055995951894904899

[72] إلياهو، صموئيل (2026) منشور على فيسبوك، 17 أيار. https://www.facebook.com/share/p/1D1Bvv1ygc

[73] جمعية بايدينا من أجل البيت (2026) منشور على فيسبوك، 14 أيار https://www.facebook.com/share/p/1D7yreKqFP.

- في 11 مايو 2026، دعت جمعية «بأيدينا» إلى مواصلة رفع العلم الإسرائيلي داخل المسجد الأقصى باعتباره تقليداً دائماً[74] .
- في 19 مايو 2026، اعتبر بتسلئيل سموتريتش أن أي إجراءات قانونية دولية ضد المسؤولين الإسرائيليين تمثل إعلان حرب، مهدداً باتخاذ إجراءات ضد السلطة الفلسطينية[75] .
- في 19 مايو 2026، أعرب تسيفي سوكوت عن أمله بأن تصبح غزة خالية من سكانها الفلسطينيين وأن يعود الاستيطان إليها[76] .
- في 19 مايو 2026، دعا عميت هليفي إلى تكرار ما جرى في القدس داخل قطاع غزة[77] .
- في 20 مايو 2026، دعت جمعية نحاله إلى المشاركة في مسيرة نحو غزة للترويج لفكرة إعادة الاستيطان في القطاع .[78]
- في 18 مايو 2026، أشاد بتسلئيل سموتريتش بالجهود الرامية إلى محاربة السلطة الفلسطينية اقتصادياً وتقليص مواردها المالية[79] .
- في 20 مايو 2026، اعتبر مئير دويتش أن إقامة دولة فلسطينية تشكل خطراً، داعياً إلى مواجهة مشاريع البناء الفلسطينية في الضفة الغربية[80] .
- في 20 مايو 2026، أعلن عمخاي إلياهو عن استثمارات حكومية واسعة في المواقع التراثية بالضفة الغربية ووادي الأردن[81] .
- في 21 مايو 2026، أكد تسفيكا فوغل أن طريق فرض السيادة الإسرائيلية يمر عبر الحرم القدسي الشريف[82] .
- في 14 مايو 2026، وصفت كاتي شطريت القدس بأنها العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ودولة إسرائيل[83] .
- في 23 مايو 2026، أعلن آفي ديختر تخصيص مساحات واسعة للمزارعين الإسرائيليين، مؤكداً عدم وجود فرق بين الضفة الغربية وبقية إسرائيل[84] .

---

[74] جمعية بايدينا من أجل البيت (2026) منشور على فيسبوك، 11 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/p/1BAUtjY471

[75] سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على منصة إكس، 19 أيار. متاح على: https://x.com/bezalelsm/status/2056695800604811330

[76] سوكوت، تسيفي (2026) منشور على منصة إكس، 19 أيار. https://x.com/T_Nachala/status/2056801523896586426

[77] هلفي، عميت (2026) منشور على منصة إكس، 19 أيار. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2056801523896586426

[78] جمعية نحاله الاستيطانية (2026) منشور على منصة إكس، 20 أيار. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2057114584058581089

[79] سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على فيسبوك، 18 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/p/1DSisk3M1a

[80] دويتش، مئير (2026) منشور على فيسبوك، 20 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/1BBnHVXBMy

[81] إلياهو، عميحاي (2026) منشور على فيسبوك، 20 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/p/18k2NaGnG7

[82] فوغل، تسفيكا (2026) منشور على منصة إكس، 21 أيار. متاح على: https://x.com/tzvikafoghel/status/2057370532106887253

[83] شطريت، كاتي (2026) منشور على منصة إكس، 14 أيار. متاح على: https://x.com/shitrit_keti/status/2054926591466115227

[84] ديختر، آفي (2026) منشور على فيسبوك، 23 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/18bxhF53EZ

- في 23 مايو 2026، أكدت أوريت شتروك أن مناطق الضفة الغربية هي جزء من أرض إسرائيل، داعية إلى إلغاء التقسيمات الناتجة عن اتفاقيات أوسلو[85] .
- في 25 مايو 2026، اعتبر مجلس إفرات المحلي أن برك سليمان يجب أن تعود إلى السيطرة الإسرائيلية[86] .
- في 25 مايو 2026، أكد سمحا روتمان رفضه لتقسيمات أوسلو، معتبراً أن كامل الأرض يجب أن تكون تحت السيادة الإسرائيلية[87] .
- في 25 مايو 2026، دعا تسيفي سوكوت إلى إلغاء حدود مناطق أوسلو والعودة إلى المناطق (أ) و(ب) وتعزيز السيطرة الإسرائيلية عليها[88] .
- في 26 مايو 2026، أشاد أوهاد تال بجمعية نحاله ودورها في دعم التوسع الاستيطاني[89] .
- في 27 مايو 2026، دعت مي غولان إلى التوسع الاستيطاني في جميع المناطق بما فيها قطاع غزة[90] .
- في 28 مايو 2026، اعتبر عميت هليفي أن الاستيطان اليهودي هو التعبير الأوضح عن الحق في الأرض[91] .
- في 28 مايو 2026، أكد أوشر شكاليم أن الاستيطان يهدف إلى خلق تواصل جغرافي ومنع السيطرة الفلسطينية على الأراضي[92] .
- في 27 مايو 2026، أكد يتسحاق كرويزر أن السيادة الإسرائيلية يجب أن تترسخ في المسجد الأقصى[93] .
- في 28 مايو 2026، دعا بتسلئيل سموتريتش إلى تشجيع السكن في الضفة الغربية والقضاء على فكرة الدولة الفلسطينية[94] .
- في 29 حزيران 2026، صرّح الحاخام نعوم والدمان، رئيس يشيفات نير، بضرورة الاستيطان في مدينة غزة وجميع مناطقها، داعيًا إلى توسيع المشروع الاستيطاني في القطاع.[95]

[85] شتروك، أوريت (2026) منشور على فيسبوك، 23 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/18rAY9bnNy

[86] مجلس محلي إفرات (2026)منشور على فيسبوك، 25 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/1cAsHr7uzu

[87] روتمان، سمحا (2026) منشور على فيسبوك، 25 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/14iySbKw7fh

[88] سوكوت، تسيفي (2026) منشور على فيسبوك، 25 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/1CUJVRCxUg

[89] تال، أوهاد (2026) منشور على فيسبوك، 26 أيار. https://www.facebook.com/share/r/18yk3a9t7v

[90] غولان، ماي (2026) منشور على فيسبوك، 27 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/1BFW23vab3

[91] هلفي، عميت (2026) منشور على فيسبوك، 28 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/1AXqd3xcgP

[92] شكاليم، أوشير (2026) منشور على فيسبوك، 28 أيار. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/1Fk4z9GHF8

[93] كرويزر، يتسحاق (2026) منشور على فيسبوك، 27 أيار. https://www.facebook.com/share/r/18eeUgfGV6 :

[94] سموتريتش، بتسلئيل (2026) منشور على فيسبوك، 28 أيار. https://www.facebook.com/share/p/1CFYBGiCCA :

[95] والدمان، نعوم (2026) فيديو: "أن نستوطن الآن في مدينة غزة وجميع مناطقها"، منشور على حساب جمعية نحلاه على منصة X، 29 حزيران. متاح على: https://x.com/T_Nachala/status/2071588094722421166?s=20

- في 26 حزيران 2026، صرّح موشيه (موسى) بيليد، عضو الكنيست السابق، بأن السيطرة على أرض إسرائيل يجب أن تستمر من خلال الزراعة والاستيطان، مؤكدًا أهمية توسيع الاستيطان في الشمال ومرتفعات الجولان ووادي يزرعيل والضفة الغربية ووادي الأردن. [96]

- في 1 حزيران 2026، صرّحت ليمور هار ميلخ، نائب رئيس الكنيست، بأنها تأمل في إعادة الاستيطان إلى قطاع غزة، معربةً عن تطلعها إلى تحقيق ذلك قريبًا. [97]

- في 2 حزيران 2026، أكدت ليمور هار ميلخ، نائب رئيس الكنيست، أن أكبر أخطاء اتفاقيات أوسلو تمثّل في ترسيخ فكرة إقامة دولة فلسطينية، داعيةً إلى التخلي عن هذا النهج. [98]

- في 3 حزيران 2026، اعتبرت ليمور هار ميلخ، نائب رئيس الكنيست، أن التعاون مع الصليب الأحمر لتفقد الأسرى الفلسطينيين يمثل سياسة خاطئة وإهانة لضحايا ما وصفته بالإرهاب. [99] وفي 5 حزيران 2026، أكدت ليمور هار ميلخ، نائب رئيس الكنيست، أن السيادة الإسرائيلية يجب أن تمتد إلى جميع أنحاء ما وصفته بأرض إسرائيل. [100]

- في 5 حزيران 2026، دعت ليمور هار ميلخ، نائب رئيس الكنيست، إلى إلغاء اتفاقيات أوسلو باعتبارها خطوة ضرورية لتغيير الواقع القائم[101].

- في 12 حزيران 2026، أشادت ليمور هار ميلخ، نائب رئيس الكنيست، بما وصفته باستعادة برك هيرودس إلى السيطرة اليهودية، معتبرةً ذلك نتيجة لنضال المستوطنين. [102]

- في 13 حزيران 2026، أكدت ليمور هار ميلخ، نائب رئيس الكنيست، ضرورة إلغاء قانون فك الارتباط عن قطاع غزة كما أُلغي سابقًا في شمال السامرة. [103]

---

[96] بيليد، موشيه (2026) تصريح، موقع القناة السابعة الإخباري 26 ،(Arutz Sheva) حزيران. متاح على:
https://www.inn.co.il/news/700199

[97] هار ميلخ، ليمور (2026) فيديو مؤتمر، منصة X، 1 حزيران. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2061312782830596206?s=20

[98] هار ميلخ، ليمور (2026) فيديو جلسة الكنيست، منصة X، 2 حزيران. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2061824074683191749?s=20j0

[99] هار ميلخ، ليمور (2026) منشور، منصة X، 3 حزيران. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2062253464135094751?s=20

[100] هار ميلخ، ليمور (2026) منشور، منصة X، 5 حزيران. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2062821473669054758?s=20

[101] هار ميلخ، ليمور (2026) جلسة الكنيست، منصة X، 5 حزيران. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2064797360639688741?s=20

[102] هار ميلخ، ليمور (2026) فيديو، منصة X، 12 حزيران. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2065397445589119327?s=20

[103] هار ميلخ، ليمور (2026) منشور، منصة X، 13 حزيران. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2065886843158003981?s=20

- في 17 حزيران 2026، اعتبرت ليمور هار ميلخ، نائب رئيس الكنيست، أن اتفاقيات أوسلو كانت سبباً في ما وصفته بالإضرار بالمصالح الإسرائيلية، مشيرةً إلى ملف المياه في برك هيرودس. [104]

- في 29 حزيران 2026، أعلن بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، الاستعداد لإقامة ثلاث مستوطنات على الحدود الشمالية لقطاع غزة فور الحصول على موافقة رئيس الوزراء. [105]وفي 18 حزيران 2026، أكد بتسلئيل سموتريتش وزير المالية الإسرائيلي، أن حكومته تعمل على مضاعفة حجم الاستيطان وفرض السيادة الإسرائيلية على أرض الواقع بخطوات عملية. [106]وفي 17 حزيران 2026، أعلن بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، الموافقة على أعمال بناء جديدة في الخليل، معتبراً أن ذلك يعزز السيطرة الإسرائيلية ويحول دون قيام دولة فلسطينية. [107]وفي 16 حزيران 2026، أكد بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، أن الاستيطان في الضفة الغربية يشكل الحزام الأمني لدولة إسرائيل، مشدداً على أهمية تعزيزه وتوسيعه. [108]وفي 16 حزيران 2026، أعلن بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، مواصلة بناء المزيد من المستوطنات الجديدة وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأرض، معتبراً أن ذلك يصحح ما وصفه بتشوهات سنوات اتفاقيات أوسلو. [109]وفي 14 حزيران 2026، أكد بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، أن حكومته تعمل على بناء دولة إسرائيل وليس دولة فلسطينية، مشدداً على أن إقامة دولة فلسطينية لن تتم في عهده[110].وفي 4 حزيران 2026، اعتبر بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، أن الحوافز الضريبية للمستوطنات تمثل خطوة استراتيجية لزيادة أعداد المستوطنين في الضفة الغربية وإحباط أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية. [111]

- في 21 حزيران 2026، دعا بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، إلى إعادة الاستيطان في قطاع غزة، مؤكداً ضرورة الشروع في إقامة مستوطنات داخل القطاع. [112]وفي 24 حزيران 2026، أكد بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، أن إقامة دولة فلسطينية أمر مرفوض ولن يسمح بتحقيقه. [113]

---

[104] هار ميلخ، ليمور (2026) جلسة الكنيست، منصة X، 17 حزيران. متاح على:
https://x.com/limor_sonhrmelh/status/2067176779362492693?s=20
[105] سموتريش، بتسلئيل (2026) فيديو، منصة X، 29 حزيران. متاح على:
https://x.com/bezalelsm/status/2071664988301766803?s=20
[106] سموتريش، بتسلئيل (2026) منشور على التويتر، منصة X، 18 حزيران. متاح على:
https://x.com/bezalelsm/status/2067536412069544335?s=20
[107] سموتريش، بتسلئيل (2026) منشور، منصة X، 17 حزيران. متاح على:
https://x.com/bezalelsm/status/2067267924864233603?s=20
[108] سموتريش، بتسلئيل (2026) منشور، منصة X، 16 حزيران. متاح على:
https://x.com/bezalelsm/status/2066828768186970490?s=20
[109] سموتريش، بتسلئيل (2026) منشور، منصة X، 16 حزيران. متاح على:
https://x.com/bezalelsm/status/2066909966422671615?s=20
[110] سموتريش، بتسلئيل (2026) منشور، منصة X، 14 حزيران. متاح على:
https://x.com/bezalelsm/status/2066152879090491799?s=20
[111] سموتريش، بتسلئيل (2026) منشور، منصة X، 4 حزيران. متاح على:
https://x.com/bezalelsm/status/2062421457230078192?s=20
[112] سموتريش، بتسلئيل (2026) تصريح، القناة 14، منصة X، 21 حزيران. متاح على:
https://x.com/T_Nachala/status/2068764970485985786?s=20
[113] سموتريش، بتسلئيل (2026) منشور، موقع فيسبوك، 24 حزيران. متاح على:
https://www.facebook.com/share/p/1D8CKwUDFy/

- في 21 حزيران 2026، أكد يؤاف كيش، وزير التعليم الإسرائيلي، أن الاستثمار في التعليم داخل المستوطنات يهدف إلى ترسيخ الاستيطان وتعزيز السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية. [114]

- في 17 حزيران 2026، أعلن إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، دعمه لقانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين المدانين بتنفيذ عمليات ضد الإسرائيليين. [115]وفي 7 حزيران 2026، شدد إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، على ضرورة تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين الذين أدينوا بقتل إسرائيليين، معتبرًا ذلك جزءًا من سياسته الأمنية[116].

- في 21 حزيران 2026، أعلنت جمعية نحالا الاستيطانية عزمها البدء بإقامة مستوطنات في قطاع غزة حتى قبل إجراء الانتخابات، مؤكدة استمرار جهودها لتحقيق ذلك. [117]وفي 3 حزيران 2026، أكدت جمعية نحالا الاستيطانية مواصلة الدفع نحو توسيع المشروع الاستيطاني، داعية الحكومة إلى نقل هذا التوسع ليشمل قطاع غزة. [118]

- في 21 حزيران 2026، أعلن يسرائيل كاتس، وزير الدفاع الإسرائيلي، تأييده إنشاء نواة استيطانية جديدة، معتبرًا أن الوقت أصبح مناسبًا للشروع في ذلك[119].وفي 21 حزيران 2026، أكد يسرائيل كاتس، وزير الدفاع الإسرائيلي، أن الاستيطان يمثل ركيزة أساسية للتقدم وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأرض. [120]

- في 21 حزيران 2026، أكد يشي مارلنج، رئيس قسم الاستيطان، أن المشروع الاستيطاني يهدف إلى إيجاد تواصل استيطاني يعزز حماية إسرائيل، مشددًا على الاستمرار في توسيع هذا الامتداد[121].

- في 21 حزيران 2026، قالت شيريت كوهين، صحفية في صحيفة إسرائيل هيوم، إن السلطة الفلسطينية تعمل على بناء ما وصفته بـــ"جيش" تحت غطاء الشرطة الفلسطينية، استنادًا إلى دراسة أجرتها حركة ريجافيم[122].

---

[114] كيش، يؤاف (2026) تصريح عبر فيديو، منصة X، 21 حزيران. متاح على:
https://x.com/YoavKisch/status/2068678827832676819?s=20

[115] بن جفير، ايتمار (2026) مقابلة، قناة 12، منصة X، 17 حزيران. متاح على:
https://x.com/itamarbengvir/status/2067130281790681259?s=20

[116] بن جفير، ايتمار (2026) منشور، منصة X، 7 حزيران. متاح على:
https://x.com/itamarbengvir/status/2063536518807900549?s=20

[117] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026) منشور، منصة X، 21 حزيران. متاح على:
https://x.com/T_Nachala/status/2068796395033591846?s=20

[118] جمعية نحلاه الاستيطانية (2026) منشور، منصة X، 3 حزيران. متاح على:
https://x.com/T_Nachala/status/2062054304710529377?s=20

[119] كاتس، يسرائيل (2026) تصريح، القناة 14، منصة X، 21 حزيران. متاح على:
https://x.com/T_Nachala/status/2068399549488435705?s=20

[120] كاتس، يسرائيل (2026) تصريح، القناة الآن 14، موقع فيسبوك، 21 حزيران. متاح على:
https://www.facebook.com/share/v/1GdfQeqdiE/

[121] مارلنج، يشي (2026) تصريح، القناة الآن 14، موقع فيسبوك، 21 حزيران. متاح على:
https://www.facebook.com/share/v/1GdfQeqdiE /

[122] كوهين، شيريت (2026) منشور، منصة X، 21 حزيران. متاح على:
https://x.com/Shiritc/status/2068667992657797563?s=20

- في 22 حزيران 2026، أكدت شيريت كوهين، صحفية في صحيفة إسرائيل هيوم، استمرار العمل على كشف ما وصفته بالتهديد الاستراتيجي المتزايد الذي تمثله السلطة الفلسطينية. [123]

- في 19 حزيران 2026، قال بوعز بسموت، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن وعضو الكنيست عن حزب الليكود، إن البناء الفلسطيني في المنطقة (ج) يمثل تعدياً على السيادة، مؤكداً ضرورة الحفاظ عليها من خلال السيطرة الفعلية على الأرض. [124]

- في 22 حزيران 2026، دعا الحاخام شموئيل الياهو، عضو مجلس الحاخامية الكبرى، إلى إقامة كنيس يهودي في المسجد الأقصى، مطالباً بتكثيف الوجود اليهودي في الموقع. [125]

- في 22 حزيران 2026، أكدت إيديت سيلمان، وزيرة البيئة الإسرائيلية، ضرورة إنهاء نهج اتفاقيات أوسلو، مشددة على أن فرض السيادة الإسرائيلية على جميع المناطق يمثل ضرورة أمنية ووجودية، ورافضة أي خطوات فلسطينية على الأرض. [126]

- في 16 حزيران 2026، دعا يرون روزنتال، رئيس مجلس غوش عتصيون، إلى وقف البناء الفلسطيني في قرية الولجة، معتبراً أنه يهدد التواصل بين المستوطنات والقدس[127].

- في 7 حزيران 2026، أكد إلياهو رفيفو، رئيس لجنة الأخلاقيات وعضو الكنيست عن حزب الليكود، ضرورة فرض عقوبات مشددة على منفذي العمليات الفلسطينية وعائلاتهم، باعتبار ذلك رسالة ردع واضحة[128].

- في 29 حزيران 2026، أعلنت جمعية هابيتا الاستيطانية أن اتفاقيات أوسلو انتهت عملياً، داعية إلى فرض وقائع جديدة على الأرض من خلال توسيع السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وأكدت جمعية هابيتا الاستيطانية أنها أعدّت خطة تتضمن إنشاء مئة نقطة سيطرة استراتيجية في المناطق المصنفة (أ)، بهدف تعزيز الوجود والسيادة الإسرائيلية . دعت جمعية هابيتا الاستيطانية إلى استعادة السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المناطق (أ) و(ب)، معتبرة أن فرض السيادة الكاملة يمثل الضمان الأساسي لأمن إسرائيل . [129]

---

[123] كوهين، شيريت (2026) منشور، منصة X، 22 حزيران. متاح على:
https://x.com/Regavim_IL/status/2068978462388338721?s=20
[124] بزموت، بوعز (2026) منشور، منصة X، 19 حزيران. متاح على:
https://x.com/BismuthBoaz/status/2067883360421044664?s=20
[125] الياهو، شموئيل (2026) منشور، موقع بادينا، فيسبوك، 22 حزيران. متاح على:
https://www.facebook.com/share/p/19BCCaKMji/
[126] سيلمان، ايديت (2026) منشور، موقع فيسبوك، 22 حزيران. متاح على: https://www.facebook.com/share/r/19D7k8nQNw/
[127] روزنتال، يرون (2026) منشور، موقع فيسبوك، 16 حزيران. متاح على:
https://www.facebook.com/share/v/1EHKyx4XQG/
[128] رفيفو، الياهو (2026) منشور على التويتر، منصة X، 7 حزيران. متاح على:
https://x.com/revivoeliyahu/status/2063650948367413659?s=20
[129] جمعية هابيتا الاستيطانية (2026) منشور، موقع فيسبوك، 29 حزيران. متاح على:
https://www.facebook.com/share/p/1E6nmCjkJD/

02

الفـصـل الثـــاني

استمرار التوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطيـــنية

أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية

ب : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس الشريف

ت : عطاءات البناء الاستعماري في النصف الأول من 2026

ث: قرار إقامة 34 مستعمرة

أ: مخططات التوسع الاستعماري المصادق عليها والمودعة

أولاً: مخططات هيكلية في الضفة الغربية

تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأداة التنظيمية كإحدى الأدوات الفاعلة لتنفيذ مشروعها الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، سواء لمواصلة إقامة المستعمرات والكتل الاستعمارية الإسرائيلية وتوسيعها من جهة، أو لمواصلة عملية الخنق العمراني ضد البناء الفلسطيني في المناطق التي لا تزال خاضعة لسلطاتها التنظيمية من جهة أخرى.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً نشير الى أن سلطات الاحتلال تسوّق هذه الانتهاكات باعتبارها ممارسات ممشروعة تستند إلى القانون المحلي الذي كان نافذاً في الأراضي الفلسطينية عشية احتلالها (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 الصادر عام 1966) دون أن يتطرق إلى الأمر العسكري (رقم 418 لعام 1979) الذي عدل ذلك القانون إلى حد إفراغه من محتواه.

هكذا فإن البنية الهيكلية التي أوجدها الأمر العسكري المذكور وتعديلاته المتلاحقة أبقت على مسمى "مجلس التنظيم الأعلى" بعد أن حولت القائد العسكري الإسرائيلي صلاحية تشكيله من إسرائيليين (عساكر ومستعمرين طبعاً) ومنحت هذا المجلس سلطات اللجان المحلية والإقليمية، حتى بات الجهة الوحيدة المخولة بإصدار رخص البناء أو المصادقة على المخططات الهيكلية للقرى الفلسطينية. في الوقت ذاته، منحت المستعمرات الإسرائيلية صلاحيات اللجان المحلية وأوجدت لها لجاناً تنظيمية أخرى تتمتع بصلاحيات واسعة. .

تشير المعطيات إلى أن جدول الأعمال يتضمن 60 مخططاً استعمارياً موزعة على مختلف محافظات الضفة الغربية و42 مخططاً تخص مستعمرات داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس (انظر الجزء الخاص بمخططات القدس)، تشمل مخططات للإيداع والمصادقة إلى جانب عشرات المخططات التنظيمية التي تستهدف تغيير أنظمة البناء واستعمالات الأراضي والبنية التحتية للمستعمرات. وقد بلغ مجموع الوحدات الاستعمارية الواردة في هذه المخططات 8,434 وحدة استعمارية، منها 5,859 وحدة مطروحة للمصادقة و2,575 وحدة للإيداع، فيما تستهدف هذه المخططات ما يزيد على 13,257 دونماً من الأراضي الفلسطينية.

ولا تقتصر دلالة هذه المخططات على عدد الوحدات السكنية، إذ تكشف قراءة مضمونها عن توجه إسرائيلي واضح نحو استكمال البنية الوظيفية للمستعمرات. فإلى جانب التوسع السكني، تتضمن المخططات إقامة مستعمرات جديدة، وتوسعة أحياء قائمة، وإنشاء مناطق صناعية، ومحطات للطاقة، ومرافق هندسية، وشبكات طرق، ومقابر، ومواقف سيارات، وتعديل خطوط البناء، وزيادة حقوق البناء، وإعادة تقسيم المناطق. ويعكس ذلك انتقال السياسة الاستيطانية من مرحلة التوسع الكمي إلى مرحلة تعميق البنية المؤسسية والعمرانية للمشروع الاستعماري، بما يضمن استدامته وتعزيز قدرته على استيعاب المزيد من المستعمرين.

وتبرز في هذه الدورة مخططات ذات أثر استراتيجي بالغ، من بينها إعادة طرح مخطط إقامة مستعمرة "صانور" شمال الضفة الغربية، واستمرار الدفع بمخططات "مسوآه" في الأغوار الفلسطينية، إلى جانب المخطط الضخم الخاص بمستعمرة "كدوميم" الذي يتضمن بناء 1,388 وحدة استعمارية، فضلاً عن توسعات كبيرة في مستعمرات "حلميش" و"أصفر/ميتساد" و"كيدار"

و"بيتار عيليت" وغيرها. كما تتضمن المخططات مشروعاً لتوسعة شارع رقم (60) بطول يقارب (18) كيلومتراً، وهو ما يعكس استمرار الاستثمار في البنية التحتية التي تربط الكتل الاستعمارية ببعضها البعض وتعزز اندماجها داخل المنظومة الإسرائيلية.

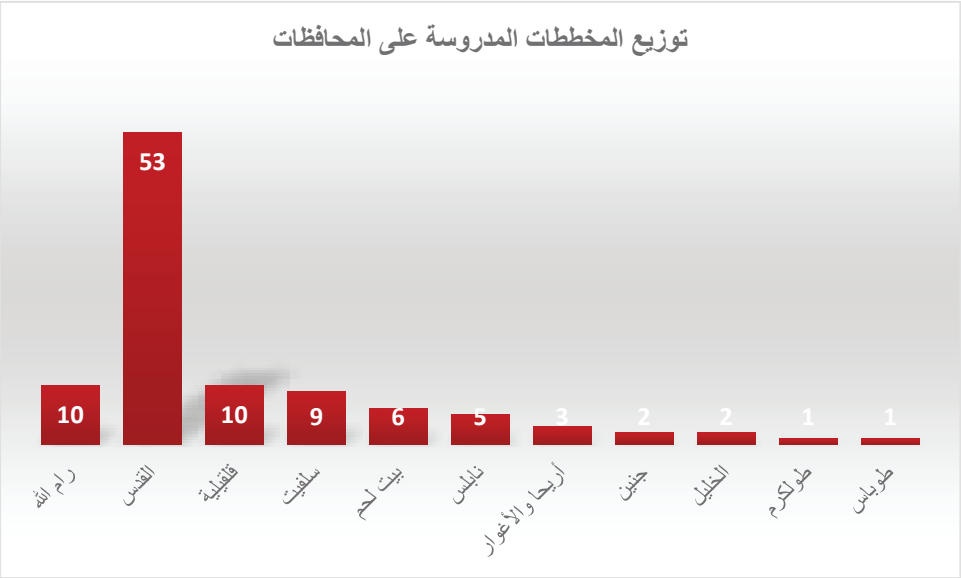

وتؤكد هذه المعطيات أن الاحتلال لا يستخدم التخطيط كأداة تنظيم عمراني فحسب، وإنما كوسيلة لإعادة هندسة الحيز الفلسطيني، عبر فرض وقائع عمرانية وقانونية جديدة تعزز الضم الزاحف، وتحد من فرص التطور العمراني الفلسطيني، وتزيد من عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، بما ينسجم مع سياسة فرض الأمر الواقع وتقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة.

ويظهر التوزيع الجغرافي للمخططات تركيزاً واضحاً على محافظات القدس (ضمن منطقتي J1 و J2) ورام الله وقلقيلية وسلفيت، وهي المحافظات التي تشهد منذ سنوات محاولات إسرائيلية متسارعة لاستكمال الكتل الاستعمارية الكبرى وربطها بشبكات الطرق والبنية التحتية، في مقابل تضييق الخناق على التجمعات الفلسطينية وتقليص الحيز المتاح لتوسعها العمراني، بما يجعل منظومة التخطيط الاستيطاني إحدى أهم أدوات فرض السيادة الإسرائيلية الفعلية على الأرض الفلسطينية.

جدول المخططات الهيكلية

المستعمرة	رقم المخطط	المحافظة	مصادقة	إيداع	وحدات جديدة	المساحة	ملاحظات
بيتار عيليت	יהש/ 1/ 2/ א/ 7/ 426	بيت لحم	230		230	10.227	اضافة وحدات سكنية
جفعات زئيف	יהש/ 1/ 2/ 26/ 220	القدس	112		112	4.39	اضافة وحدات سكنية
افرات	יהש/ 85/ 5/ 410	بيت لحم				0.95	تغيير في حدود البناء
شعاري تكفا	יהש/ 25/ 122	قلقيلية				0.6	زيادة في حقوق البناء
كرني شمرون	יהש/ 8/ 6/ 117	قلقيلية				1.857	طوابق إضافية لمواقف السيارات
حشمونائيم	יהש/ 3/ 232	رام الله	478		478	60.979	توسيع المستوطنة
جفعات زئيف	יהש/ 1/ 1/ 5/ 4/ 220	القدس				0.61	تغيير خط البناء
صانور	יהש/ 2/ 108	جنين		126	126	70.4	اقامة مستوطنة
ميسواه	יהש/ 1/ 6/ 312	اريحا		517	517	1692.2	توسعة المرحلة الأولى
بستاني خيفيس	יהש/ ת/ 158	طولكرم				788.05	منطقة صناعية –زراعي لصناعي
معاليه افرايم	יהש/ 2/ 13/ 310	نابلس				12.6	تعليمات وقيود بناء
تلمون/نيريا	יהש/ 7/ 2/ 235	رام الله				0.748	من طريق إلى سكني
مجمع صرف صحي	יהש/ 3/ 600/ 57	اريحا				647.084	تحديد حقوق/ محطة كهروضوئية
كدوميم	יהש/ 1/ 3/ 13/ 113	قلقيلية					تغيير تعليمات البناء والقيود
جفعات زئيف	יהש/ 36/ 1/ 220	القدس				0	اضافة مساحات بناء واضافة طابق
جفعات زئيف	יהש/ 5/ 1/ 13/ 220	القدس				0.415	تغيير خط البناء
جفعات زئيف	יהש/ 12/ 7/ 220	القدس				0.728	حقوق بناء إضافية
دولب	יהש/ 5/ 1/ 234	رام الله				0.484	تغيير خط البناء الجانبي
منطقة بنيامين	יהש/ 1/ 2/ 200	رام الله					تغيير لوائح وقيود البناء
عيتس افرايم	יהש/ 1/ 7/ 126	سلفيت		48	48	3	
معاليه ادوميم	יהש/ 17/ 420	القدس					
طنا عومريم	יהש/ 2/ 515	الخليل				6.053	
أصفر/ ميتساد	יהש/ 3/ 2/ 414	الخليل	509		509	342.38	توسيع الاحياء السكنية
معاليه محماس	יהש/ 3/ 3/ 225	رام الله				36.092	تحديد استخدامات(مقبرة)
كفار تفوح	יהש/ 1/ 3/ 131	سلفيت	133		133	118.278	
يتسهار	יהש/ 2/ 1/ 169	نابلس				2.97	تغيير خط البناء الجانبي والخلفي
معاليه ادوميم	יהש/ 4/ 59/ 7/ 1/ 420	القدس					تغيير في بنود التسويق "ابنِ منزلك"
افرات	יהש/ 3/ 19/ 3/ 410	بيت لحم				0.198	مساحات إضافية للمرافق الهندسية
معاليه شمرون	יהש/ 6/ 116	قلقيلية				1.083	تغيير خط بناء معاليه شومرون

جلجال	יוש/ 1/ 2/ 317	اريحا				302	تحديد الحقوق والتعليمات وقيود البناء داخل منطقة الخطة
حلميش	יוש/ 7/ 203	رام الله	456	456		980.3	توسيع المستوطنة/ حي نفيه تسوف
شخونات شامي	יוש/ 7/ 1627	القدس					تغيير تصنيف من زراعي إلى سكني
مودعين عليت	יוש/ 7/ 3/ 6/ 210	رام الله				21.037	طريق داخلي المؤدي إلى المقبرة
كدوميم	יוש/ 1/ 3/ 13/ 113	قلقيلية					تغيير تعليمات البناء
كفار تفوح	יוש/ 6/ 131	سلفيت	136		136	92.223	إعادة تخطيط حي سكني
نوفيم	יוש/ 4/ 10/ 119	سلفيت	168		168	149.06	توسعة الاحياء السكنية
كرني شمرون	יוש/ 1229/ 60	قلقيلية				6.687	بركة ومحطة كرني شمرون
ألفي منشيه	יוש/ 1/ 21/ 115	قلقيلية					وضع لوائح بناء حمام سباحة
م صناعية شيلو	יוש/ 1/ 2/ ת/ 205	رام الله				7.966	تغيير في ارتفاع المبنى
رفافا	יוש/ 6/ 4/ 170	سلفيت					تغيير تقسيم المناطق
تفوح	יוש/ 1/ 7/ 901	نابلس				4,693	18 كلم لتوسيع ش 60
بدوئيل	יוש/ 11/ 160	سلفيت	12		12	13.1	تنظيم حدود قطع الأراضي
مخولا	יוש/ 3/ 301	طوباس					توسيع المستوطنة
مودعين عيليت	יוש/ 12/ 1/ 9/ 210	رام الله					(حي كريات سيفر)
كدوميم	יוש/ 5/ 11/ 113	قلقيلية				21.23	تغيير لوائح وقيود البناء
شعاري تكفا	יוש/ 23/ 122	قلقيلية					تغيير في تعليمات البناء
شعاري تكفا	יוש/ 25/ 122	قلقيلية				0.6	تغيير في لوائح البناء
صانور	יוש/ 2/ 108	جنين	126		126	70.412	إنشاء مستوطنة
عيتس افرايم	יוש/ 18/ 126	سلفيت	2		2	0	إضافة وحدات سكنية
مسوآه/ محنيه جدي	יוש/ 1/ 6/ 312	نابلس	517		517	1692.2	توسيع المستوطنة كمرحلة اولى
متسبيه شليم	יוש/ 8/ 607	بيت لحم		168	168	107.35	
روش تسوريم	יוש/ 6/ 1/ 403	بيت لحم		258	258	218.7	تحديد الاستخدامات
كيدار	יוש/ 4/ 421	القدس	330		330	63.61	احياء جديدة
صناعية ارائيل	יוש/ 14/ 6/ ת/ 130	سلفيت				7.529	تحويل من مساحة عامة لصناعية
كدوميم–نحلاة استر	יוש/ 17/ 113	قلقيلية	1,388		1,388	239.069	بناء وحدات استيطانية
نيريا/تلمون	יוש/ 7/ 2/ 235	رام الله				0.704	طريق إلى سكني، تنظيم الحدود
جفعات زئيف	יוש/ 5/ 12/ 10/ 220	القدس				0.789	وزيادة حقوق البناء
معاليه ادوميم	יוש/ 17/ 420	القدس					استخدامات إضافية
معاليه افرايم	יוש/ 18/ 310	نابلس					تغيير لوائح البناء
معاليه عاموس	יוש/ 2/ 1/ 413	بيت لحم					تغيير لوائح البناء
تلمون	יוש/ 2/ 12/ 235	رام الله		288	288	65.1	
			5859	2575	8434	13257.89	

ب: تفاصيل المخططات الخاصة بمستعمرات القدس [130]

تكشف المخططات التي دفعت بها سلطات الاحتلال داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس أو ما تعرف بمناطق J1 خلال الفترة المشمولة بالرصد عن استمرار توظيف منظومة التخطيط والبناء كأداة رئيسية لترسيخ الضم وتغيير البنية الديمغرافية والعمرانية للمدينة المحتلة. فقد رصدت الهيئة 42 مخططاً استعمارياً توزعت بين 21 مخططاً للإيداع و21 مخططاً للمصادقة، استهدفت مختلف الأحياء والمستعمرات الإسرائيلية المقامة داخل حدود البلدية، وفي مقدمتها جيلو، راموت، نفي يعقوب، جفعات هماتوس، بسغات زئيف، رامات شلومو، تلبيوت، عطاروت، هار حوماه، التلة الفرنسية، رامات أشكول، ونوف تسيون.

وتضمنت هذه المخططات بناء 4,002 وحدة استعمارية جديدة، إضافة إلى عشرات المخططات التي لم تتضمن وحدات سكنية مباشرة، بل استهدفت إنشاء أو توسيع المباني العامة، ودور الحضانة ورياض الأطفال، والمعابد اليهودية، والمراكز التجارية، ومراكز الرعاية، والبنى التحتية، ومحطات إنتاج الطاقة، ومحطات القطار الخفيف، والطرق، ومناطق الخدمات، بما يعكس توجهاً واضحاً نحو استكمال المنظومة الحضرية للمستعمرات وتعزيز قدرتها على استيعاب مزيد من المستعمرين.

وتستهدف هذه المخططات ما يزيد على 954 دونماً من الأراضي الواقعة ضمن حدود بلدية الاحتلال، وهو ما يؤكد أن سياسة التخطيط الإسرائيلية في القدس لم تعد تقتصر على التوسع السكني، وإنما أصبحت عملية متكاملة لإعادة تشكيل الحيز الحضري للمدينة بما يخدم المشروع الاستعماري. ويبرز في هذا السياق استمرار الدفع بمخططات واسعة في مستعمرات جيلو وراموت ونفي يعقوب وجفعات هماتوس، وهي مستعمرات تشكل ركائز رئيسية في الطوق الاستعماري الذي يطوق مدينة القدس ويفصلها عن امتدادها الفلسطيني في محافظتي بيت لحم ورام الله.

كما تكشف طبيعة المخططات أن الاحتلال يولي اهتماماً متزايداً بالبنية التحتية الداعمة للاستيطان، حيث تشمل المخططات إنشاء مراكز مؤتمرات، ومؤسسات عامة، ومحطات طاقة، ومشاريع للقطار الخفيف، ومراكز تجارية، ومبانٍ للخدمات المجتمعية، وهي مشاريع تهدف إلى تحويل المستعمرات إلى تجمعات حضرية متكاملة، وربطها عضوياً بمدينة الاحتلال، بما يعزز عملية دمجها في المنظومة الإدارية والاقتصادية الإسرائيلية ويكرس الضم الفعلي للقدس المحتلة.

وتؤكد هذه المؤشرات أن التخطيط العمراني في القدس بات يمثل أحد أبرز أدوات الاحتلال لفرض وقائع سياسية وديمغرافية جديدة، عبر توسيع الكتلة الاستعمارية اليهودية، وتقييد التطور العمراني الفلسطيني، وتقليص احتياطي الأراضي المتاح للفلسطينيين، بما يفضي إلى تعميق الاختلال الديمغرافي الذي تسعى سلطات الاحتلال إلى تكريسه داخل المدينة، ويقوض بصورة متزايدة فرص الحفاظ على القدس الشرقية عاصمةً للدولة الفلسطينية المستقبلية.

---

[130] تم إعداد هذا الجزء التقرير بالتعاون مع جمعية الدراسات العربية/ القدس.

جدول المخططات الهيكلية

المستعمرة	وضع المخطط	رقم المخطط	ملاحظات	التاريخ	المساحة	عدد الوحدات
تلبيوت	إيداع	1235712/101	مركز مؤتمرات	1 كانون ثاني	15.78	
جفعات هماتوس	إيداع	1258045/101	مبنى وروضة	1كانون ثاني	4.819	40
تلبيوت	إيداع	1106862/101	مؤسسات عامة	2 كانون ثاني	12.562	
راموت	مصادقة	11308501/101	هدم وإقامة مبنى	9 كانون ثاني	4.798	164
نوف تسيون	إيداع	1305804/101	مباني عامة	9 كانون ثاني	46.231	400
راموت	مصادقة	0921239/101	مؤسسات عامة	16 كانون ثاني	32.254	642
تلبيوت	إيداع	1381391/101	روضة وكنيس	16 كانون ثاني	1.331	
جيلو	مصادقة	1226166/101	+مخزن	16 كانون ثاني	0.67	1
نفي يعقوب	إيداع	1411420/101	+روضة أطفال	23 كانون ثاني	1.685	19
جيلو	إيداع	0892588/101		30 كانون ثاني	18.36	466
جلو	إيداع	1374503/101		30 كانون ثاني	0.742	1
جفعات هشكيد	إيداع	11122241/101		13 شباط	39.095	120
جيلو	إيداع	1450774/101	قبو مخازن	13 شباط	1.579	
عطاروت	إيداع		محطة توليد طاقة	1 شباط	252	
جفعات هماتوس	إيداع	1293349/101		1 شباط	1.328	26
جفعات هماتوس	مصادقة	1326313/101		6 شباط	2.396	45
جفعات هماتوس	مصادقة	1337161/101		13 شباط	0.708	5
	مصادقة	1410588/101	طريق العيسوية		0.244	
بسجات زئيف	إيداع	1413459/101		20 آذار	0.675	3
نفي يعقوب	إيداع	1141290/101		20 آذار	39.418	588
رامات شلومو	مصادقة	1313196/101		20 آذار	4.517	2
نفي يعقوب	إيداع	1367598/101		27 آذار	0.641	4
رامات شلومو	إيداع	1276443/101		17 نيسان	1.219	1
بسجات زئيف	مصادقة	1283738/101		27 آذار	2.549	12
نوف تصيون	مصادقة	1305804/101			46.231	400
راموت	إيداع	1291202/101		1 أيار	1.459	
عطاروت	إيداع	1173640/101		1 أيار	31.488	
التلة الفرنسية	إيداع	1295870/101		15 أيار	30.542	
جيلو	إيداع	1437011/101		15 أيار	0.754	4
عطاروت	إيداع	189		15 أيار	278.454	
هار حوماه	مصادقة	1410067/101	مركز تجاري توسعة	1 أيار	0.177	
رامات اشكول	مصادقة	0848440/101	القطار الخفيف	8 أيار	37.611	
جيلو	مصادقة	1233030/101	أبراج سكنية	8 أيار	15.69	528
نفي يعقوب	مصادقة	1411420/101		15 أيار	1.685	19

نفي يعقوب	إيداع	1304344/101		5 حزيران	4.827	224
راموت	إيداع	1410612/101		5 حزيران	0.619	2
التلة الفرنسية	إيداع	1326552/101	هدم وإضافة	26 حزيران	3	
رامات شلومو	إيداع	1274927/101	مبنى عام	26 حزيران	1.25	
بسجات زئيف	مصادقة	1126663/101		5 حزيران	2.898	105
رامات اشكول	مصادقة	1225895/101		5 حزيران	4.816	181
راموت	مصادقة	1324342/101	روضة وكنيس	29 أيار	1.406	
نفي يعقوب	مصادقة	1277706/101	مراكز رعاية	29 أيار	8.796	
					957.304	4002

ت :العطاءات الاستيطانية خلال النصف الأول من عام 2026: الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ

رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال النصف الأول من عام 2026 نشر 12 عطاءً استيطانياً من قبل سلطات الاحتلال، توزعت بين مشاريع سكنية وتجارية وصناعية وسياحية وخدمية، بما يؤكد استمرار الانتقال المنهجي من مرحلة المصادقة على المخططات الهيكلية إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع الاستعماري.

وأظهرت البيانات أن هذه العطاءات تضمنت 1,138 وحدة استعمارية قابلة للتنفيذ، تركزت في خمس مستعمرات رئيسية هي: "أريئيل" (342 وحدة)، "معاليه أدوميم" (581 وحدة)، "عمنوئيل" (21 وحدة)، و"جني موديعين" (194 وحدة)، فيما شملت بقية العطاءات مشاريع لا تتضمن وحدات سكنية مباشرة، وإنما خصصت لإقامة مناطق صناعية وتجارية، ومكاتب، ودور رعاية للمسنين، ومرافق سياحية وترفيهية، الأمر الذي يعكس اتجاهاً متزايداً نحو تطوير البنية الاقتصادية والخدمية للمستعمرات، وليس الاقتصار على التوسع السكني فقط.

ويبين توزيع العطاءات أن مستعمرة "معاليه أدوميم" استحوذت وحدها على خمسة عطاءات، بما يجعلها أكثر المستعمرات استهدافاً خلال الفترة، وهو ما ينسجم مع السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تعزيز الكتلة الاستعمارية شرق القدس وربطها عمرانياً واقتصادياً بمدينة الاحتلال، بما يخدم مشروع فصل القدس عن امتدادها الفلسطيني في الأغوار والضفة الغربية.

كما تكشف طبيعة العطاءات أن سلطات الاحتلال باتت تمنح أولوية متزايدة للمشاريع الاقتصادية والإنتاجية، حيث شملت إنشاء مناطق صناعية، ومبانٍ للتجارة والمكاتب، ومرافق سياحية، ومشاريع للخدمات الاجتماعية، بما يعزز قدرة المستعمرات على توفير فرص العمل والخدمات والبنية الاقتصادية الذاتية، ويحولها إلى تجمعات حضرية مستقرة وقادرة على استقطاب مزيد من المستعمرين.

وتؤكد هذه المؤشرات أن منظومة العطاءات تمثل الحلقة التنفيذية في المشروع الاستعماري، إذ تتحول المخططات الهيكلية بعد المصادقة عليها إلى مشاريع إنشائية فعلية من خلال طرح المناقصات، الأمر الذي يسرّع وتيرة البناء ويكرس الوقائع الاستعمارية على الأرض، ويحد بصورة متزايدة من إمكانية استعادة الأراضي أو وقف التوسع الاستيطاني مستقبلاً.

وتؤكد هذه النتائج أن العطاءات المنشورة خلال النصف الأول من عام 2026 لم تكن مجرد إجراءات إدارية، بل مثلت أداة تنفيذية لتسريع الاستيطان، مع تركيز واضح على استكمال البنية الاقتصادية والخدمية للمستعمرات الكبرى، بما يعزز اندماجها في المنظومة الإسرائيلية ويكرس مشروع الضم الزاحف للأرض الفلسطينية المحتلة.

جدول العطاءات المطروحة

عطاءات شهر 1								
المستعمرة	عدد الوحدات	التاريخ الاخير لايداع العطاء	رقم العطاء	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين	نوع العطاء	رقم المخطط	تاريخ الموافقة عليه
اراتيل/اميرم	342	23/02/2026	7/2026	26/01/2026	07/01/2026	بناء مكثف	سهر مستهدف	יוש/ 1/ 1/ 3/ 130	11/05/2025
بيتار عيلت	لا يوجد	20/04/2026	12/2026	18/02/2026	21/01/2026	تجارة او مكاتب	مناقصة عادية	1/105/03/18	
معاليه ادوميم/ تسور مدبار	350	20/04/2026	14/2026	23/02/2026	25/01/2026	دار رعاية للمسنين	مناقصة عادية	יוש/ 4/ 59/ 7/ 420 /1	17/09/2025
عطاءات شهر 2									
المستعمرة	عدد الوحدات	التاريخ الاخير لايداع العطاء	رقم العطاء	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين	نوع العطاء	رقم المخطط	تاريخ الموافقة عليه
بركان	لا يوجد	15/06/2026	27/2026	13/04/2026	03/02/2026	صناعة	مناقصة عادية	יוש/ 10/ 5/ ת/ 130	26/05/2021
معاليه ادوميم	231	23/03/2026	11/2026	16/02/2026	03/02/2026	بناء مكثف	مناقصة عادية	יוש/ 1/ 59/ 7/ 420 /1 יוש/ 2/ 59/ 7/ 420 /1	23/07/2025 23/07/2025
عمنوئيل	21	25/05/2026	49/2026	30/03/2026	19/02/2026	بناء مكثف	مناقصة عادية	יוש/ 6/ 120	15/07/2001
عطاءات شهر 3									
المستعمرة	عدد الوحدات	التاريخ الاخير لايداع العطاء	رقم العطاء	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين	نوع العطاء	رقم المخطط	تاريخ الموافقة عليه
معاليه ادوميم	لا يوجد	22/06/2026	65/2026	20/04/2026	05/03/2026	توظيف	مناقصة عادية	יוש/ 3/ 59/ 7/ 420 /1	23/07/2025
بيت اريه/عوفريم	لا يوجد	29/06/2026	66/2026	27/04/2026	05/03/2026	صناعة	مناقصة عادية	יוש/ 18/ 03/ 1 /105	
معاليه ادوميم	لا يوجد	29/06/2026	68/2026	27/04/2026	05/03/2026	صناعة	مناقصة عادية	יוש/ 18/ 03/ 1 /105	
عطاءات شهر 4									
المستعمرة	عدد الوحدات	التاريخ الاخير لايداع العطاء	رقم العطاء	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين	نوع العطاء	رقم المخطط	تاريخ الموافقة عليه
افني حيتس	لا يوجد	03/08/2026	90/2026	01/06/2026	13/04/2026	تجارة ومكاتب	مناقصة عادية	יוש/ 18/ 03/ 1 /105	
عطاءات شهر 5									
المستعمرة	عدد الوحدات	التاريخ الاخير لايداع العطاء	رقم العطاء	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين	نوع العطاء	رقم المخطط	تاريخ الموافقة عليه
معاليه ادوميم	لا يوجد	17/08/2026	113/2026	15/06/2026	14/05/2026	تجارة ومكاتب	مناقصة عادية	יוש/ 18/ 03/ 1 /105	
عطاءات شهر 60									
المستعمرة	عدد الوحدات	التاريخ الاخير لايداع العطاء	رقم العطاء	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين	نوع العطاء	رقم المخطط	تاريخ الموافقة عليه
جني مودعين	194	09/11/2026	149/2026	05/10/2026	21/06/2026	فندقي/ترفيهي/ سكني	مناقصة عادية	יוש/ 1/ 3/ 208	17/08/2025

ث: قرار إقامة 34 مستعمرة

في يوم 9 نيسان، 2026 اتخذ ما يسمى بـــ"الكابينت" الإسرائيلي قراراً بإنشاء عشرات المستعمرات الجديدة في الضفة الغربية بشكل سري، والذي مثل قفزة في غاية الخطورة في إطار تسارع مشروع الاستعمار الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية، ومحاولة فجة لفرض وقائع لا رجعة عنها على الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويأتي هذا القرار بما يحمله من حجم غير مسبوق من حيث عدد المواقع التي وصلت إلى 34 موقعا استعماريا (انظر الخارطة في الأسفل/ عن مواقع عبرية)، وخصوصية وطبيعة المواقع أنه يهدف إلى الإمعان في تفكيك الجغرافيا الفلسطينية وعزل تجمعاتها، مضيفا طبقة جديدة من طبقات التوجه الممنهج لتكريس الضم الزاحف، وتحويل الاستيطان الاستعماري إلى أداة سيادية تفرض بالقوة، في تحدٍ مباشر وصريح لكافة قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الاستيطان غير شرعي وباطلا.

الخرائط المتاحة والأولية حول القرار الاحتلالي، تكشف عن استهداف ممنهج وواسع للأراضي الفلسطينية لا سيما لمنطقة شمال الضفة الغربية، في محيط محافظة جنين، التي قررت دولة الاحتلال إعادة الاستيطان إليها وهذه المرة من خلال موضعة المزيد من المواقع الاستعمارية حول المستعمرات الأربع المخلاة التي تم إقرار إعادة الاستيطان إليها، يضاف إلى ذلك استهداف محافظة الخليل ب 10 مواقع استعمارية جديدة، وأضاف، أن توزيع المواقع الاستعمارية الجديدة يظهر استهدافاً ممنهجاً للمناطق المحيطة بالخط الأخضر، مما يؤشر إلى محاولة الاحتلال الخثيثة لتذويب الحدود مما يعدم أي أفق مستقبلي لحل الدولتين.

يأتي هذا القرار استكمالًا لسلسلة قرارات اتخذها الكابينت خلال عام 2025، تمثلت في فصل 13 حيا استعماريا واعتبارها مستعمرات قائمة بذاتها، إلى جانب إقرارإنشاء 22 موقعًا استعماريًا في مرحلة لاحقة، ثم قرار إضافي بإنشاء 19 موقعاً آخر، ما يعكس نهجا تراكميا ومنهجيا لتوسيع المشروع الاستيطاني وتحويله من توسع تدريجي إلى قفزات كمية ونوعية متسارعة تهدف إلى فرض وقائع لا رجعة عنها على الأرض.

إن إقرار هذا العدد الكبير من المواقع الاستعمارية دفعة واحدة، وبطابع سري، يشكل سابقة خطيرة، ويؤكد أن المشروع الاستعماري بات أداة مركزية لإعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديموغرافي في الضفة الغربية، بما يقوّض أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

قائمة المستعمرات الجديدة

المستعمرة	بالعبري	المحافظة	الموقع	وضع المستعمرة
ألوني شومرون	אלוני שומרון	جنين	بالقرب من مستوطنة ريحان	
روم جلبوع	רום גלבוע	جنين	بالقرب من كاديم وغانيم	
عيمك دوتان	עמק דותן	جنين	بالقرب من ميفو دوتان	أراضي دولة
معينوت	מעיינות	جنين	بالقرب من جلبوع	
تصالون	צאלון	سلفيت	بالقرب من بروخين	مطلة على شارع رقم 5
نوعاه	נועה	جنين	بالقرب من غانيم وكاديم	
تصفنات	צפנת	سلفيت	بالقرب من كفار تفوح	
نوفي يام	נופי ים	طولكرم	بالقرب من سلعيت	أراضي دولة
تعنخ	תענך	جنين	بالقرب من شاكيد	بالقرب من المنطقة الصناعية
دياه	דיה	أريحا	بالقرب من متسبي يريحو	
زبيدة	זיבדה	رام الله	بالقرب من بيت نحميا	أراضي دولة. بالقرب من شارع 443
مفووت يهوشع	מבואות יהושע	رام الله	بالقرب من تيرات بنيامين	يطل على طريق 450 السريع
ناوت هريم	נאות הרים	رام الله	بالقرب من نيفي تسوف	أراضي دولة
رمتيم تصوفيم	רמתיים צופים	رام الله	بالقرب من نيلي	أراضي دولة قرب طريق 463
ناطوف	נטוף	رام الله	بالقرب من نعالي	أراضي دولة
هدعات	יישוב הדעת	نابلس	قرب كيدا	أقيمت عام 2001
معليه عيناف	מעלה ענב	الخليل	قرب محاجر تالم وبيت حجاي	أراضي دولة
متسبيه يائير	מצפה יאיר	الخليل	شرق سوسيا	أقيمت عام 1998/ أراضي دولة
كرمي يهودا	כרמי יהודה	الخليل	شرق تيليم بالقرب من نجيهوت	أراضي دولة
مجيد	מגד	الخليل	جنوب نجيهوت	أراضي دولة
حيوتاه	חיותה	الأغوار الشمالية	بالقرب من بطرون	مطلة على شارع 90/ أراض دولة
مبواه ترتساه	מבוא תרצה	الأغوار الشمالية	بالقرب من حمرا	أراضي دولة
تصوري	צורי	الأغوار الشمالية	بالقرب من نعماه	أراضي دولة
اليشع	אלישע	الأغوار الشمالية	جنوب نعماه	
مبواه هشيمش	מבוא השמש	الأغوار الشمالية	جنوب أرغمان	بالقرب من شارع 90
راشيش	ראשש	أريحا	قرب فصايل	أراضي دولة
جيفوري دافيد	גיבורי דוד	نابلس		شرق دوما/ أراضي دولة/ شارع 505
ميشواوت هار	משואות הר	بيت لحم	قرب بات عاين	أراضي دولة
شيزاف	שיזף	بيت لحم	قرب تكوع ومعاليه عاموس	أراضي دولة
جفعوت عدولام	גבעות עדולם	القدس	قدرب عديرات	أراضي دولة
معاليه عروجوت	מעלה ערוגות	الخليل	شرق غوش عتصيون	أراضي دولة
متسبيه درجة	מצפה דרגה	بيت لحم	بالقرب من المحمية	أراضي دولة
جاد نتان	גד נתן	الخليل	بالقرب من كرمي تسور	
بيت تصوعر	בית צוער	أريحا	شمال البحر الميت	على تقاطع شارع 90 وشارع 1

المحافظة	عدد المستعمرات
الأغوار الشمالية	5
رام الله	5
جنين	6
الخليل	6
بيت لحم	3
نابلس	2
طولكرم	1
سلفيت	2
أريحا	3
القدس	1
SUM	34

خارطة المواقع الاستعمارية (34 موقعا)

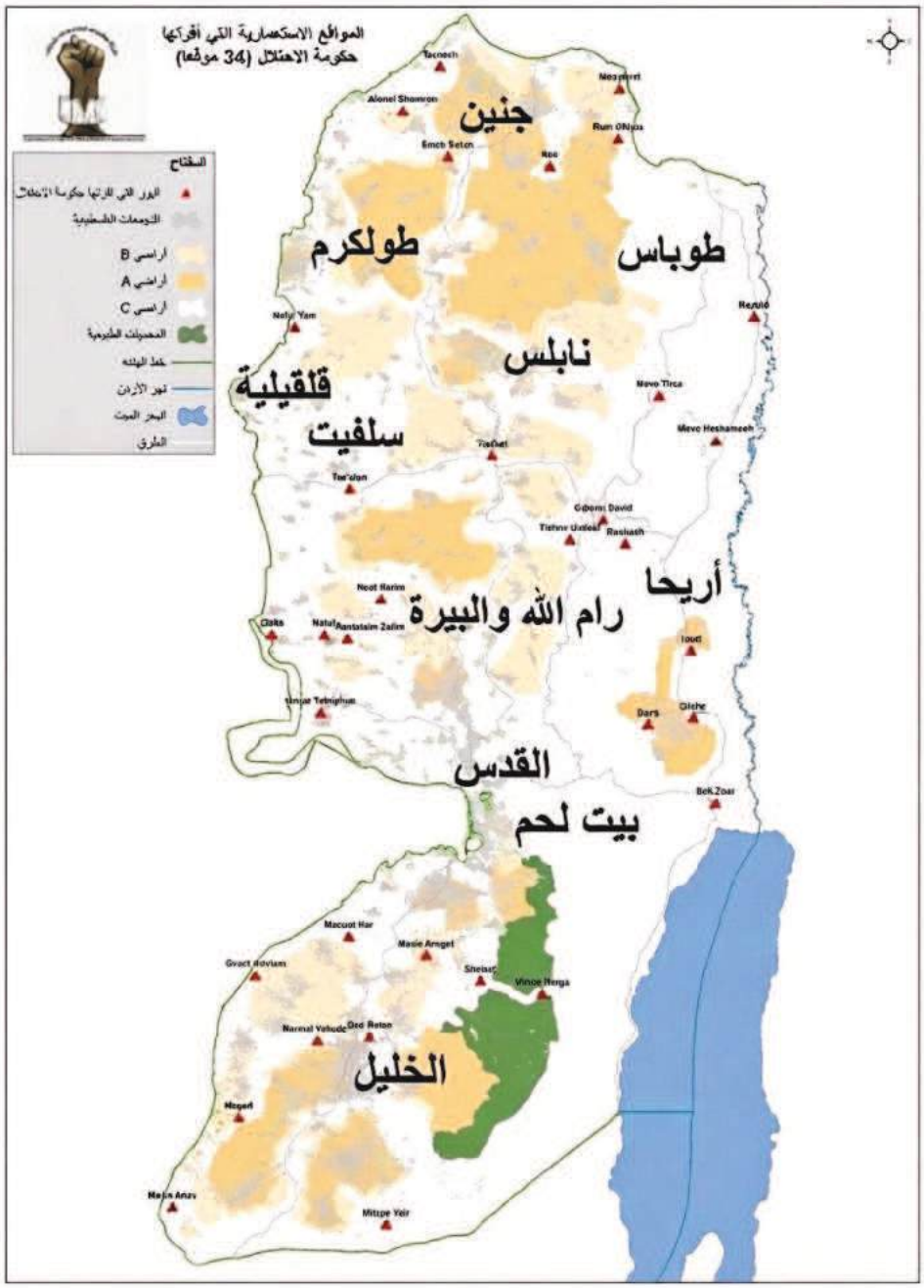

03

الفصل الثالث

إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي

أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت خلال النصف الأول من العام 2026 .

ب: الترحيل القسري للتجمعات البدوية

ت: نزع الملكية «مصادرة الأراضي»

- تفاصيل الأوامر العسكرية.

ث: تعديل حدود مستعمرات وتوسيع مناطق نفوذ مستعمرات

أ: البؤر الاستعمارية التي أنشأها مستعمرون منذ مطلع العام 2026

تكشف المعطيات المتعلقة بالبؤر الاستعمارية التي أُقيمت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أن التوسع الاستعماري لم يعد يتركز في منطقة جغرافية بعينها، بل أصبح يستهدف مختلف محافظات الضفة الغربية ضمن نمط انتشار مدروس يهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية وفرض وقائع جديدة على الأرض. فقد توزعت البؤر الجديدة على محافظات الخليل، ونابلس، ورام الله والبيرة، وبيت لحم، وجنين، وسلفيت، وطوباس، وأريحا والأغوار، والقدس، مع تركز واضح في المحافظات التي تضم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمراعي والتجمعات البدوية، ولا سيما محافظتي الخليل ونابلس.

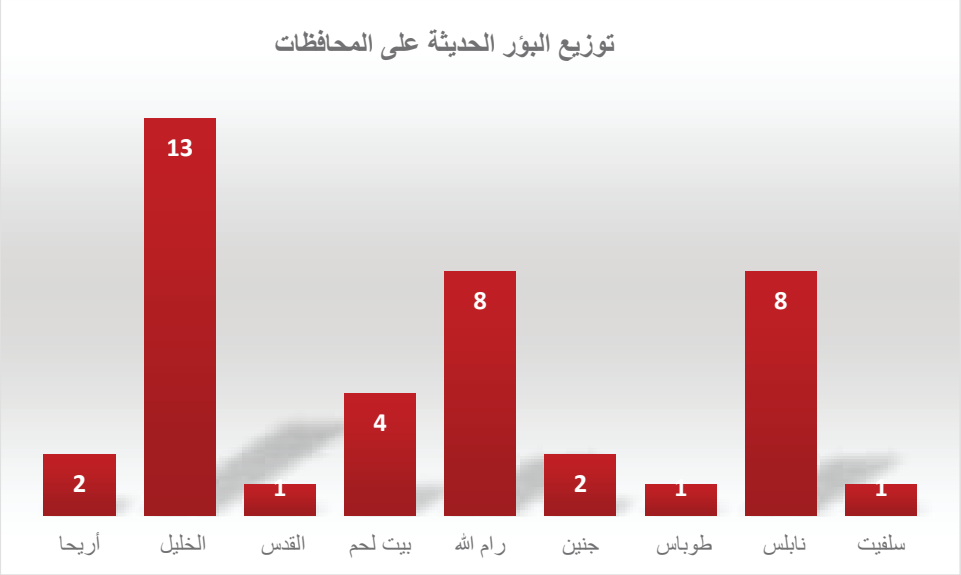

كما تكشف المعطيات عن استمرار اعتماد الاحتلال على البؤر الاستعمارية الرعوية باعتبارها الأداة الأكثر فاعلية للسيطرة على الأرض، إلى جانب تسجيل حالات لإقامة بؤر داخل مناطق مصنفة (ب) وفق اتفاقية أوسلو، بما يعكس اتجاهاً متصاعداً نحو توسيع نطاق التغلغل الاستعماري خارج المناطق التي كانت تشكل تقليدياً الحيز الرئيس للنشاط الاستيطاني. ويؤكد هذا التوزيع الجغرافي أن اختيار مواقع البؤر لا يتم بصورة عشوائية، وإنما يخضع لاعتبارات استراتيجية تستهدف السيطرة على المرتفعات، والمراعي، ومصادر المياه، وربط الكتل الاستعمارية ببعضها، وقطع الامتداد الجغرافي الفلسطيني، بما يمهد لفرض واقع ضم فعلي على مساحات متزايدة من الضفة الغربية.

1. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **دير دبوان** في محافظة **رام الله والبيرة**، وتحديداً إلى الشرق من البلدة.
2. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **السموع** في محافظة **الخليل**، وتحديداً إلى الغرب من البلدة.
3. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية** على أراضي قرية **عصيرة الشمالية** في محافظة **نابلس**، وتحديداً إلى الجنوب من القرية.
4. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي قرية **جالود** في محافظة **نابلس**، وتحديداً إلى الشمال من منطقة **جبل العين، داخل منطقة مصنفة (ب) وفق اتفاقية أوسلو**.
5. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **بيت أمر** في محافظة **الخليل**، وتحديداً إلى الشرق من البلدة.
6. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية** على أراضي بلدة **بيت أمر** في محافظة **الخليل**، وتحديداً إلى الشمال من البلدة.
7. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** في **برية تقوع** التابعة لبلدة **تقوع** في محافظة **بيت لحم**.
8. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من **خربة مكحول** في محافظة **طوباس**.

9. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي **النبي موسى** في محافظة **أريحا والأغوار**، وتحديداً إلى الشرق من مستعمرة "**متسبيه يريحو**."

10. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **بيت إكسا** في محافظة **القدس**، وتحديداً إلى الغرب من البلدة.

11. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **بني نعيم** في محافظة **الخليل**، وتحديداً إلى الشرق من منطقة **أصفي**.

12. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي قرية **اللبن الشرقية** في محافظة **نابلس**، وتحديداً إلى الشمال من القرية.

13. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي مدينة **بيت ساحور** في محافظة **بيت لحم**، وتحديداً إلى الشمال الشرقي من المدينة.

14. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من منطقة **جورة الخيل** التابعة لبلدة **سعير** في محافظة **الخليل**.

15. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من منطقة **خلة اللوزة** التابعة لبلدة **تقوع** في محافظة **بيت لحم**.

16. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **ترمسعيا** في محافظة **رام الله والبيرة**، وتحديداً إلى الشرق من البلدة، **داخل منطقة مصنفة (ب) وفق اتفاقية أوسلو**.

17. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **عبوين** في محافظة **رام الله والبيرة**، وتحديداً إلى الشمال الشرقي من البلدة.

18. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من مستعمرة **بيت عين** على أراضي بلدة **صوريف** في محافظة **الخليل**.

19. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية** على أراضي بلدة **الفندقومية** في محافظة **جنين**، وتحديداً إلى الشمال من البلدة.

20. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية** على أراضي قرية **بورين** في محافظة **نابلس**، وتحديداً إلى الجنوب من القرية.

21. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي مدينة **حلحول** في محافظة **الخليل**، وتحديداً إلى الشرق من المدينة.

22. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من منطقة **مراح معلا** التابعة لبلدة **بيت فجار** في محافظة **بيت لحم**.

23. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي مدينة **الظاهرية** في محافظة **الخليل**، وتحديداً إلى الجنوب من المدينة.

24. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **قبلان** في محافظة **نابلس**، وتحديداً إلى الشمال الشرقي من البلدة، **داخل منطقة مصنفة (ب) وفق اتفاقية أوسلو**.

25. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **قراوة بني حسان** في محافظة **سلفيت**، وتحديداً إلى الشمال من البلدة.

26. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي قرية **أودلا** في محافظة **نابلس**، وتحديداً إلى الشرق من القرية.

27. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من **تجمع أبو فزاع** التابع لبلدة **الطيبة** في محافظة **رام الله والبيرة**.

28. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية** على أراضي قرية **دير جرير** في محافظة **رام الله والبيرة**، وتحديداً إلى الشرق من القرية.

29. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي قرية **جالود** في محافظة **نابلس**، وتحديداً إلى الشمال الشرقي من القرية، **داخل منطقة مصنفة (ب) وفق اتفاقية أوسلو**.

30. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي قرية **تل** في محافظة **نابلس**، وتحديداً إلى الجنوب الغربي من القرية.

31. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من منطقة **سوبا** التابعة لمدينة **دورا** في محافظة **الخليل**.

32. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **بيت لقيا** في محافظة **رام الله والبيرة**، وتحديداً إلى الشرق من البلدة.

33. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **عرابة** في محافظة **جنين**، وتحديداً إلى الشمال من البلدة.

34. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي بلدة **العوجا** في محافظة **أريحا والأغوار**، وتحديداً إلى الجنوب من البلدة.

35. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من منطقة **سوسيا** التابعة لمدينة **يطا** في محافظة **الخليل**.

36. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** بالقرب من منطقة **جورة الجمل** التابعة لمدينة **يطا** في محافظة **الخليل**.

37. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي مدينة **يطا** في محافظة **الخليل**، وتحديداً إلى الشمال الغربي من منطقة **شعب البطم**.

38. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي قرية **دير أبو مشعل** في محافظة **رام الله والبيرة**، وتحديداً إلى الجنوب من القرية.

39. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية رعوية** على أراضي قرية **دير السودان** في محافظة **رام الله والبيرة**، وتحديداً إلى الجنوب الغربي من القرية.

40. أقام المستعمرون **بؤرة استعمارية** على أراضي مدينة **دورا** في محافظة **الخليل**، وتحديداً إلى الغرب من المدينة.

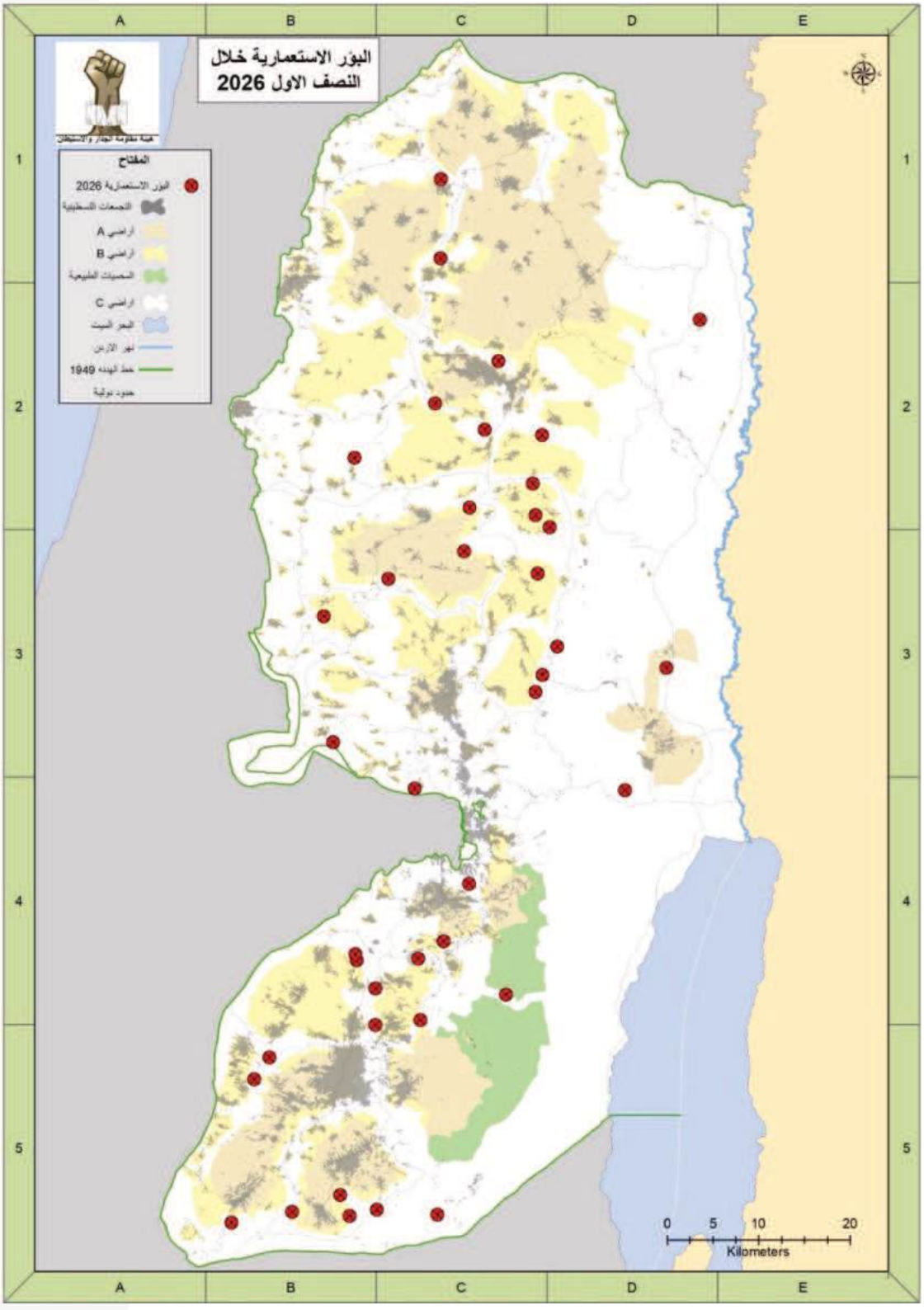
البؤر الاستعمارية خلال
النصف الاول 2026
المفتاح
البؤر الاستعمارية 2026
التجمعات الفلسطينية
اراضي A
اراضي B
المحميات الطبيعية
اراضي C
البحر الميت
نهر الاردن
خط الهدنة 1949
حدود دولية
0 5 10 20
Kilometers

ب : الترحيل القسري للتجمعات البدوية

شهد النصف الأول من عام 2026 تصعيداً خطيراً ولافتاً في سياسة الترحيل القسري التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق التجمعات البدوية والرعوية الفلسطينية، في إطار سياسة ممنهجة تستهدف إعادة تشكيل الجغرافيا السكانية في المناطق المصنفة (ج) والمناطق المحاذية للكتل الاستعمارية والبؤر الاستيطانية الرعوية. وتظهر عمليات الرصد والتوثيق أن التهجير لم يعد يقتصر على تجمعات معزولة أو حالات فردية، بل أصبح يستهدف نطاقات جغرافية كاملة، خاصة في الأغوار الفلسطينية وشرق رام الله وجنوب الخليل، وهي المناطق التي تشهد في الوقت ذاته أعلى معدلات التوسع الاستيطاني والاستيلاء على الأراضي.

وتشير المعطيات إلى أن الاحتلال تسبب خلال النصف الأول من العام في تهجير 377 تجمعاً أسرياً، تضم 1,916 فلسطينياً، بينهم 994 طفلاً، من خلال استهداف 26 تجمعاً بدوياً ورعوياً في محافظات أريحا، وطوباس، ورام الله والبيرة، ونابلس، والخليل، وقلقيلية، والقدس. وتعكس هذه الأرقام حجم التأثير الإنساني العميق لهذه السياسة، إذ يشكل الأطفال أكثر من نصف المهجرين، وهو ما يؤكد أن آثار التهجير تمتد إلى تفكيك البنية الاجتماعية للتجمعات وحرمانها من مقومات الاستقرار والتعليم والرعاية الصحية وسبل العيش.

وتكشف خريطة التهجير أن الأغوار الفلسطينية بقيت الهدف الرئيسي لهذه السياسة، سواء في محافظتي أريحا أو طوباس، حيث تركزت غالبية عمليات الإخلاء في التجمعات الرعوية الواقعة بالقرب من البؤر الاستيطانية أو داخل المناطق التي تسعى سلطات الاحتلال إلى فرض سيطرة فعلية عليها. ويعكس ذلك ارتباط التهجير بمشاريع السيطرة على الأراضي المفتوحة، ومصادر المياه، والمراعي، أكثر من ارتباطه بأي اعتبارات أمنية يدعيها الاحتلال، إذ تتزامن عمليات التهجير بصورة واضحة مع التوسع المتسارع للبؤر الاستيطانية الرعوية وشق الطرق الاستيطانية وتوسيع مناطق نفوذ المستعمرات.

ولا يتم تنفيذ التهجير عبر قرارات رسمية بالإخلاء في معظم الحالات، وإنما من خلال منظومة متكاملة من الضغوط والإجراءات القسرية، تشمل اعتداءات المستعمرين، ومنع الوصول إلى المراعي ومصادر المياه، ومصادرة الممتلكات، وهدم المنشآت، وفرض التدريبات العسكرية داخل مناطق السكن، إضافة إلى الحرمان من الخدمات الأساسية. وقد أدى هذا النمط من الاستهداف إلى جعل استمرار التجمعات في أماكن وجودها أمراً بالغ الصعوبة، بحيث يصبح الرحيل خياراً اضطرارياً تفرضه ظروف القسر والإكراه، وليس قراراً طوعياً للسكان.

ويُلاحظ في هذا السياق أن جانباً مهماً من موجة التهجير القسري خلال النصف الأول من العام تزامن مع انشغال المجتمع الدولي بالتصعيد العسكري بين إسرائيل وإيران وما رافقه من تحول كبير في الاهتمام السياسي والإعلامي الدولي. وقد استغلت سلطات الاحتلال هذا الانشغال لتكثيف إجراءاتها الميدانية في الضفة الغربية، ولا سيما في الأغوار والتجمعات البدوية والرعوية، حيث تصاعدت عمليات الضغط على السكان، وازدادت وتيرة اعتداءات المستعمرين، وتسارعت عمليات إفراغ التجمعات الفلسطينية من سكانها. ويؤكد هذا التزامن أن الاحتلال كثيراً ما يدفع بسياسات أكثر عدوانية في الفترات التي يتراجع فيها مستوى الرقابة والاهتمام الدوليين، مستغلاً انصراف الأنظار إلى أزمات إقليمية أخرى لفرض وقائع جديدة يصعب التراجع عنها لاحقاً.

وتؤكد هذه المعطيات أن الترحيل القسري أصبح أحد أكثر أدوات المشروع الاستعماري تأثيراً في إعادة هندسة المشهد الديموغرافي في الضفة الغربية، إذ يفضي إلى إفراغ مساحات واسعة من الوجود الفلسطيني تمهيداً لإلحاقها بالمجال الحيوي للمستعمرات والبؤر الاستيطانية. وبذلك لم يعد التهجير مجرد نتيجة جانبية للتوسع الاستيطاني، بل تحول إلى غاية بحد ذاته ضمن سياسة إسرائيلية تستهدف إحكام السيطرة على الأرض وتقليص الوجود الفلسطيني فيها، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر النقل القسري للسكان الواقعين تحت الاحتلال.

التجمعات التي رحلت كلياً

الرقم	التجمع	المحافظة	التصنيف	تاريخ التهجير	عدد العائلات	عدد الأفراد	عدد الأطفال
1	راس عين العوجا	اريحا	C	25 كانون الثاني 2026	131	701	365
2	فصايل الوسطى	اريحا	C	16 آذار 2026	7	43	27
3	خلة المفاتيح	الخليل	C	24 آذار 2026	5	21	11
4	خلة السدرة	القدس		09 آذار 2026	19	62	29
5	أبو شافي/ يْن سِينْيا	رام الله والبيرة	B	17 شباط 2026	6	25	13
6	ابو نصر /الخلايل	رام الله والبيرة	B	21 شباط 2026	9	39	13
7	ابو ناجح /الخلايل	رام الله والبيرة	B	21 شباط 2026	11	41	20
8	وادي قطونية	رام الله والبيرة	C	21 شباط 2026	4	12	10
9	عائلة عرموش (عِيْن سِينْيا)	رام الله والبيرة	B	22 شباط 2026	3	11	3
10	الميتة/حمام المالح	طوباس	C	14 شباط 2026	18	97	59
11	البرج/ حمام المالح	طوباس	C	18 شباط 2026	12	66	39
12	الخريبات (شرقي العَقَبَة)	طوباس	C	07 آذار 2026	9	43	14
13	يرزا /الخربة	طوباس	C	08 آذار 2026	13	69	36
14	خ. المالح (حمامات المالح)	طوباس	C	22 نيسان 2026	12	83	38
15	عرب الخولي/ وادي قانا	قلقيلية	C	27 شباط 2026	22	109	55
16	وادي الشاعر	نابلس	B	23 شباط 2026	9	34	25
17	زواهرة /دوما	نابلس	C	05 آذار 2026	4	28	15
18	الشقارة	نابلس	C	06 آذار 2026	10	54	42
					304	1538	814

التجمعات التي رحلت جزئياً

الرقم	التجمع	المحافظة	التصنيف	تاريخ التهجير	عدد العائلات	عدد الأفراد	عدد الأطفال
1	الصمادي/ الحفتلك	اريحا	C	03 شباط 2026	11	61	28
2	خ. ألمركز	الخليل	C	08 شباط 2026	3	11	4
3	الحديدية	طوباس	C	25 كانون الثاني 2026	6	16	11
4	سطيح عين الديوك التحتا	اريحا	C	10 شباط 2026	12	63	33
5	خ. حمصة	طوباس	C	07 شباط 2026	9	42	17
6	رمون / السيق سابقاً	رام الله والبيرة	B, C	18 شباط 2026	12	82	45
7	خ. الحلاوة	الخليل	C	23 شباط 2026	5	12	5
8	خ. سمرة	طوباس	C	15 آذار 2026	15	91	37
					73	378	180

ت: نزع الملكية «مصادرة الأراضي» خلال الفترة التي يغطيها التقرير

خلال الفترة التي يرصدها التقرير، ومنذ مطلع العام **2026**، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 4377.926 دونماً **(الدونم 1000 متر مربع)** تحت مسميات مختلفة (أوامر وضع يد وأوامر استملاك). أصدرت من خلالها **40** أمراً لوضع اليد استهدفت (610.717) دونماً، وأصدرت 5 أوامر للاستملاك صادرت ما مجموعه (2604.39) دونما وأربعة أوامر إعلان أراضي دولة بمساحة (1162.819) دونماً. منها أمر واحد مما يطلق عليه بطاقم الخط الأزرق.

أولاً: أوامر وضع اليد لأغراض عسكرية

تعرّف أوامر وضع اليد لأغراض عسكرية (Requisition) في الأرض الفلسطينية المحتلة بأنها إجراء قانوني استثنائي تلجأ إليه سلطات الاحتلال للاستيلاء المؤقت على الحيازة المادية للأراضي والممتلكات الخاصة بذريعة استخدامها من قبل جيش الاحتلال لـــضرورات أمنية ملحة، ويمكن تلخيص أبرز خصائصها ومحدداتها القانونية وفقا للمصادر في النقاط التالية:

ومنذ مطلع العام 2026، أصدرت سلطات الاحتلال من خلالها 40 أمراً لوضع اليد استهدفت (610.717) دونماً، ترتب عليها إقامة 4 مناطق عازلة حول مستعمرات، و16 طريقاً أمنياً يربط مواقع استعمارية، و12 موقعاً عسكرياً وغيرها بغرض فرض وقائع على الأرض الفلسطينية، وتحديد قدرة الفلسطينيين من استخدامها أو التنقل عبرها.

نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	القرية	المحافظة	الغرض
وضع يد	ت/26/1	46.973	برقا	نابلس	طريق أمني
وضع يد	ت/26/2	3.315	بلعين	رام الله	طريق أمني
وضع يد	ت/26/18	0.356	سعير	الخليل	
وضع يد	ت/26/10	1.604	المغير	رام الله	
وضع يد	ت/26/9	0.429	خربثا المصباح	رام الله	
وضع يد	ت/26/8	1.103	سلواد	رام الله	
وضع يد	ت/26/26	0.12	حصافوط، الفندق، ديراستيا، اماتين	قلقيلية	
وضع يد	ت/26/25	17.216	بيت لحم، عرب التعامرة	بيت لحم	
وضع يد	ت/25/176	0.04	يطا	الخليل	
وضع يد	ت/26/22	0.286	بيت حنينا	القدس	
وضع يد	ت/26/17	21.385	النويعمة	أريحا	طريق أمني
وضع يد	ت/26/13	1.274	طوباس	طوباس	موقع عسكري
وضع يد	ت/26/15	12.629	النواعمة	أريحا	طريق أمني
وضع يد	ت/26/16	4.333	النبي موسى	أريحا	طريق أمني
وضع يد	ت/26/27	1.992	الفندقومية	جنين	موقع عسكري
وضع يد	ت/26/66	3.631	عرابة	جنين	طريق أمني

وضع يد	ت/26/65	5.002	بيت اجزا/ بدو	القدس	عازلة جفعون الجديدة
وضع يد	ت/26/63	0.999	مردا	سلفيت	طريق أمني شمال أرئيل
وضع يد	ت/26/37	41.159	المزرعة الشرقية/سلواد/ دير حرير	رام الله	عازلة حول جبل العاصور
وضع يد	ت/26/10	1.136	حوارة	نابلس	سياج شائك
وضع يد	ت/26/4	2.803	جبع	جنين	حاجز عسكري
وضع يد	ت/26/69	0.635	الخضر	بيت لحم	طريق أمني
وضع يد	ت/26/68	8.859	طمون	طوباس	طريق أمني
وضع يد	ت/26/67	17.503	طوباس	طوباس	طريق أمني
وضع يد	ت/26/58	0.149	عرب التعامرة	بيت لحم	موقع عسكري
وضع يد	ت/26/6	6.405	الخضر/ بتير	بيت لحم	طريق أمني
وضع يد	ت/26/46	8.951	الفندقومية	جنين	عازلة حول صانور
وضع يد	ت/26/7	7.247	جنين	جنين	الجابريات، موقع عسكر
وضع يد	ت/26/76	22.806	قباطية/ جنين	جنين	موقع عسكري
وضع يد	ت/26/56	61.652	زبوبة/ جنين	جنين	موقع عسكري
وضع يد	ت/26/3	11.069	يطا/ الخليل	الخليل	منطقة عازلة حول أفيجال
وضع يد	م.د/26/5	28.647	رابا	جنين	موقع عسكري
وضع يد	ت/26/75	0.009	طوباس	طوباس	نقطة عسكرية
وضع يد	ت/26/1	3.314	نعلين	رام الله	طريق أمني
وضع يد	ت/2/65	2.256	دير قديس	رام الله	أمر سابق
وضع يد	ت/5/77	0.219	كفر اللبد، شوفة	طولكرم	أمر سابق
وضع يد	ت/26/77	128.631	عرابة	جنين	موقع عسكري
وضع يد	ت/25/38	4.29	حوارة	نابلس	أمر سابق
وضع يد	ت/24/17	1.659	الساوية	نابلس	أمر سابق
		610.717			

ومن أبرز الأوامر العسكرية الصادرة في الفترة المرصودة، إصدار سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً يقضي بالاستيلاء على 128.631 دونماً من أراضي بلدة عرابة جنوب محافظة جنين (انظر الخريطة الجانبية)، بذريعة "الأغراض العسكرية الضرورية والعاجلة". وبحسب الأمر العسكري الذي حمل الرقم (7/26/ت) الصادر عما يطلق عليه بقائد قوات جيش الاحتلال في الضفة الغربية، فإن الأراضي المستهدفة تقع ضمن الحوضين رقم (24) و(37) من أراضي القرية، وتشمل 59.656 دونماً من الأراضي الواقعة خارج التصنيف الحكومي، و68.975 دونماً من الأراضي المصنفة كأراضٍ حكومية.

ثانياً: أوامر الاستملاك

في الوضع الطبيعي، أوامر الاستملاك، تمنح الدولة، أيّا كانت، الحقّ باستملاك أية قطعة أرض إذا كانت مصلحة الجمهور تقتضي ذلك، على أن يتم تقديم تعويضات لائقة لأصحاب الأراضي، لكن في حالة القوة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية، فإن أوامر الاستملاك بحجة "مصلحة الجمهور" أو "العامة" تذهب في تجاه آخر، وهي اتجاهات في جوهرها استيطاني يخدم المستوطنين والمشروع الاستيطاني في شكله الأعم، المواطن الفلسطيني بدوره يرفض التعويض، لأن أي تعويض يتم قبوله من القوة القائمة بالاحتلال هو تسليم بأداتها، وتسليم بأهدافها.

في النصف الأول من العام 2026، أصدرت سلطات الاحتلال 5 أوامر استملاك استخدفت ما مجموعه 2604 دونماً من أراضي المواطنين، غلب على هذه الأوامر طابع الاستيلاء على المواقع الأثرية الفلسطينية، في استكمال لإجراء التسلل للأرض الفلسطينية عبر مواقع الآثار، ولعل أبرز المواقع المستولى عليها موقع النبي صاموئيل الأثري والموقع التاريخي في بيت لحم (موقع هيرودوس) الذي استهدفته سلطات الاحتلال بأمرين عسكريين.

نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	القرية	المحافظة	الغرض
استملاك	26/1/ه	2000	برقا	نابلس	موقع أثري
استملاك	26/02/هـ	109.79	النبي صاموئيل/ القدس		موقع أثري
استملاك	26/3/ه	300	عرب التعامرة	بيت لحم	موقع أثري
استملاك	26/4/ه	177.2	البيرة، بيتين/ رام الله		شارع حيّ جفعات أساف
استملاك	26/5/ه	17.4	عرب التعامرة	بيت لحم	موقع أثري
		2604.39			

ومن أبرز أوامر الاستملاك الصادرة في النصف الأول، الأمر الذي أصدرته سلطات الاحتلال بحق أراضي شمال نابلس والذي يقضي بمصادرة 2000 دونماً من أراضي بلدتي سبسطية وبرقة شمالي محافظة نابلس وفق أمر استملاك (انظر الخارطة الجانبية) استهدف الموقع الأثري في المنطقة، أمر الاستملاك الرسمي الصادر اليوم يشكّل استكمالا مباشرا لإعلان نية المصادرة الصادر سابقا بموجب الأمر رقم (25/2) بتاريخ 18 كانون ثاني 2025، والذي اكتفت دولة الاحتلال في حينه بالإعلان عن نية المصادرة دون توضيحات أخرى. وأشارت الهيئة أن المساحة التي تم الإعلان عنها بخصوص الموقع المستهدف والبالغة 1473 دونما كانت تقديرية وفق المقاربة المكانية، نظرا إلى أن إعلان نية المصادرة حينها لم يتضمن تحديدا دقيقا للمساحات، بل أشار إلى حدود عامة دون كشف تفصيلي للمخططات أو القياسات النهائية. وعليه، فإن الأمر الصادر وفق أمر الاستملاك والذي حمل الرقم (1/26) لا يمثل إجراء جديدا منفصلا، بل يكشف عن الحجم الفعلي للأرض المستهدفة ضمن المسار ذاته.

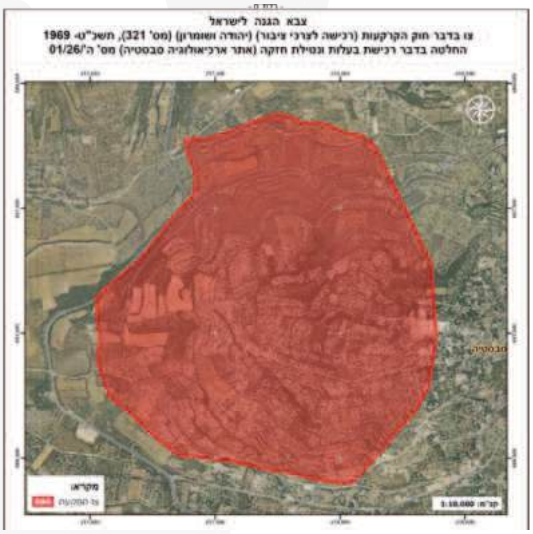

ثالثاً: إعلانات أراضي الدولة

شهد النصف الأول من عام 2026 استمرار سلطات الاحتلال في توظيف إعلانات «أراضي الدولة» باعتبارها إحدى أخطر الأدوات القانونية المستخدمة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتخصيصها لخدمة المشروع الاستعماري. وخلال الفترة المشمولة بالرصد، أصدرت سلطات الاحتلال ثلاثة إعلانات لأراضي دولة، إلى جانب إعلان خط أزرق واحد، استهدفت ما مجموعه 1,162.8 دونماً من أراضي محافظات رام الله والبيرة، وقلقيلية، وسلفيت. ولم تقتصر أهداف هذه الإعلانات على تسجيل الأراضي، بل ارتبطت بصورة مباشرة بإنشاء مستعمرة جديدة، وتسوية بؤرة استعمارية، وتوسعة مستعمرة قائمة، بما يؤكد أن إعلان «أراضي الدولة» لم يعد مجرد إجراء عقاري، وإنما أصبح مرحلة متقدمة في مسار تحويل السيطرة الميدانية إلى سيطرة قانونية وإدارية تمهد لتوسيع المستعمرات وترسيخها على الأرض الفلسطينية.

نوع الأمر	رقم الأمر	المساحة	القرية	المحافظة	الغرض
أراضي دولة	26/1	694	كفر ثلث، دير استيا وبديا	قلقيلية سلفيت	إنشاء مستعمرة دوروت
أراضي دولة	26/2	0.400	كفر الديك	سلفيت	تسوية مستعمرة ليشم
خط أزرق		3.019	كفر قدوم	قلقيلية	توسعة كدوميم
أراضي دولة	26/3	465.4	سنجل	رام الله	تسوية بؤرة جفعات هروئيه
		1162.819			

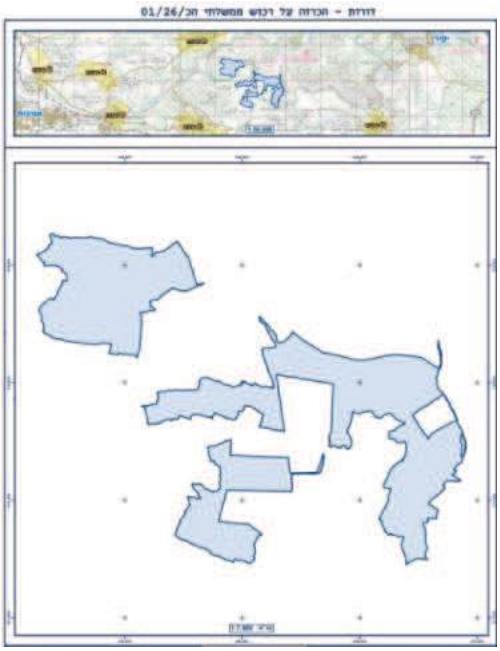

ومن أبرز أوامر وضع اليد الصادرة، الأمر الذي صدر يوم 7كانون ثاني، 2026 حيث أعلنت سلطات الاحتلال وفق مسمى أراضي الدولة على ما مساحته 694 دونماً من أراضي المواطنين في بلدات كفر ثلث ودير استيا وبديا من محافظتي قلقيلية وسلفيت، الأمر العسكري، الذي صادر ما يقارب 694 دونماً، يأتي في إطار مخطط الاحتلال لإقامة تجمع استيطاني استعماري جديد شرقي قلقيلية وتحديداً إلى الجنوب من مستعمرة كرني شومرون تحت مسمى "دوروت".

علماً، أن سلطات الاحتلال أصدرت مجموعة كبيرة من أوامر إعلانات أراضي الدولة في الثلاثة أعوام الماضية بلغت أكثر من 28 ألف دونم من أراضي المواطنين في حصيلة غير مسبوقة منذ 3 عقود.

رابعاً: أوامر اتخاذ وسائل أمنية

أصدرت سلطات الاحتلال منذ مطلع العام 2026 ما مجموعه 49 أوامر اتخاذ وسائل امنية وهي أوامر عسكرية تستهدف الطبقة الشجرية الفلسطينية بالإزالة بالحجج الأمنية والعسكرية، وهي وسيلة تتخذها سلطات الاحتلال من أجل تمكين طرق ومواقع المستوطنين المستعمرين، واستهدفت الأوامر الصادرة في شهر كانون ثاني ما مساحته 2093.327 دونما من أراضي المواطنين.[131]

الرقم	رقم الأمر	المنطقة	المساحة	ملاحظة
1				
2	25/63	الخليل، بيت كاحل/ الخليل	38.829	شارع 35
3	25/64	الخليل، بيت كاحل/ الخليل	6.28	شاريع 35
4	25/65	إذنا/ الخليل	18.794	شارع 354/ شمال إذنا
5	م.د. 26/1	كفر مالك/ رام الله	35.198	شارع 449/ جنوب كفر مالك
6	25/45	صفا، بيت سيرا/ رام الله	121.6	غرب بيت سيرا/ شرق مكابيم/ أراضي دولة
7	25/46	بيت نوبا/ الخليل	55.1	شمال شرق بيت نوبا/ شمال ميفو حورون
8	25/45	بيت لقيا/ رام الله	22.9	(خطأ في الأمر العسكري)
9	25/47	بيت لقيا/ رام الله	22.9	جنوب غرب بيت لقيا. شمال مفو حورون
10	26/15	فقوعة. جلبون/ جنين	26.182	جنوب فقوعة. شمال جلبون
11	26/5	بيت لحم. صور باهر، ع عبيد	82.93	شمال بيت لحم
12	26/6	صورباهر/ القدس	56.141	
13	26/50	نعلين	25.6	
14	26/49	صفا	117	
15	26/48	دير قديس. خربثا	17.1	
16	26/47	دير قديس	35	9.57 دونم منها أراضي دولة
17	26/46	ديرقديس. نعلين	30	
18	26/45	نعلين	43.37	
19	26/18	بيتا، حوارة	95.692	
20	26/17	رامين	139.152	2.73 دونم منها أراضي. دولة
21	26/15	فقوعة، جلبون	26.182	
22	26/13	بيت فجار	7.8	
23	26/9	سلواد، عطارة، عين سينيا	380.718	ملاحظة: (تم إلغاء الأمر)
24	26/8	عرابة	21.43	شرق عرابة
25	26/11	حزمة	2.797	جنوب حزما
26	26/12	بيتللو	14.396	شمال بيتللو

[131] ملاحظة: هذا النوع من الأوامر لا يترتب عليه مصادرة أو نزع ملكية، لكن يمكن اعتباره يمهد، على مستوى بعيد الأمد، لنزع الملكية واستهداف بأمر آخر ينزع الملكية سواء بشكل مؤقت أو دائم.

27	26/51	شوفة، فرعون	42.669	شمال شوفة
28	26/52	عزون، كفرثلث	106.507	شرق عزو/ شمال كفر ثلث
29	26/56	دير استيا	25.74	شمال غرب ديراستيا
30	26/61	عرابة	2.074	شرق عرابة
31	26/62	حزما	3.6	غرب حزما
32	26/63	مردة، اسكاكا، سلفيت	164.624	شمال سلفيت جنوب مردا
33	26/54	برقا	33.176	غرب برقة
34	26/43	بيت عور، بيت سيرا	9.4	شمال بيت سيرا
35	26/44	بيت عور التحتا	9.4	جنوب بيت عور
36	13.26	جورة الشمعة/ بيت فجار	7.8	
37	26/57	كفر لاقف، دير استيا	23.375	شمال كفر لاقف
38	26/58	دير ابزيع	3.653	شرق دير ابزيع
39	26/10	عين يبرود	2.715	شرق عين يبرود
40	26/66	اللبن الشرقي	32.941	غرب عيلي
41	26/65	سعير	13.195	جنوب غرب تقوع
42	26/4	دورا	82.93	مواقع بالقرب من الجدار
43	26/3	إذنا/ \دورا	22.236	غرب دير سامت
44	26/23	دورا	1.132	شرق بيت عوا
45	26/40	دورا	8.646	شمال شرق رابود
46	26/27	دورا	0.583	شمال خرسا
47	26/70	الخليل	23.585	تقاطع شارع 356
48	26/73	مادما	27.265	شمال مادما/ مقطع شارع 60
49	26/74	قفين	2.99	غرب البلدة، محاذاة الجدار
			2093.327	

ومن بين أكبر الأوامر الصادرة في الفترة المرصودة الأمر الذي حمل رقم 26/63 والذي استهدف مساحة 164 دونماً من أراضي مردة واسكاكا وسلفيت في محافظة سلفيت بهدف إزالة أشجار حول مستعمرة أرئيل (انظر الخريطة الجانبية) وكذلك الأمر العسكري الذي حمل الرقم 25/45 والذي استهدف أراضي قرى صفا وبيت سيرا في محافظة رام الله بمساحة كبيرة وصلت إلى 121.6 دونماً، علما أن الأمر يحمل رقم إصدار للعام 2025 لكن تم نشره مطلع العام 2026.

خامساً: توسيع حدود المستعمرات

1: توسعة حدود مستعمرة جفعات أرنون

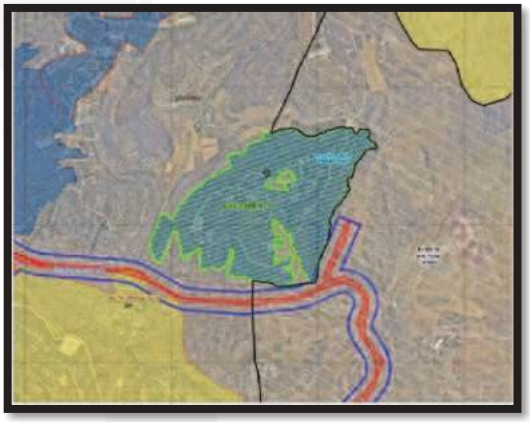

أعلنت سلطات الاحتلال عن نيتها تعديل حدود النفوذ مستعمرة جفعات أرنون المقامة على أراضي المواطنين في خربة طانا، بيت فوريك، في محافظة نابلس من خلال تخصيص اكثر من 1000 دونم لصالح المستعمرة في خطوة جديدة في مسار التوسع الاستيطاني المنظم الذي تسعى من خلاله إلى إعادة تشكيل السيطرة المكانية في الضفة الغربية.

وفي الحالة الخاصة بجفعات أرنون، يندرج هذا الإعلان ضمن سياسة أوسع تستهدف تعزيز الوجود الاستيطاني في محيط نابلس وتكريس وقائع جديدة على الأرض من خلال توسيع نطاق السيطرة الاستيطانية على حساب الأراضي الفلسطينية. كما أن منح فترة محدودة للاعتراض محددة بـــ 21 يوماً فقط، لا يغير من جوهر هذه الإجراءات، إذ يجري استخدامها غالباً كغطاء إجرائي لإضفاء مظهر قانوني على قرارات توسعية تكون قد اتخذت فعلياً مسبقاً. وبذلك يعكس الإعلان استمرار استخدام الأدوات القانونية والتخطيطية كجزء من منظومة متكاملة تهدف إلى ترسيخ التوسع الاستيطاني وتعميق السيطرة الإسرائيلية على الأرض، بما يقوض إمكانيات التنمية لفلسطينية ويكرس واقعاً استعمارياً طويل الأمد.

2: توسيع حدود إفرات

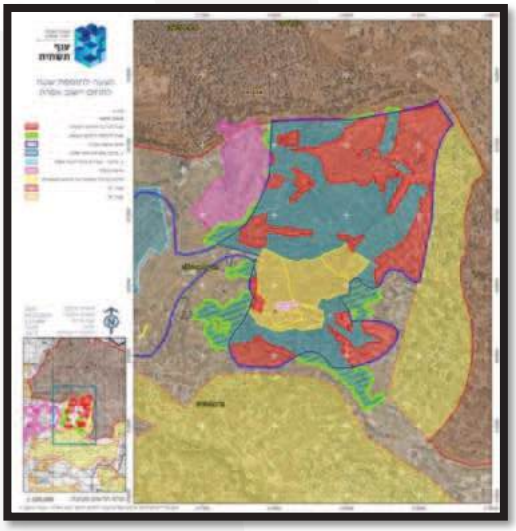

أعلنت سلطات الاحتلال عن نيتها تعديل حدود النفوذ مستعمرة إفرات المقامة على أراضي المواطنين في بلدة الخضر في محافظة بيت لحم من خلال تخصيص اكثر من 690 دونم لصالح المستعمرة في خطوة جديدة في مسار التوسع الاستيطاني المنظم الذي تسعى من خلاله إلى إعادة تشكيل السيطرة المكانية في الضفة الغربية.

سادساً: أوامر منع البناء

أصدرت سلطات الاحتلال في شهر أيار المنصرم أمراً تحت أمر بشأن تعليمان أمن رقم (1651) 5770-2009، وذلك بشأن منع البناء وإيقافه رقم 26/1. والتي تستهدف ما مجموعه 4730 دونماً من أراضي محافظتي جنين ونابلس وتحديداً بلدات سيلة الظهر والفندقومية وبرقا ودير شرف المحددة بالخارطة أدناه.

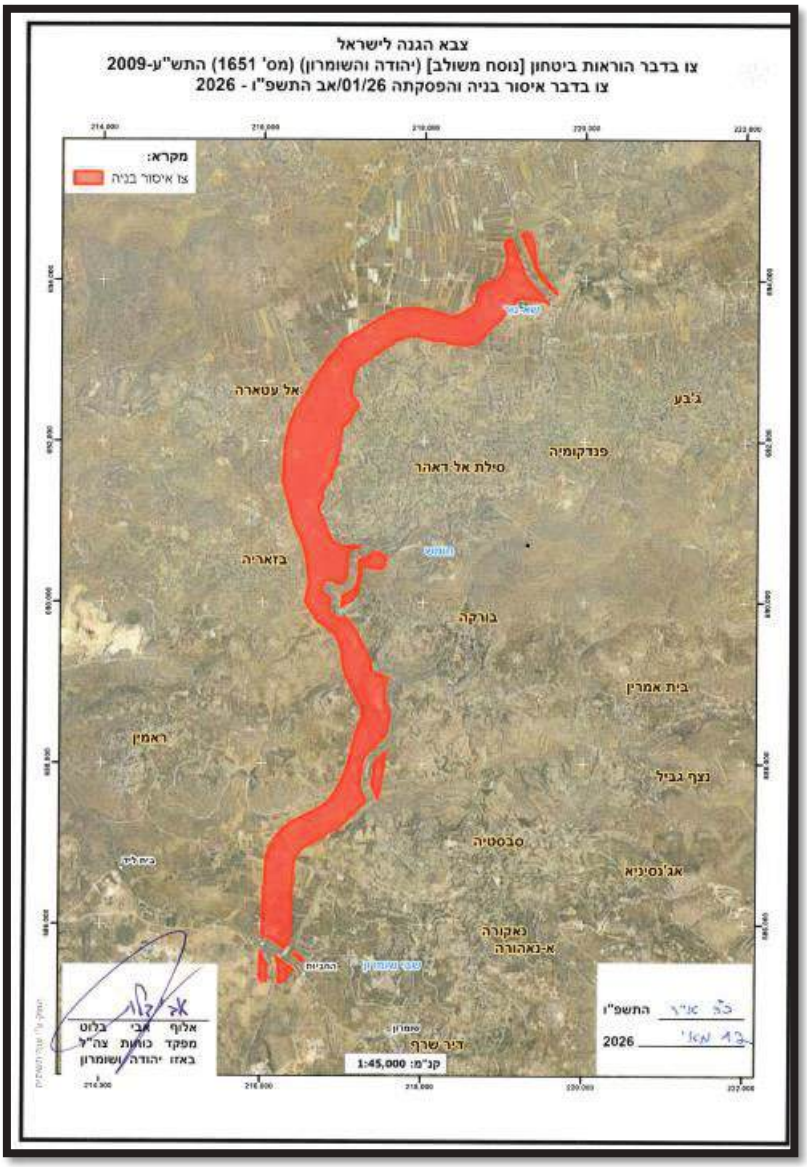

04

الفصل الرابع

إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية

أ: عمليات الهدم

ب: اخطارات الهدم

أ: عمليات الهدم

نفذت سلطات الاحتلال خلال النصف الأول من العام 2026، ما مجموعه 341 عملية هدم، هدمت خلالها 740 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس.

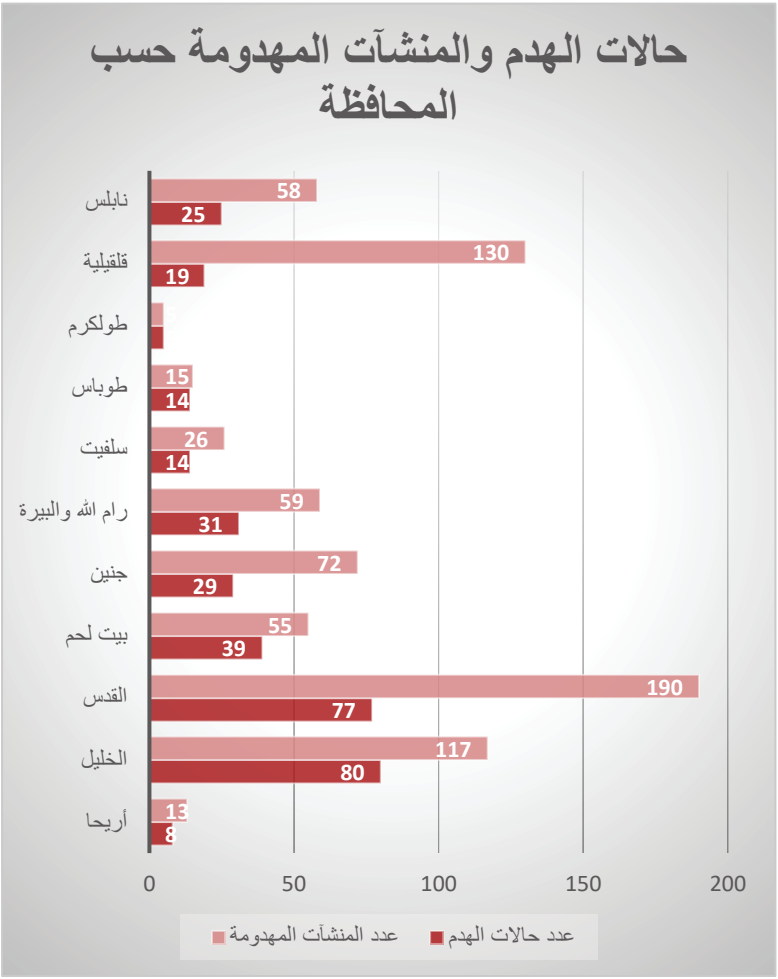

تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة الخليل بـــ 80 عملية هدم، خلفت 117 منشأة مهدومة، تلتها محافظة القدس بـــ 77 عملية هدم، خلفت 190 منشأة مهدومة، ثم محافظة بيت لحم بـــ 39 عملية هدم، خلفت 55 منشأة مهدومة. يلاحظ من خلال الشكل الجانبي تركزت عمليات الهدم في منطقة جنوب ووسط الضفة الغربية.

في عمليات الهدم (راجع جزء الإخطارات أيضاً)، ولأن العلاقة تلازمية بين عمليات الهدم وإخطارات الهدم، فإننا سنلحظ كثافة كبيرة في العمليتين في مناطق الجنوب وهي تتركز فيها مناطق شاسعة يسعى الاحتلال لتهجيرها وإفراغها لصالح المشروع الاستيطاني الاستعماري. شملت عمليات الهدم خلال النصف الأول من العام 2026، المنشآت التالية: المساكن المأهولة، المساكن غير المأهولة، وقيد الانشاء، والمنشآت الزراعية، والبيوت المتنقلة (الكرفانات)، والبركسات التجارية والصناعية، وآبار المياه، والجدول التالي يوضح عدد المنشآت المهدومة ونوعها.

جدول يوضح عدد المنشآت التي هدمت موزعة على المحافظات ونوع المنشأة

المحافظة	نوع المنشأة					المجموع
	مساكن مأهولة	مساكن غير مأهولة	مصادر رزق	زراعي	أخرى	
أريحا	10	-	-	3	-	13
الخليل	62	5	8	29	13	117
القدس	110	7	19	48	6	190
بيت لحم	17	4	6	21	7	55
جنين	28	20	3	19	2	72
رام الله والبيرة	30	1	3	23	2	59
سلفيت	8	4	8	6	-	26
طوباس	8	-	-	6	1	15
طولكرم	1	-	1	2	1	5
قلقيلية	1	-	13	111	5	130
نابلس	20	2	12	18	6	58
المجموع	295	43	73	286	43	740

وفيما يلي نستعرض مقارنة لعدد عمليات الهدم والمنشآت المهدومة التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال النصف الأول من الأعوام (2024-2025 – 2026):

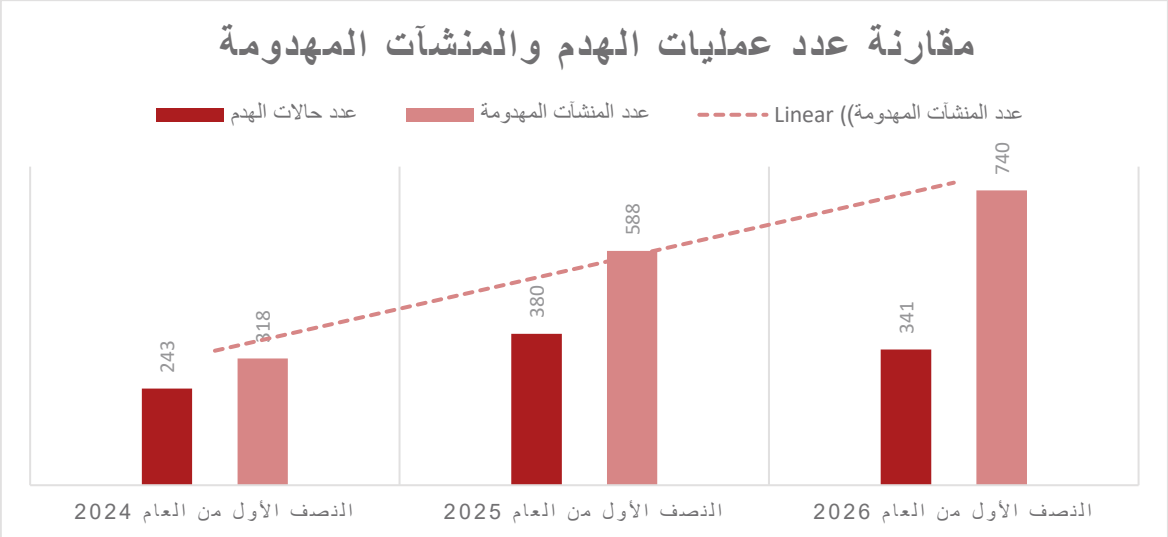

ونشير هنا أنه خلال النصف الأول من العام 2024، تركزت عمليات الهدم والمنشآت المهدومة في محافظات القدس والخليل وجنين، والنصف الأول من العام 2025، تركزت في محافظات الخليل والقدس ورام الله والبيرة. أما النصف الأول من العام 2026، فتركزت في محافظات الخليل والقدس وبيت لحم.

ب: اخطارات الهدم

تعتبر إخطارات الهدم التي تصدرها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أحد أدوات الاحتلال في محاصرة الفلسطينين في مناطق C ومنعهم من التطور والتوسع العمراني، في ظل سيطرة الاحتلال على التخطيط في تلك المناطق ومنع الفلسطينين من حقهم في إعداد المخططات الهيكلية وعدم الموافقة عليها، اذا ما قدمت اليهم من اجل استغلال مناطق C والتي تمثل 61% من مساحة االضفة لغربية، وإبقائها لتوسع المستعمرات واحتياطا استراتيجيا لهم في المستقبل. ومنذ مطلع العام 2026، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي 254 اخطار، تراوحت بين إخطارات للهدم أو وقف بناء أو إخلاء منشآت بحجة عدم الترخيص. تركز معظم هذه الإخطارات في محافظة الخليل بـــ 102 إخطار، تلتها محافظة بيت لحم بـــ 70 إخطار، ثم محافظة القدس بـــ 34.[132] ولعل المتتبع لجغرافيا توزيع الإخطارات سيلحظ كثافة كبيرة في منطقة جنوب الخليل وتحديداً في منطقة مسافر يطا المهددة كلياً بالتهجير القسري وترحيل السكان والتي تكاد أن تحاصر مبانيها بالكامل بالإخطارات.

المحافظة	عدد الاخطارات
أريحا	6
الخليل	102
القدس	34
بيت لحم	70
جنين	11
رام الله والبيرة	4
سلفيت	4
طوباس	3
طولكرم	3
قلقيلية	8
نابلس	9
المجموع	254

وتشير المعطيات المرفقة (انظر الشكل البياني الجانبي) إلى أن أنصاف الأعوام 2026 و2025 و 2024 شكلا تراجعاً مقارنة من نصف عام 2023 وكذلك العام 2022 وهي الأعوام التي ارتبطت ظروفها الحرب، أو سبقتها بقليل، وتحديداً في الشهور الأولى من الحرب، نظراً لطبيعة العناوين الجديدة الطارئة على طبيعة الإخطارات وتحديداً الإخطارات الإدارية التي استهدفت محمية بيت لحم الشرقية، أو ما يشار لها بالمحمية الاتفاقية، تضع الجهد القانوني الفلسطيني أمام تحد جديد من أجل متابعتها وإحباطها، وإضافة إلى ذلك، فإن القراءة التي تحيط بذلك كله، تشير إلى أن هذا التراجع لا يعدو عن كونه مؤقتاً في الوقت الحالي، بالنظر إلى التغييرات المنهجية والهيكلية العميقة التي أجرتها دولة الاحتلال على بنية الإدارة المدنية الاحتلال ومنح المستوطنين صلاحيات كبيرة في إدارة أقسام الأراضي والاستيطان والتخطيط، مما يعني، استهدافاً أكبر للأرض الفلسطيني أولاً، وللبناء الفلسطيني ثانياً، سواء بإخطارات الهدم أو بإنفاذ عمليات هدم كبيرة وواسعة في المرحلة القادمة.

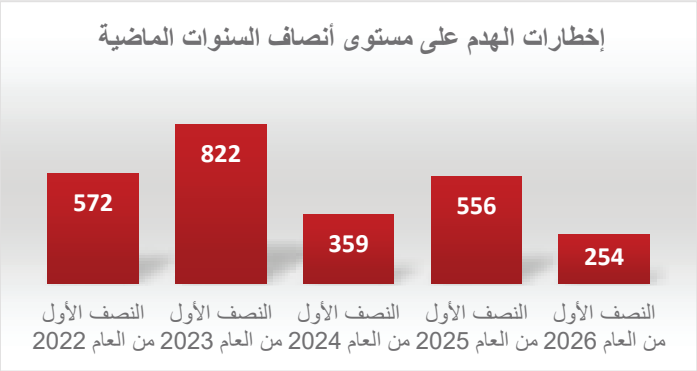

[132] تجربة الهيئة العملية تشير الى أن هناك اعدادا من الاخطارات لا تصل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقه برصد الانتهاكات والمتابعات القانونية، وبالتالي فهي لا تدخل في الاحصائيات الواردة في هذا التقرير.

05

الفصل الخامس

اعتداءات أجهزة دولة الاحتلال والمستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم وأماكن العبادة

أ: الاعتداء على الأفراد

ب: الاعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية

ت: الاعتداء على الأشجار والمزروعات

ث: الاعتداء على ممتلكات المواطنين الفلسطينين

ج: اعتداءات المستعمرين

ح: أبرز نماذج من اعتداءات المستعمرين على المواطنين الفلسطينين وممتلكاتهم

رصدت طواقم دائرة الرصد والتوثيق والنشر، لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، خلال النصف الأول من العام 2026، ما مجموعه **11074 اعتداء نفذتها أجهزة دولة الاحتلال والمستعمرين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم،** كان منها **7583 اعتداء** على يد جيش الاحتلال الاسرائيلي، و **3491 اعتداء** على يد المستعمرين.

تراوحت هذه الاعتداءات ما بين القتل والإصابات الجسدية سواء بالاعتداء بالرصاص الحي أو الغاز، وكذلك اقتحامات المدن والقرى وتخريب الممتلكات بما فيها حرق وتجريف أراضي واقتلاع أشجار ومصادرة وسرقة ممتلكات وتخريب واغلاقات وغيرها الكثير من الاعتداءات.

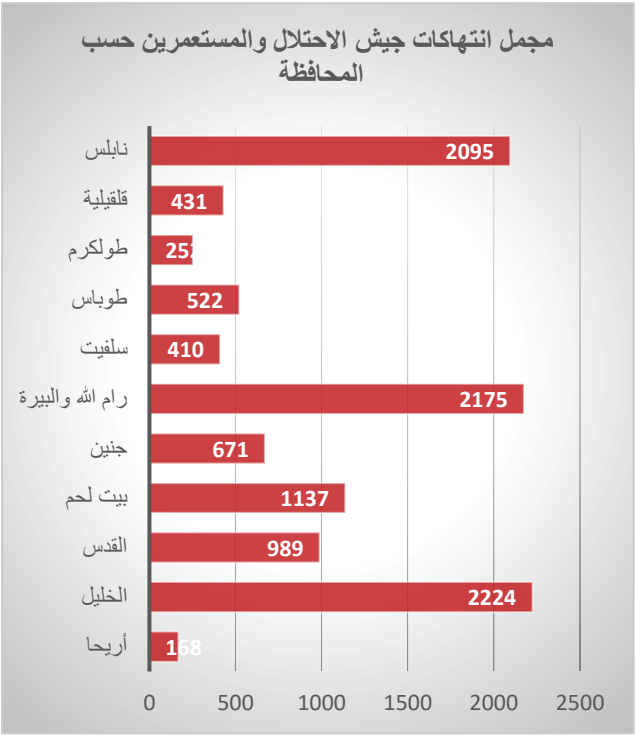

تركزت هذه الاعتداءات في محافظة الخليل بـــ 2224 عملية اعتداء، تلتها محافظة رام الله والبيرة بـــ 2175 عملية اعتداء ثم محافظة نابلس بـــ 2095 عملية اعتداء، ثم محافظة بيت لحم بـــ 1137 عملية اعتداء، ثم محافظة القدس بـــ 989 عملية اعتداء. حيث شهدت هذه المحافظات اعتداءات بشكل مكثف بما يعادل **(78%)** من مجمل الاعتداءات على المحافظات.

أما باقي المحافظات فلم يكن حالها أفضل، حيث تعرضت محافظة جنين لأكثر من ستمئة اعتداء، ومحافظة طوباس لأكثر من خمسمئة اعتداء، ومحافظتي قلقيلية وسلفيت لأكثر من أربعمئة اعتداء لكل محافظة، ومحافظة طولكرم لأكثر من مئتي اعتداء، ومحافظة أريحا لأكثر من مئة اعتداء.

وتوزعت هذه الاعتداءات ما بين **2445 اعتداء على الممتلكات والأماكن الدينية، و1055 عملية اعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية، و7574 اعتداء على الأفراد.**

وفيما يلي نستعرض مقارنة لمجمل انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين خلال النصف الأول من الأعوام (2024-2025-2026).

ونشير هنا أنه خلال النصف الأول من العام 2024، تركزت مجمل انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين في محافظات الخليل والقدس ونابلس ، والنصف الأول من العام 2025، فتركزت في محافظات رام الله والخليل ونابلس. أما النصف الأول من العام 2026، فتركزت في محافظات الخليل ورام الله والبيرة ونابلس.

الحواجز العسكرية الإسرائيلية

رصدت طواقم دائرة الرصد والتوثيق والنشر، لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، خلال النصف الأول من العام 2026، إجراء سلطات الاحتلال 967 إغلاقاً على الأرض الفلسطينية أعاق بشكل عميق قدرة الفلسطينيين من التنقل والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والإنسانية المعيشية، وتركزت عمليات الإغلاق في محافظات رام الله والبيرة ب، 359 عملية، وبيت لحم بـــ 140 عملية والخليل بـــ 131 عملية إغلاق، وهي إغلاقات استخدمت فيها سلطات الاحتلال ما مجموعه 930 حاجزا وبوابة عسكرية بكافة أشكالها وتصنيفاتها، والتي تم نصبها وموضعتها من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وتنوعت هذه الحواجز والبوابات العسكرية ما بين دائم أو مؤقت أو طيار، وبوابات حديدية، وسواتر ترابية، ومكعبات اسمنتية وغيرها. حيث تركزت الحواجز الاسرائيلية في محافظة الخليل بـــ 229 حاجز وبوابة تليها محافظة رام الله والبيرة بـــ 166 حاجز، تلتها محافظة بيت لحم بـــ 71 حاجز.

تشكل الحواجز العسكرية بكافة أشكالها وتصنيفاتها، أحد أدوات السيطرة التي تستخدمها دولة الاحتلال الإسرائيلي في إطار مشروعها الاستيطاني الاستعماري، المبني على التفتيت الجغرافي والديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة. وبالتوازي مع عمليات التوسع الاستعماري في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وبناء الطرق الالتفافية وتشييد جدار الضم والتوسع العنصري في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة، كثفت قوات الاحتلال، وعلى مدى عقود من إقامة حواجز عسكرية حولت المدن والقرى والمخيمات إلى "كانتونات" منعزلة يصعب التنقل بينها، وهو الأمر الذي يعزز سياسات الضم.

إن نصب الحواجز العسكرية الإسرائيلية والبوابات الحديدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل دولة الاحتلال الاسرائيلي، يُعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، ويشكل عقبة أمام حرية التنقل الأساسية للفلسطينيين، بما في ذلك حقوقهم التي يكفلها القانون الدولي:

حيث جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 13 في البند الأول "لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة." وفي البند الثاني "لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده".

وحسب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) المادة 12 وفي البند الأول "لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته" وفي البند الثاني "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده".

وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة لحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب (1949) نصت المادة 27: على "حماية الأفراد تحت الاحتلال العسكري" و "يجب على الدول الأطراف احترام حقوق المدنيين في حرية الحركة أثناء النزاعات المسلحة".

أ. الاعتداء على الأفراد

تمكنت طواقم دائرة الرصد والتوثيق والنشر، لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، خلال النصف الأول من العام 2026، من **تسجيل 7574 اعتداء على الأفراد**، أدت إلى **استشهاد 17 مواطن فلسطيني على يد المستعمرين.**

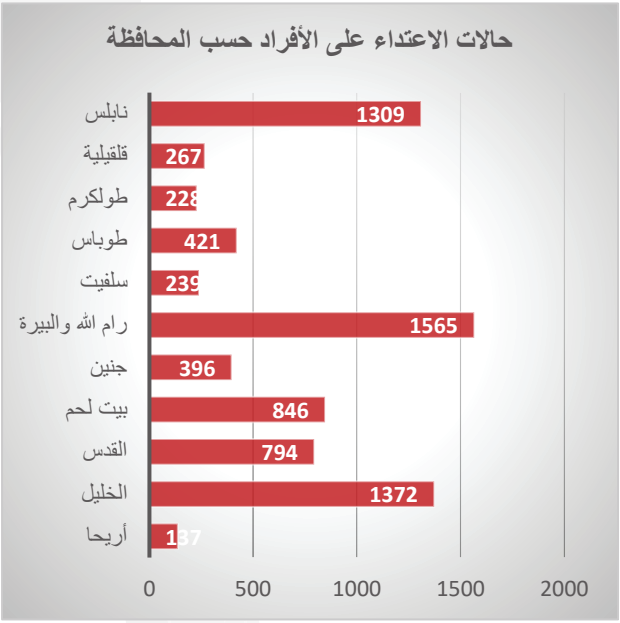

تركزت اعتداءات سلطات الاحتلال والمستعمرين على المواطنين الفلسطينيين في محافظة رام الله والبيرة بـــ 1565 اعتداء، تلتها محافظة الخليل بـــ 1372 اعتداء، ثم محافظة نابلس بـــ 1309 اعتداء، أما باقي المحافظات فلم يكن حالها أفضل، فقد تعرضت محافظة بيت لحم لأكثر من ثمنمئة اعتداء، ومحافظة القدس لأكثر من سبعمئة اعتداء، ومحافظة طوباس لأكثر من أربعمئة اعتداء، ومحافظة جنين لأكثر من ثلاثمئة اعتداء، ومحافظات قلقيلية وسلفيت وطولكرم فقد تعرضت لأكثر من مئتي اعتداء لكل محافظة، ومحافظة أريحا لأكثر من مئة اعتداء.

تراوحت الاعتداءات على الأفراد ما بين القتل والدهس والضرب وإطلاق النار وحملات الاعتقالات وإغلاق الحواجز والتضييق المروري على المواطنين والترهيب بكافة أشكاله.

ففي خلال النصف الأول من العام 2026، تم تسجيل وضع 967 حاجزاً أعاقت وصول وحركة المواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية.

ب. الاعتداء على الأراضي

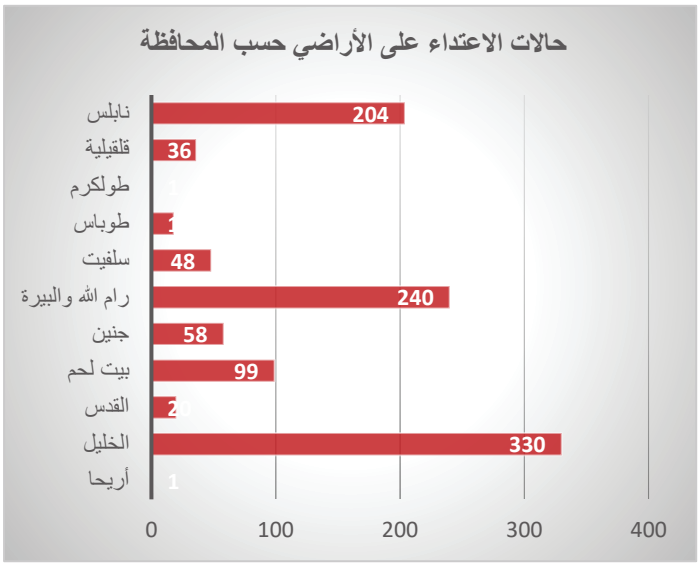

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال النصف الأول من العام 2026، ما مجموعه **1055 عملية اعتداء على الأراضي**، تناوبت عليها سلطات الاحتلال ومجموعات المستعمرين طالت أراضي المواطنين، وتركزت هذه العمليات في محافظة الخليل بـــ 330 عملية اعتداء، تلتها محافظة رام الله والبيرة بـــ 240 عملية اعتداء، ثم محافظة نابلس بـــ 204 عملية اعتداء. أدت إلى تضرر آلاف الدونمات من أراضي المواطنين. وشهدت الفترة المذكورة، أي خلال النصف الأول من العام 2026، محاولات لمجموعات المستعمرين في 92 مناسبة انشاء بؤر استعمارية على أراضي المواطنين، حالت مقاومة المواطنين ووقوفهم في وجه هذه المحاولات من نجاح إنشاء بعض هذه البؤر الاستعمارية. وكذلك قامت سلطات الاحتلال والمستعمرين بـــ 202 عملية تجريف للأراضي، كان منها 98 عملية تجريف على يد المستعمرين.

تركزت عمليات التجريف في محافظة نابلس بـــ 49 عملية تجريف ومحافظة الخليل بـــ 45 عملية تجريف، ومحافظة رام الله والبيرة بـــ 34 عملية تجريف للأراضي.

الاعتداءات على الأراضي حسب المحافظة والنوع

المحافظة / نوع الاعتداء	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله والبيرة	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
تجريف أراضي	-	45	13	15	20	34	15	4	-	7	49	202
محاولات انشاء بؤر استعمارية	1	20	2	12	3	17	5	4	-	2	26	92
اعتداء على الأراضي	-	265	5	72	35	189	28	10	1	27	129	761
المجموع	1	330	20	99	58	240	48	18	1	36	204	1055

ت. الاعتداء على الأشجار والمزروعات:

بلغ عدد الأشجار والمزروعات المتضررة خلال النصف الأول من العام 2026، ما مجموعه **45195 شجرة**، كان من ضمنها **26395 شجرة زيتون**.

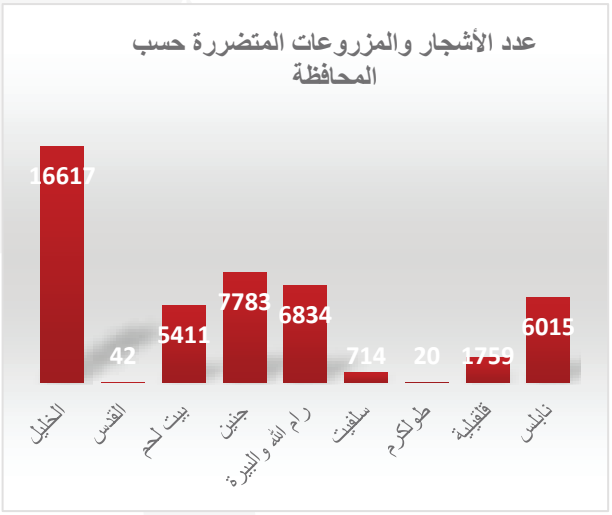

تركزت في محافظة الخليل بـــ 16617 شجرة، تلتها محافظة جنين بـــ 7783، ثم محافظة رام الله والبيرة بـــ 6834 شجرة، ثم محافظة نابلس بـــ 6015 شجرة.

وفيما يلي نستعرض مقارنة لعدد الأشجار والمزروعات المتضررة خلال النصف الأول من الأعوام (2024-2025-2026)

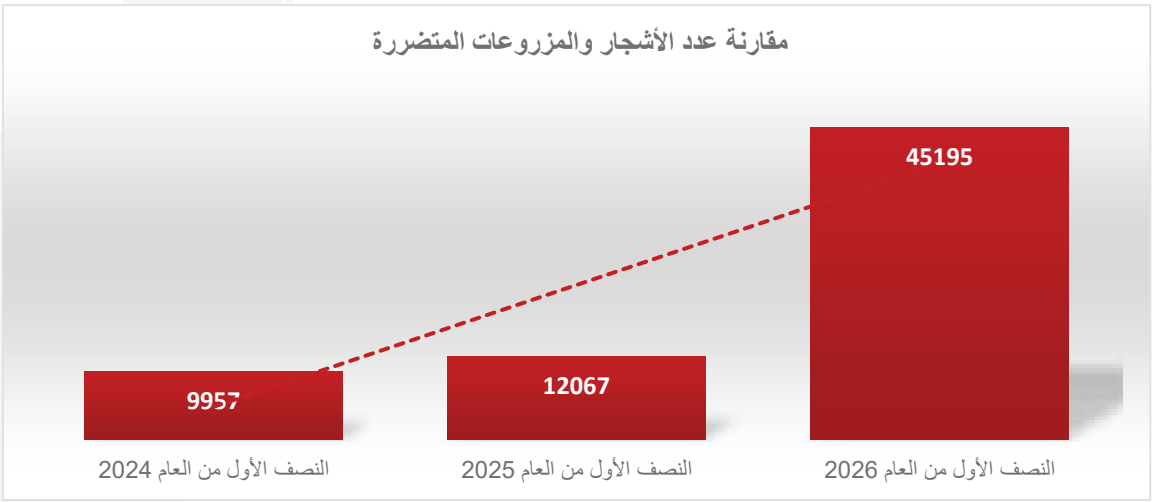

ث. الاعتداء على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال النصف الأول من العام 2026، **ما مجموعه 2445 عملية اعتداء على الممتلكات.**

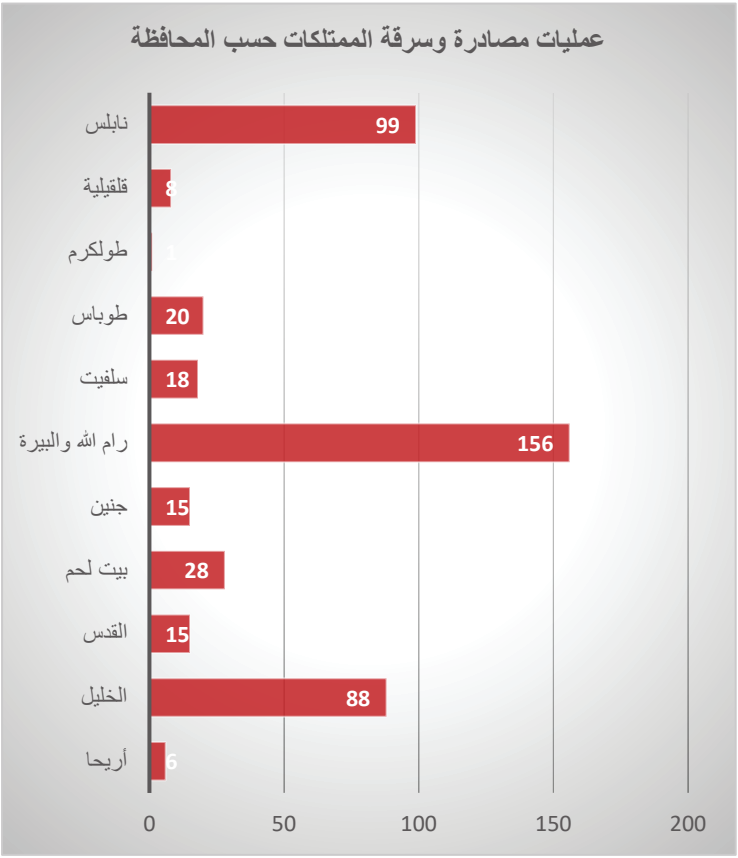

كان من ضمنها حملات كبيرة شنها جيش الاحتلال والمستعمرين لمصادرة وسرقة وتخريب ممتلكات المواطنين، حيث بلغ عدد **عمليات تخريب الممتلكات بـــ 1396 عملية تخريب.** كما وبلغ عدد عمليات المصادرة والسرقة للممتلكات خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، **ما مجموعه 454 عملية مصادرة وسرقة للممتلكات من قبل جيش الاحتلال والمستعمرين.**

تركزت هذه العمليات في محافظة رام الله والبيرة بـــ 156 عملية مصادرة وسرقة ، تلتها محافظة نابلس بـــ 99 عملية مصادرة وسرقة، ثم محافظة الخليل بـــ 88 عملية مصادرة وسرقة.

ج. اعتداءات المستعمرين

تمكنت طواقم دائرة التوثيق والرصد والنشر، لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، من رصد وتوثيق ومتابعة مجمل اعتداءات المستعمرين خلال النصف الأول من العام 2026، حيث بلغ عدد الاعتداءات التي نفذها المستعمرون ما مجموعه **3491 اعتداء**، أدت إلى استشهاد 17 مواطناً على يد المستعمرين، منهم 9 شهداء في محافظة رام الله والبيرة، و3 في نابلس، و2 في كل من القدس والخليل وواحد في سلفيت.

وفي النصف الأول من العام 2026 اقام مستعمرون 42 بؤرة استعمارية على أراضي المواطنين معظمها بؤر رعوية، 4 منها اقيمت في اطار المناطق المصنفة (ب) وفق اتفاقية اوسلو، تركزت في محافظة الخليل بـــ 13 بؤرة، ومحافظة رام الله والبيرة بـــ 9 بؤر، ونابلس بـــ 8 بؤر، وبيت لحم بـــ 4 بؤر وغيرها.

تراوحت اعتداءات المستعمرون ما بين مشاركة جيش الاحتلال اقتحاماته للمدن والتجمعات الفلسطينية، وما بين اقتحام القرى الفلسطينية والاعتداء على ممتلكات المواطنين وخط شعارات عنصرية على الجدران، وبين أخذ زمام المبادرة والشروع بتجريف الأراضي في العديد من القرى الفلسطينية، حيث سُجل خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، 98 عملية تجريف للأراضي من قبل المستعمرين، تركزت في محافظة نابلس بـــ 39 عملية تجريف، تلتها محافظة الخليل بـــ 22 عملية تجريف، ثم محافظة رام الله والبيرة بـــ 20 عملية تجريف. وأيضا الاعتداء المنازل والمركبات من قبل المستعمرين من تكسير وحرق ورشق بالحجارة، بالاضافة لكتابة شعارات عنصرية معادية للعرب.

كل ذلك الى جانب تصعيد وتيرة الاعتداءات على الأماكن المقدسة، **والتي يأتي أبرزها الاقتحامات لباحات المسجد الاقصى في مدينة القدس المحتلة**، خاصة فترة اعيادهم اليهودية وإقامة طقوس تلمودية في المكان، حيث سجلت عدد الاقتحامات خلال النصف الأول من العام 2026، ما يقرب بـــ 82 عملية اقتحام لباحات المسجد الاقصى، نفذها 25604 مستعمر، و 24912 مستعمر تحت ما يسمى " سياحة لباحات المسجد الاقصى".

أما فيما يخص الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل، فقد تصاعدت وتيرة الاعتداءات من قبل المستعمرين خلال النصف الأول من العام 2026، من اقتحام للحرم وطرد المصلين والموظفين، ووضع الأعلام الاسرائيلية، وكسر الاقفال والشبابيك وخلعها، ومنع ادخال الافطار للموظفين في يوم عرفة، واقامة حفلات موسيقية صاخبة، واقامة حفل شواء في زاوية الاشراف، والنفخ بالبوق وغيرها الكثير. إن ما يجري بحق الحرم الإبراهيمي اعتداء صارخ وغير مسبوق، واستفزاز لمشاعر المسلمين، وعدم مراعاة حرمة الشعائر الدينية.

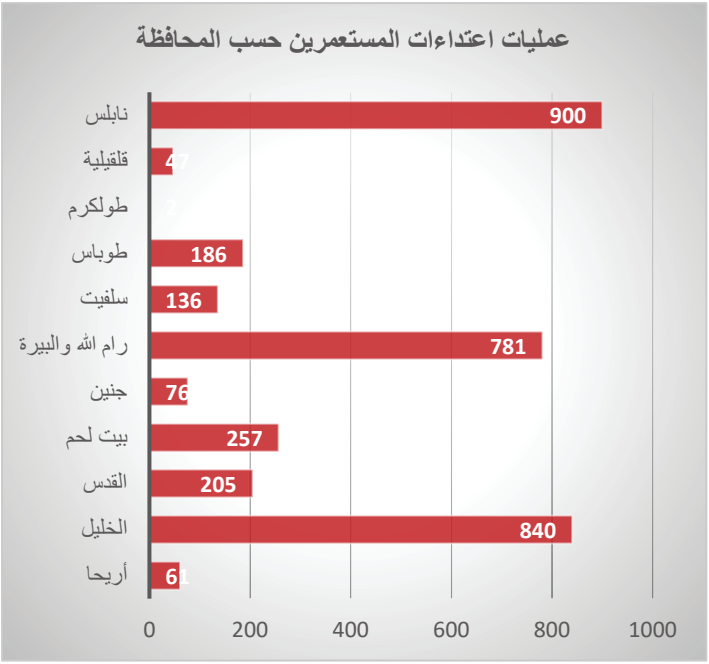

ولعل الناظر في تقسيم هذه الاعتداءات الجغرافية، سيلحظ تركز هذه الاعتداءات في محافظة نابلس بـــ 900 عملية اعتداء، تلتها محافظة الخليل بـــ 840 عملية اعتداء، ثم محافظة رام الله والبيرة بـــ 781 عملية اعتداء. أما باقي المحافظات فلم يكن حالها أفضل، فقد تعرضت محافظتي القدس وبيت لحم لأكثر من مئتي اعتداء لكل محافظة، ومحافظتي طوباس وسلفيت لأكثر من مئة اعتداء لكل محافظة. (الشكل الجانبي، يوضح تصاعد اعتداءات المستعمرين للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير).

وفيما يلي نستعرض مقارنة عدد عمليات اعتداءات المستعمرين خلال النصف الأول من الأعوام (2024-2025-2026)

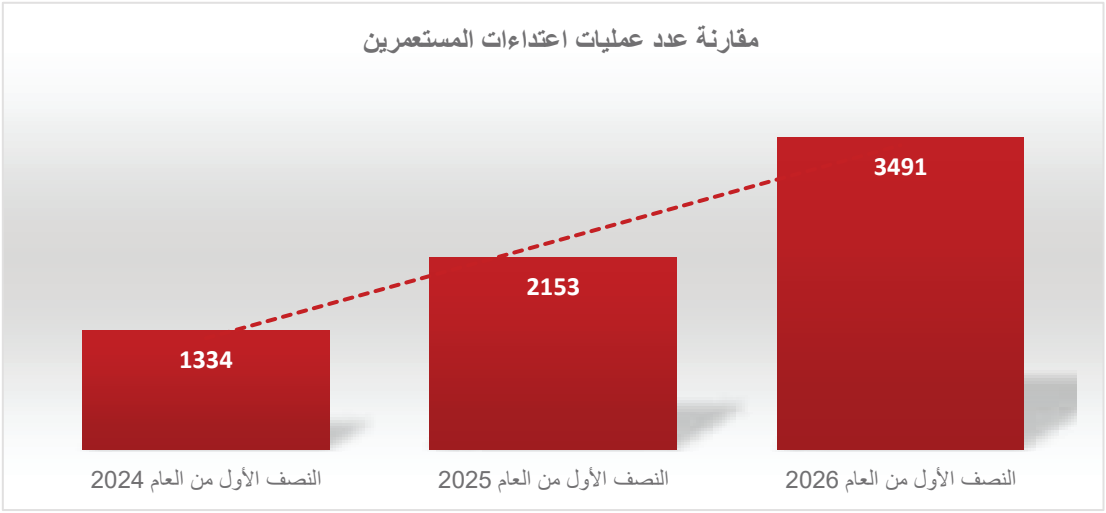

شهداء فلسطين على يد المستعمرين منذ مطلع العام 2026

بلغ عدد الشهداء على **يد المستعمرين (17) شهيدا**، والجدول التالي يبين التفاصيل وأسماء الشهداء خلال النصف الأول من العام 2026.

شهداء فلسطين على يد المستعمرين

اسم الشهيد	المحافظة/المنطقة	تاريخ الاستشهاد	العمر	ظرف الاستشهاد	ملاحظات
نصر الله محمد جمال أبو صيام	مخماس/ القدس	2026/2/18	19	إطلاق نار	هجوم مستعمرين على تجمع خلة السدرة / مخماس
تامر قيسية	أم قصة/ مسافر يطا/ الخليل	2026/2/28	19	اعتداء ومطاردة	استشهد بعد 3 أيام بعد الاعتداء
محمد طه معمر	قريوت/ نابلس	2026/3/2	52	إطلاق نار	هجوم مسلح مستعمرين
فهيم طه معمر	قريوت/ نابلس	2026/3/2	48	إطلاق نار	هجوم مسلح مستعمرين
أمير محمد شناران	وادي الرخيم/مسافر يطا/ الخليل	2026/3/7	27	إطلاق نار	هجوم وإطلاق نار من مستعمرين من مستعمرة "سوسيا"
ثائر فاروق حمايل	أبو فلاح/ رام الله	2026/3/8	24	إطلاق نار	هجوم مستعمرين
فارع جوادات حمايل	أبو فلاح/ رام الله	2026/3/8	57	إطلاق نار	هجوم مستعمرين
محمد حسن مرة	أبو فلاح/ رام الله	2026/3/8	55	استنشاق غاز	أثناء هجوم مستعمرين
أمير عودة	قصرة/نابلس	2026/3/14	28	إطلاق نار	هجوم مسلح مستعمرين
عايد عزات عرار	قراوة بني زيد/ رام الله	2026/3/19	55	نوبة قلبية	نوبة قلبية أثناء هجوم مستعمرين
محمد فرج المالحي	شرفات/ القدس	2026/3/26	18	إطلاق نار	استشهد في جناتة/ شرق بيت لحم برصاص مستعمرين
علي ماجد حمادنة	دير جرير/ رام الله	2026/4/11	23	إطلاق نار	هجوم مستعمرين على البلدة
أوس حمدي النعسان	المغير/ رام الله	2026/4/21	14	إطلاق نار	هجوم مستعمرين على مدرسة البلدة
جهاد مرزوق أبو نعيم	المغير/ رام الله	2026/4/21	32	إطلاق نار	هجوم مستعمرين على مدرسة البلدة
عودة عاطف عودة عواودة	دير دبوان/ رام الله	2026/4/22	26	إطلاق نار	هجوم مستعمرين
قصي إبراهيم ريان	قراوة بني حسان/ سلفيت	2026/5/11	29	إطلاق نار	استشهد في الأسر بعد إصابته برصاص مستعمرين واعتقاله
يوسف علي يوسف كعابنة	جلجليا/ رام الله	2026/5/13	16	إطلاق نار	استشهد في هجوم مستعمرين على جلجليا

اعتداءات الحرق على يد المستعمرين خلال النصف الأول من العام 2026

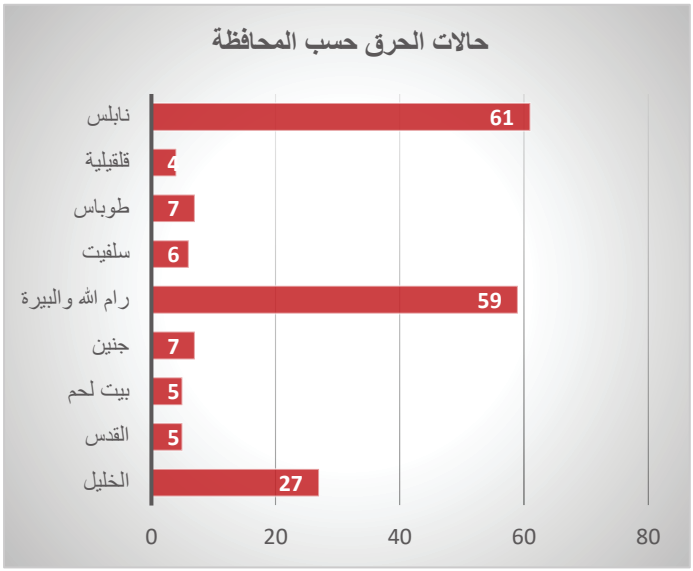

سُجل خلال النصف الأول من العام 2026، ما مجموعة 181 عملية حرق على يد المستعمرين، تركزت في محافظة نابلس بـــ 61 حالة حريق، تلتها محافظة رام الله والبيرة بـــ 59 حالة حريق، ثم محافظة الخليل بـــ 27 حالة حريق.

وتنوعت عمليات الحريق ما بين 72حريق طالت أراضي وحقول ومزروعات المواطنين، في حين استهدف 109 حريق لممتلكات المواطنين من شقق سكنية ومبان ومركبات وغيرها. والجدول التالي يوضح عدد عمليات الحرق حسب المحافظة:

حالات الحرق حسب المحافظة

المحافظة / الاعتداء	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله والبيرة	سلفيت	طوباس	قلقيلية	نابلس	المجموع
الأراضي	12	-	-	3	27	4	-	1	25	72
الممتلكات	15	5	5	4	32	2	7	3	36	109
المجموع	**27**	**5**	**5**	**7**	**59**	**6**	**7**	**4**	**61**	**181**

إن جيش الاحتلال والمستعمرين تستروا بستار العدوان الرهيب الذي تشنه دولة الاحتلال على شعبنا، بتنفيذ الكثير من الجرائم التي أخذت الحرائق أبرز أشكالها، في إمعان واضح على استعادة وإعادة إنتاج سلوك إرهاب الدولة الرسمي بترويع الآمنين وتخريب ممتلكاتهم، بهدف إحداث عملية واسعة من التهجير القسري وحصر الوجود الفلسطيني في "كانتونات" معزولة ومحاصرة.

ونستذكر هنا فجائع إحراق الطفل محمد أبو خضير في عام 2014 وإحراق عائلة دوابشة في عام 2015 على يد المستعمرين، ومحاولات ممتدة لتنفيذ المزيد من الجرائم، التي لا تنفك تدلل على فاشية المُركبات الفكرية التي تتكئ عليها هذه الجماعات.

الاعتداء على المواشي على يد المستعمرين خلال النصف الأول من العام 2026

سُجل خلال النصف الأول من العام 2026، ما مجموعة 111 اعتداءً مباشراً، طال 4809 رأساً من المواشي في فترة وجيزة. تركزت الاعتداءات في محافظة رام الله والبيرة بـــ 43 اعتداءً طال 2794 رأساً، تلتها محافظة نابلس بـــ 25 اعتداءً طال 188 رأساً، ثم محافظة الخليل بـــ 15 اعتداءً طال 811 رأساً، ثم محافظة طوباس والأغوار الشمالية بـــ 7 اعتداءات طالت 780 رأساً من المواشي، وفيما يخص محافظة طوباس والأغوار الشمالية فقد تسبب المستعمرين بتضرر 1700 رأساً من المواشي بسبب قطع مصادر المياه عن المناطق.

جدول يوضح الاعتداءات على المواشي حسب المحافظة

المحافظة	أريحا	الخليل	بيت لحم	نابلس	سلفيت	قلقيلية	طولكرم	جنين	طوباس	أريحا	رام الله والبيرة	المجموع
عدد الاعتداءات على المواشي	1	15	5	25	3	4	6	1	7	1	43	111
عدد المواشي المعتدى عليها	3	811	128	188	56	6	22	11	780	10	2794	4809
طبيعة الاعتداء	سرقة وقتل وحرق وتسميم											
الجهة المنفذة للاعتداء	المستعمرين											

وإذ تكشف المعطيات عن تحول النمط، نمط الاعتداء على الماشية الفلسطينية، إلى أداة استعمارية وظيفية ضمن منظومة السيطرة على الأرض في الضفة الغربية، خصوصاً في المناطق الرعوية المصنفة (ج). فاستهداف 4809 رأساً من المواشي خلال النصف الأول من العام 2026، عبر 111 اعتداء مباشر، يعكس انتقال المستعمرين من سياسة التضييق التقليدي إلى سياسة ضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات البدوية والرعوية. وهنا تبرز خطورة الاعتداءات بوصفها تستهدف مصدر الحياة ذاته، لأن الماشية بالنسبة لهذه التجمعات تتجاوز كونها مجرد مورد اقتصادي، بل أساس الاستقرار والبقاء والقدرة على التمسك بالأرض .

وتكشف طبيعة الاعتداءات ـــــ من سرقة وقتل وحرق وتسميم ـــــ عن مستوى عالٍ من التنظيم والعنف المقصود، خاصة أنها تستهدف عناصر الإنتاج الأساسية في الاقتصاد الرعوي. فحرق الحظائر وتسميم المراعي والمياه لا يحقق فقط خسارة آنية، بل يخلق بيئة طاردة تجعل استمرار الحياة الرعوية شبه مستحيل. وهذا ينسجم مع نمط أوسع من السياسات الإسرائيلية القائمة على خلق بيئة قهرية تدفع الفلسطينيين إلى المغادرة القسرية دون إصدار أوامر تهجير مباشرة، وهو ما يمنح هذه الاعتداءات بعداً سياسياً واستراتيجياً يتجاوز بعدها الجنائي التقليدي.

كما أن التفاوت بين المحافظات يعكس العلاقة المباشرة بين كثافة المشروع الاستيطاني وطبيعة الاعتداءات. فالمناطق التي تشهد توسعاً استعمارياً سريعاً، خصوصاً الأغوار ومحيط رام الله والبيرة ونابلس وجنوب الخليل، هي ذاتها التي تسجل أعلى نسب الاعتداء على المواشي، ما يعني أن المستعمرين يتعاملون مع الرعاة الفلسطينيين باعتبارهم العقبة الأخيرة أمام السيطرة الكاملة على المساحات المفتوحة. وفي هذا السياق، تصبح المواشي هدفاً بديلاً عن الأرض نفسها؛ لأن ضرب الثروة الحيوانية يؤدي تلقائياً إلى إضعاف قدرة السكان على البقاء فوق أرضهم.

اعتداءات المستعمرين حسب نوع الاعتداء موزعة على المحافظات

	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله والبيرة	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
شهداء	–	2	2	–	–	9	1	–	–	–	3	17
ضرب	6	93	11	24	5	55	15	26	1	4	77	317
دهس	–	2	–	2	–	1	–	–	–	1	1	7
اغلاق طرق	7	34	7	10	5	23	6	13	–	2	34	141
إطلاق نار		15	1	9	1	10	3	1			33	73
على الأراضي والمزروعات	–	240	–	59	13	170	22	7	–	10	109	630
تخريب ممتلكات	5	91	21	24	15	128	23	23	–	10	169	509
سرقات	3	49	2	16	3	110	12	9	–	5	65	274
استيلاء	–	8	2	1	–	5	–	–	–	–	4	20
هدم	–	9		7	1	6	2	1	–	3	11	40
اعتداء على الافراد	–	31	4	7	–	15	2	12	–	–	37	108
محاولة انشاء بؤر استعمارية	1	17	1	10	2	16	5	4	–	2	26	84
تجريف أراضي	–	22	3	6	–	20	6	1	–	1	39	98
تخويف وترهيب	39	225	77	81	31	208	36	89	1	9	283	1079
اعتداء على الاماكن الدينية	–	2	74	1	–	5	3	–	–	–	9	94
المجموع	61	840	205	257	76	781	136	186	2	47	900	3491

ب. أبرز نماذج من اعتداءات المستعمرين على المواطنين الفلسطينين وممتلكاتهم

9-1-2026: هاجم مستعمرون، مدرسة جالود الثانوية المختلطة جنوب نابلس، وأقدموا على إحراق أحد الصفوف الدراسية داخل المدرسة، إضافة إلى خطّ شعارات عنصرية ومعادية على جدرانها، ما ألحق أضرارا مادية جسيمة بمرافق المدرسة. حيث تسلل المستعمرون إلى حرم المدرسة، وأضرموا النار داخل غرفة صفية، قبل أن ينسحبوا من المكان، تاركين خلفهم شعارات عنصرية تهدف إلى بث الخوف والترهيب في نفوس الطلبة والمعلمين.

17-1-2026: أصيب عدد من المواطنين ومتضامنان أجنبيان، وأحرقت عدة مساكن ومركبتان، في هجوم للمستعمرين على تجمع خلة السدرة البدوي قرب بلدة مخماس، شمال شرق القدس المحتلة. حيث نفذ عشرات المستعمرين هجوما واسعا على التجمع، ما أسفر عن عدة إصابات، إضافة لإحراق مركبتين و8 مساكن، وذكر بأن المستعمرين هاجموا التجمع وسط إطلاق الرصاص الحي، قبل أن يشرعوا بالاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم. وذكرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن طواقمها تعاملت مع إصابة مواطنين اثنين ومتضامنين أجنبيين جراء هجوم المستعمرين على التجمع، وقد جرى نقلهم إلى المستشفى.

18-1-2026: شن مستعمرون هجوما، على آبار المياه في منطقة عين سامية، شمال شرق رام الله، ما أدى لتوقف بعضها عن ضخ المياه لساعات طويلة. حيث نفذ المستعمرون اعتداء استهدف آبار المياه (2) و(4) و(6) في عين سامية، ما أدى إلى توقفها الكامل عن الضخ من العاشرة ليلا وحتى التاسعة صباحا. وذكر بأن المستعمرين اقتحموا غرفة بئر رقم (2)، وقاموا بتحطيم النوافذ والأبواب ولوحات التحكم، إضافة إلى قطع "كوابل" التحكم الخاصة بوصلات الآبار، ما تسبب بفقدان الاتصال الكامل وعدم القدرة على تشغيلها أو التحكم بها. ويعتبر مصدر المياه هذا الوحيد والرئيسي لأكثر من 19 تجمعا سكانيا في منطقة الامتياز.وبتاريخ 26-1-2026، وضع المستعمرون سياجا حول البئرين 6 و4، ما يمنع الطواقم الفنية من الوصول إليها واستكمال أعمال الصيانة اللازمة.

2026-2-10: استولى مستعمرون، على عدد من الكهوف في خربة التبات بمسافر يطا، واستعمروا فيها، لتنفيذ مخططاتهم وإقامة مستعمرة رعوية جديدة ستلتهم مساحات واسعة من أراضي المسافر جنوب الخليل. حيث قام عددا من المستعمرين بالاستيلاء على عدد من الكهوف بالخربة المذكورة، تعود لعائلتي الحمامدة والعتيري، واستعمروا فيها برفقة أغنامهم التي أطلقوها في أراضي المواطنين المزروعة بالأشجار والمحاصيل الزراعية وتقع الكهوف التي تم الاستيلاء عليها على مقربة من الشارع الرابط بين قرى مسافر يطا وخربها المهددة بالتهجير ومدخل خربة التبان، وهي قريبة من خرب مغاير العبيد، وإصفي، والفخيت، والمجاز.

2026-2-11: اقتحم مستعمرون، محطة بئر جبع (صانور) في محافظة جنين، للمرة الثانية، بهدف الاستحواذ على المياه وحرمان المواطنين القاطنين في المنطقة من مصادرهم المائية. وذكر، بأن محطة بئر جبع تخدم ما يقارب 50 ألف نسمة في قرى جنوب جنين، وهي: جبع، والفندقومية، وصانور، وعجة، وعتزا، والزاوية، وفحمة، والرامة، وواد دعوق، والمنصورة، ومجلس الخدمات المشترك، ما يجعل أي اعتداء عليها ينعكس بشكل مباشر على حق المواطنين في الحصول على المياه بشكل منتظم وآمن.

2026-2-23: أحرق مستعمرون، مسجدا يقع بين بلدتي صرة وتل غرب نابلس، وخطّوا شعارات عنصرية على جدرانه. وذكر، بأن المستعمرين قاموا بإحراق مسجد أبو بكر الصديق عبر سكب مواد قابلة للاشتعال عند المدخل، كما خطّوا أيضاً شعارات عنصرية معادية للعرب والمسلمين على جدران المسجد.

2026-2-27: أصيب عدد من المواطنين برضوض،خلال تصديهم لهجوم المستعمرين على بلدة جالود جنوب نابلس. حيث قامت مجموعة من المستعمرين بمهاجمة أطراف البلدة، وأشعلوا النار في مخزن ومركبة تعودان للمواطن عماد حمود، ما أدى إلى اندلاع حريق فيهما، قبل التمكن من السيطرة عليه. وكانت حصيلة الهجوم على النحو التالي: حرق سيارة ومخزن، وحرق محل تجاري وحرق جزئي لمنزل، وتكسير 6 منازل، وتكسير باص رياض أطفال باطلاق الرصاص عليه كان بالمنطقة، وتكسير لشبكات المياه، وخلع الأبواب، وتكسير الكميرات.

2026-3-12: أحرق مستعمرون، مسجد "محمد فياض" في قرية دوما جنوب نابلس، وخطوا عبارات عنصرية على جدرانه. ذكر، بأن الأهالي تمكنوا من السيطرة على الحريق قبل أن يمتد إلى المسجد بأكمله، حيث اقتصرت الأضرار على مدخله فقط.

2026-3-21: أحرق مستعمرون، منازل ومركبات، في قرية الفندقومية جنوب جنين. حيث هاجم عدداً كبيراً من المستعمرين القرية، وأشعلوا النار في منازل ومركبات، وهاجموا منازل أخرى وحطموا نوافذها، وسط محاولات من المواطنين للتصدي لهم وإخماد النيران. وذكر، أن منزلا ومركبتين أحرقت بالكامل، بينما أصيب عدد من المواطنين بجروح طفيفة، ونقلوا لمركز طبي قريب للعلاج.

2026-3-26: إصابة مسن فلسطيني جراء اعتداء مستعمرون عليه في محافظة طوباس بالضفة الغربية، فيما أفاد مسؤول ملف الاستيطان بالمحافظة بأن مستعمرين هاجموا فلسطينيين بمنطقة صافح تياسير شمال شرقي طوباس ما أدى إلى إصابة عدد منهم، ونقل بعضهم إلى المستشفى لتلقي العلاج .

مدرسة المالح قبل الهدم

2026-4-21: هدمت جرافات المستعمرين، مدرسة المالح في الأغوار الشمالية. حيث اقتحم المستعمرون التجمع، وأقدموا على هدم المدرسة والمساكن المحيطة بها. كما أن اعتداءات المستعمرين المتواصلة كانت قد أجبرت العائلات الفلسطينية التي كانت تسكن المنطقة على الرحيل منها في أوقات سابقة. وفي سياق متصل، قال مدير التربية والتعليم في طوباس عزمي بلاونة، إن حوالي 70 طالبا وطالبة كانوا يتلقون تعليمهم الأساسي من الصف الأول حتى الرابع في المدرسة المستهدفة. وأضاف أنه بسبب اعتداءات المستعمرين التي تسبب بنزوح العائلات من المنطقة، تناقص العدد إلى 30 طالبا، ثم إلى 16 طالبا، ثم إفراغها بالكامل بعد تهجير كامل العائلات منها. وكان يعمل في المدرسة 7 موظفين بينهم مديرة المدرسة، وخمسة من الكادر التعليمي، ومراسل الخدمات.

2026-5-8: أصيب مواطن وطفله بجروح، إثر اعتداء المستعمرين عليهما في خربة شويكة جنوب الخليل. حيث هاجم عددا من المستعمرين المواطن مراد البطاط وطفله بالآلات الحادة، خلال تواجدهما في أرضهما، ما أدى لإصابتهما بجروح في الرأس، نقلا على إثرها إلى المستشفى. كما أن المستعمرين حطموا زجاج مركبة المواطن البطاط، وألحقوا فيها أضرارا جسيمة.

2026-5-14: اقتحمت "مسيرة الأعلام" الاستعمارية الاستفزازية، منطقة باب العامود، أحد أشهر أبواب البلدة القديمة في القدس المحتلة، بمشاركة آلاف المستعمرين، وتحت حماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي. وشارك في المسيرة الاستعمارية وزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف الحكومي، بينهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، ووزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش، إلى جانب مجموعة من مسؤولي شرطة وجيش الاحتلال، وآخرين من أعضاء الكنيست المتطرفين. ورفع المستعمرون الأعلام الإسرائيلية ويافطات تحمل شعارات عنصرية تنادي بالموت للعرب، وتمدد بإقامة "الهيكل المزعوم" مكان المسجد الأقصى المبارك، فيما اعتدوا على عدد من المواطنين والصحفيين الذين تواجدوا في المكان، بالبصق وتوجيه الشتائم، وأدوا رقصات بالأعلام.

2026-5-15: أحرق مستعمرون، مسجدا ومركبتين، وخطوا شعارات عنصرية على جدران في قرية جيبيا شمال غرب رام الله.حيث اقتحم المستعمرون القرية، وأحرقوا مسجدا ومركبتين تعودان للمواطنين محمد نعيم شنان، وعمرو صابر شلش، وخطوا شعارات عنصرية على جدران المنازل .

2026-5-18: أحرق مستعمرون، بحماية قوات الاحتلال، أراضي زراعية في قرية المغير، شمال شرق رام الله. حيث أضرم المستعمرون النار في أراض زراعية بمنطقة السهل الشرقي، ما أدى إلى احتراق معظم الأراضي الزراعية في المنطقة. كما، واقتحمت قوات الاحتلال المنطقة بعد الحريق لتأمين الحماية للمستعمرين، ومنعت المواطنين من الاقتراب، وأطلقت الرصاص الحي تجاههم، دون أن يبلغ عن إصابات. كما واقتحم المستعمرون محيط المنازل في المنطقة الشرقية من القرية بحماية قوات الاحتلال التي اقتحمت القرية من مدخلها الشرقي، وسط إطلاق للرصاص تجاه المنازل.

2026-5-21: أصيب مواطن ونجله برضوض، بعد اعتداء مستعمرين عليهما بالضرب في ياصيد شمال نابلس.حيث اقتحمت مجموعة من المستعمرين القرية، وهاجمت المواطن سامح سماره ونجله، واعتدت عليهما بالضرب، ما أدى إلى إصابتهما برضوض.

2026-5-30: اصيب 7 مواطنين، بالرصاص الحي والاعتداء بالضرب، خلال هجوم للمستعمرين على قرية مادما جنوب نابلس. وبحسب بيان بالحالات التي وصلت إلى طوارئ مستشفى رفيديا:وصل إلى طوارئ مستشفى رفيديا كل من:منصور حسن محمد زيادة (46 عاماً) – من سكان مادما: شظية في الوجه جهة اليمين.ليندا أمين فايز نصار (49 عاماً): إصابة بحجر في الرأس واعتداء بعصا على الظهر.ميسون عدنان خالد رمضان (46 عاماً): إصابة في القدم اليمنى، إضافة إلى تعرضها للغاز.مأمون أمين فايز نصار (52 عاماً): إصابة بطلق ناري في الفخذ الأيسر (مدخل ومخرج)، وجرح في الرأس.خلود أمين فايز نصار (54 عاماً): اعتداء بعصا على اليد والكتف الأيسر.أمير أمين فايز نصار (40 عاماً): إصابة بالغاز، إضافة إلى حجر في الرأس.محمد أمين فايز نصار (56 عاماً): اعتداء بالضرب بعصا، وإصابة بطلق ناري في الفخذ من الخلف (مدخل ومخرج)، وذكر رئيس مجلس قروي مادما رامي نصار، بأن عشرات المستعمرين من البؤرة الاستيطانية الجديدة المقام على أراضي شمال القرية، هاجموا رعاة الأغنام بالمنطقة، وأطلقوا الرصاص الحي، فيما لم يتمكن الهلال الاحمر والاهالي من الوصول اليهم نتيجة تدخل جيش الاحتلال وإغلاق الطرق المؤدية للمنطقة بالسواتر الترابية والبوابات الحديدية.

2026-6-1: أحرق مستعمرون، عددا من أشجار الزيتون بين بلدة ترمسعيا وقرية أبو فلاح، شمال شرق رام الله. حيث أضرم المستعمرون النيران في أراض مزروعة بأشجار الزيتون في المنطقة المذكورة، وأن الأهالي تصدوا لهم وأجبروهم على المغادرة، فيما اقتحمت قوات الاحتلال المكان ووفرت الحماية لهم، ومنعت طواقم الإطفاء التابعة للدفاع المدني من الوصول إلى موقع الحريق لإخماده.

2026-6-3: أقدم مستعمرون، على إحراق مساحات زراعية جنوب نابلس. حيث اقتحم المستعمرون الأراضي بين بلدتي أودلا وحوارة جنوب نابلس، وأضرموا النيران في مزروعات القمح فيها، ما أدى إلى احتراقها. حيث قام عددا من المستعمرين باقتحام أراضي سهل الساوية جنوب نابلس، وأضرموا النيران في المنطقة ما أدى إلى نشوب حريق، امتد إلى الأراضي المحيطة ببلدة اللبن الشرقية جنوبا.كما، نفذ المستعمرون هجوما الأطراف الجنوبية من قرية بورين وإشعال النيران في الأراضي المحيطة في المنازل. وذكر، بأن 4 مراكز وعشرات المتطوعين من فرق جنوب نابلس، والأهالي تمكنوا من السيطرة على 7 حرائق في آن واحد، في 7 قرى، جراء اعتداءات المستعمرين. كما تدخل المركز الطبي في بلاطة وبورين وعقربا وحجة، إلى جانب المتطوعين والأهالي لعدة ساعات مع حرائق اندلعت في بلدات وقرى: حوارة، وبورين، ومادما، وعصيرة القبلية، والساوية، وعورتا، وأودلا، والتي أدت لخسائر في مئات الدونمات من المحاصيل وأشجار الزيتون. ويأتي هذا بعد يوم من إقدام المستعمرين على إضرام النار بإطارات مطاطية، وإلقائها باتجاه الأراضي الزراعية الممتدة على الطريق بين الساوية واللبن الشرقية جنوب نابلس، ما أدى إلى احتراق مساحات واسعة من محصول القمح وأشجار الزيتون.

2026-6-6: أصيب 9 مواطنين، خلال هجوم المستعمرين على بلدة حوارة جنوب نابلس، بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي. حيث كان من بين الإصابات عضو في بلدية حوارة، حيث أصيب بشظايا الرصاص الحي في القدم، فيما أصيب أربعة مواطنين آخرين جراء الاعتداء عليهم بالضرب أحدهم بالرأس، و4 جراء الاختناق بالغاز السام المسيل للدموع. كما أن المستعمرين حاصروا أحد المواطنين داخل بركس لتربية الأغنام، كما واندلعت مواجهات في البلدة تخللها إطلاق نار. كما أن المستعمرين حطموا زجاج عدد من المركبات، إضافة إلى سرقة سيارة ودراجة هوائية، ونحو 35 رأساً من الأغنام. بدورها، أفادت مسؤولة العلاقات العامة في بلدية حوارة، رنا أبو هنية، بأن عشرات المستعمرين هاجموا مبنى البلدية وعدداً من المنازل في البلدة واعتدوا عليها بشكل مباشر.

2026-6-12: هاجم مستعمرون، منازل المواطنين ومركباتهم في قرية ياسوف شرق سلفيت.حيث قامت مجموعه من المستعمرين بمهاجمت منازل المواطنين أمير عقاب فلاح، ومحمد يوسف عبد الفتاح، حيث كسروا زجاج نوافذ المترلين بالحجارة، ومركبة كانت أمام مترل فلاح. كما وحطموا زجاج مركبة المواطن فادي حرب فلاح قبل أن يلوذوا بالفرار إلى البؤرة الاستعمارية المقامة على أراضي البلدة في "خلايل الشعير"، حيث فزع الأهالي إلى المنازل المتضررة.

2026-6-12: أصيب 4 مواطنين أحدهم بحالة خطيرة، خلال هجوم للمستعمرين، على أهالي قرية دير أبو مشعل شمال غرب رام الله، بعد وقت قصير من نجاحهم في تفكيك بؤرة استعمارية.حيث هاجم مستعمرين بالعصي والسكاكين والآلات الحادة، مجموعة من المواطنين في منطقة تلة "القرانع" جنوب القرية، ما أدى لإصابة 4 منهم، ووصف أن حالة أحد المصابين خطيرة.وكان عشرات المواطنين، نجحوا في الوصول إلى بؤرة استعمارية أقيمت على أراضي قرية دير أبو مشعل وتفكيكها، واندلعت على إثرها مواجهات بين الأهالي وجيش الاحتلال والمستعمرين في المنطقة، حيث أطلق الجنود الغاز السام المسيل للدموع بكثافة. وكانت قوة من جيش الاحتلال اقتحمت دير أبو مشعل تزامنا مع صلاة الجمعة، في محاولة لمنع الأهالي من التوجه إلى تلة "القرانع" للاحتجاج على انشاء البؤرة الاستعمارية، بداعي أن الجيش سيقوم بتفكيكها.

2026-6-13: أحرق مستعمرون، أراضي وأربع مركبات، وألحقوا أضرارا بعدد من المنازل، في قرية جيت شرق قلقيلية.حيث قامت مجموعات من المستعمرين باضرام النار في أراضٍ زراعية تعود لأكثر من 4 عائلات من القرية، ما أدى إلى احتراق نحو 5 دونمات، قبل أن تتمكن طواقم الدفاع المدني برفقة شبان القرية من السيطرة على الحرائق وإخمادها. كما ألقى المستعمرون زجاجات حارقة باتجاه عدد من المنازل في القرية، ما أدى إلى وقوع أضرار مادية طفيفة في ثلاثة منازل. وتعود جميع هذه الممتلكات لعائلات السدة ويامين وأبو بكر في القرية.

2026-6-14: أحرق مستعمرون، مركبتين وحطموا أخريين خلال هجوم نفذوه على بلدة دير دبوان شرق رام الله.حيث اقتحمت مجموعة من المستعمرين منطقة المراح قرب المدخل الغربي للبلدة، وأضرمت النار في مركبتين تعودان لمواطنين، كما حطمت مركبتين أخريين كانتا متوقفتين قرب أحد المساجد. وذكر بأن المستعمرين فروا من المكان عقب تنفيذ اعتدائهم، فيما أتت النيران على المركبتين المحروقتين بالكامل، وتسببت بأضرار مادية كبيرة في المركبتين الأخريين، دون أن يبلغ عن إصابات.

2026-6-14: أحرق مستعمرون، مركبة وحاولوا إحراق مسجد في قرية برقا شرق رام الله.حيث هاجمت مجموعة من المستعمرين القرية وأضرمت النار في مركبة كانت متوقفة قرب مسجد النور، ما أدى إلى أضرار مادية فيها. وحطموا أبواب المسجد وأشعلوا النار عند مدخله في محاولة لإحراقه، إلا أن المواطنين تمكنوا من إخماد الحريق قبل امتداده إلى داخل المسجد، فيما فرّ المستعمرون من المكان.

2026-6-15: اعتدى مستعمرون، على المواطنين وأحرقوا أراضي زراعية في منطقة المسعودية شمال غرب نابلس. حيث هاجمت مجموعة من المستعمرين المنطقة ورشقت المواطنين بالحجارة، ما أدى إلى إصابة أحدهم في يده، كما حاولت اقتحام أحد المنازل هناك. وذكر، أن المستعمرين أضرموا النيران في أراضٍ مزروعة بالقمح، ما أدى إلى احتراق مساحات منها وإلحاق أضرار بالمحاصيل الزراعية

2026-6-17: أضرم مستعمرون، النار في مسجدين بقريتي جلجليا ومزارع النوباني شمال رام الله، وخطّوا شعارات عنصرية وتحريضية على جدران أحدهما. حيث تسللت مجموعة من المستعمرين إلى بلدة جلجليا، وأشعلت النيران في المسجد

الكبير، ما أدى إلى اندلاع حريق وإلحاق أضرار مادية فيه، كما كتبت شعارات تحريضية وعنصرية على جدرانه.وذكر، أن مواطنين تصدوا للمستعمرين خلال محاولتهم إحراق المسجد، فيما اقتحمت قوات الاحتلال البلدة وأطلقت قنابل الغاز السام المسيل للدموع وقنابل الصوت، دون أن يبلغ عن إصابات.

وفي السياق ذاته، اقتحم مستعمرون مسجد الفاروق في مزارع النوباني، وأضرموا النيران فيه، ما أسفر عن أضرار مادية في مرافقه ومحتوياته

2026-6-21: أصيب طفل يبلغ من العمر 9 أعوام برضوض، إثر محاولة أحد المستعمرين دعسه في تجمع أبو فلاح البدوي، قرب الخان الأحمر، شرق القدس المحتلة. وذكر، بأن الأطباء المتواجدين في تجمع الخان الأحمر، قدموا العلاج الميداني للطفل في المكان، حيث وصفت إصابته بالطفيفة.

2026-6-26: أضرم مستعمرون، النار في أراضٍ زراعية بقرية برقا شرق رام الله. وذكر، بأن عشرات الأشجار المثمرة احترقت نتيجة إضرام المستعمرين النار فيها، وبخاصة أشجار الزيتون واللوز. وتصدى عشرات المواطنين من أهالي برقا لهجوم المستعمرين، الذين قاموا بعمليات استفزازية على أطراف القرية. حيث اقتحم جيش الاحتلال القرية، واحتجز أكثر من 50 مواطنا في وسطها، قبل أن يعتقل منهم 12 شابا، واقتادهم إلى أحد معسكراته. وذكر أن الاعتقالات جرت بحضور أحد المستعمرين الذين اعتدوا على القرية، وأحرقوا زرعها وأشجارها، والذي وفر له الجنود الحماية، وأشار إليهم لاعتقال الشبان الـ 12. حيث ذكر أن المستعمرين أحرقوا أكثر من 10 دونمات مزروعة بأشجار مثمرة، ونباتات حرجية وبرية .

06

الفصل السادس

ملفات تحليلية

أولاً: قراءة في بيان سموتريتش وكاتس بشأن قرارات الكابينت عن إباحة شراء المستوطنين للأراضي في الضفة الغربية

ثانياً: أوامر وضع اليد لأغراض عسكرية بعد السابع من اكتوبر

أولاً: قراءة في بيان سموتريتش وكاتس بشأن قرارات الكابينت عن إباحة شراء المستوطنين للأراضي في الضفة الغربية [133]

لا يمكن تناول مسألة تمكين المستوطنين المستعمرين من شراء الأراضي والعقارات في الضفة الغربية بشكل معزول عن سياق قرارات الكابينيت الأخيرة لا سيما تلك المتعلقة بإلغاء عمليات التسوية الفلسطينية (تسجيل الأرضي وتسويتها) وإنفاذها من خلال دوائر الإدارة المدنية الاحتلالية، فالقرارين جاءا في المرحلة ذاتها وفي التوجه نحو الأرض الفلسطينية ليس بوصفها أرضا محتلة، بل بوصفها أرضا تخضع للسيادة الإسرائيلية، ولعل هذه العبارة الجوهرية تلخص تماما كافة القرارات الحديثة التي اتخذت او التي يجري الإعداد لاتخاذها في السياق الأعم في العلاقة مع الفلسطينيين، سلطة وشعبا وأرضا.

فمنذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية أواخر عام 2022، أظهرت الاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين حزب الليكود من جهة، وحزبي الصهيونية الدينية وعظمة يهودية من جهة أخرى[134]، توجها واضحا نحو تعميق السيطرة المدنية الإسرائيلية على الضفة الغربية وتوسيع نطاق الاستيطان. وقد نصت هذه الاتفاقيات، المنشورة من قبل مكتب رئاسة الحكومة الإسرائيلية، على تعزيز البناء الاستيطاني، وتنظيم أوضاع البؤر الاستيطانية، ونقل صلاحيات في الإدارة المدنية إلى وزراء من الصهيونية الدينية، وهو ما اعتبر في حينه مؤشرا على الانتقال من إدارة عسكرية مؤقتة إلى مسار تطبيع السيطرة المدنية. وفي هذا السياق، برزت مسألة تمكين المستوطنين من شراء العقارات مباشرة في الضفة الغربية كجزء من إعادة هندسة المنظومة القانونية الناظمة للأراضي، خصوصا في ضوء القيود التاريخية المستندة إلى الأوامر العسكرية والتفسيرات القانونية المتعاقبة منذ عام 1967.

وبالتالي يمكن فهم قرار الكابينيت بالسماح للمستوطنين بالتملك في الضفة الغربية ضمن مسار قانوني تراكمي بدأ منذ عام 1967، هدفه إعادة تشكيل نظام الملكية في الأرض المحتلة. ومن أبرز أدوات هذا المسار إتاحة الشراء عبر الشركات الاستيطانية، وهو ما أصبح ممكناً بعد التعديلات التي أدخلها الحاكم العسكري على القانون الأردني رقم 40 لسنة 1953، الذي كان يفرض قيوداً صارمة على تملك غير الأردنيين للأراضي[135]. فقد شكل هذا القانون في حينه عائقاً أمام شراء الإسرائيليين للأراضي في الضفة الغربية، قبل أن يُعاد تفسيره بما يسمح للشركات الاستيطانية بإتمام صفقات شراء، ما فتح مساراً إضافياً لتعزيز السيطرة على الأرض. وتعاقبت بعد ذلك تعديلات وأوامر عسكرية ذات طابع تحصيني، من بينها الأمر العسكري رقم 58[136]، وصولاً إلى ترسيخ مبدأ بقاء المستوطن في العقار مقابل تعويض مالي لمالكه، فيما عُرف لاحقاً بـــ"قانون حسن النية". وبهذا المعنى، لا يظهر القرار الحالي كإجراء منفصل، بل كحلقة ضمن بنية قانونية وقضائية متكاملة أعادت تشكيل قواعد التعامل مع الملكية في الإقليم المحتل، بما يخدم تثبيت الوجود الاستيطاني. [137]

ولعل مسار حسن النية، أو ما اصطلح عليه بقانون السوق، أفضى إلى مجموعة من المخاطر تنسجم تماما مع إطار تمليك المستوطنين الأفراد، أبرز هذه المخاطر إضفاء ما يطلق عليه بالشرعية على البؤر الاستيطانية التي أقيمت على أراضي خاصة، أي مملوكة لمواطنين بادعاء أن المستوطنين لم يكونوا على علم بتفاصيل ملكية الأرض، أشهر هذه القرارات، قرار المحكمة العليا بتثبيت بؤرة متسبيه كراميم المقامة شرق رام الله على أراضي خاصة فلسطينية، بحجة حسن النية، الأمر الذي قاد إلى قرار حكومي بتسويتها واعتبارها مستوطنة كاملة فيما بعد[138].

---

[133] نشر المقال في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 146، ربيع 2026

[134] مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، الاتفاقيات الائتلافية لحكومة اسرائيل ال37، انظر البند: السلطة الفلسطينيةوالقدس.

[135] موسوعة القوانين واحكام المحاكم الفلسطينية: قانون إيجار وبيع الأموال غير المنقولة رقم 40 لسنة 1953

[136] الأمر العسكري رقم 58 (1967) ينظم تسجيل الأراضي والملكية ويمنح الإدارة العسكرية صلاحيات واسعة على الأرض والعقارات، مع تطبيق جزئي للقانون الأردني القائم، ويشكل أساسًا قانونيًا لاحقًا لتسهيل الاستيطان وتحويل الملكيات.

[137] عايد مرار، مصدر سبق ذكره

[138] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أبرز انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين في العام 2022.

دورة الكنيست للعام 2025 شهدت الدفع بعدد كبير من مشاريع القوانين الخطيرة، التي نظرت إلى الأرض الفلسطينية والعلاقة مع الفلسطينيين بفجاجة المحتل الذي ينكر القانون الدولي، وينكر أنه احتلال، منها مشروع قانون في الكنيست يهدف إلى توسيع قدرة المواطنين الإسرائيليين على إبرام صفقات شراء عقارية في الضفة الغربية، وهو ما أطلق عليه في حينها بقانون القضاء على العنصرية في شراء العقارات والأراضي في يهودا والسامرة وحمل الرقم المرجعي פ/3468/25 [139]، ليقترح إعادة صياغة العلاقة القانونية بين المستوطنين ونظام ملكية الأراضي في الضفة الغربية، عبر تقليص أو تجاوز القيود الموروثة من التشريع الأردني. ولا يمكن فهم هذا التطور التشريعي بمعزل عن البيئة السياسية التي أفرزته، إذ يتسق مع الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الائتلافية بين أحزاب اليمين الديني والقومي، والتي أكدت على إزالة ما تعتبره عوائق قانونية أمام توسيع الاستيطان وتعزيز السيطرة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية[140]. وتوضح تحليلات من المتوقع توسيع نطاق صفقات شراء الأراضي لصالح مستوطنين، وستواجه السلطة الفلسطينية تآكلا إضافيا في صلاحياتها في مناطق A وB، قد تُستخدم هذه القرارات كدليل إضافي على أن السياسة الحالية تتجه نحو تكريس واقع ضم تدريجي، ما قد يزيد الضغوط القضائية والدبلوماسية على إسرائيل. تُقدّم الخزمة كـــخطوة سيادية تعمّق السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتنسجم مع توجهات اليمين الديني—القومي لتعزيز الاستيطان ومنع قيام دولة فلسطينية.أما قانونيا، فتضع هذه القرارات المحكمة العليا أمام واقع متغير يصعب فيه الفصل بين إسرائيل والضفة الغربية. وسياسيا، تعزز الخطوات موقع الوزراء الداعمين لها داخل معسكر اليمين، في ظل موازين قوى تجعل كبحها أو إلغاؤها أمرا صعبا دون تغيير حكومي[141].

أما قرار الكابينيت اللاحق، فقد مثّل الحلقة التنفيذية في هذا التسلسل، إذ جاء ليمنح غطاء سياسيا وأمنيا للإجراءات التشريعية والإدارية المتصلة بتوسيع النشاط الاستيطاني وتنظيم الملكيات. ووفق ما تنشره عادة بيانات ديوان رئيس الوزراء ووزارة الأمن الإسرائيلية، فإن قرارات الكابينيت المتعلقة بالضفة الغربية ترتبط بتقديرات أمنية وسياسية متكاملة، ما يعكس تداخلا بين المستويين التشريعي والتنفيذي. بذلك، يمكن فهم تمكين المستوطنين من شراء العقارات بوصفه نتاج تفاعل ثلاثي الأبعاد: أولا، تعهدات ائتلافية أرست الإطار الأيديولوجي والسياسي؛ ثانيا، مسار تشريعي تُوّج بقراءة أولى لمشروع القانون في شباط 2025؛ وثالثا، قرار كابينيت منح الشرعية التنفيذية للتوجهات الجديدة في شباط 2026. إن العلاقة بين هذه الأحداث علاقة ترابط عضوي، حيث شكلت الاتفاقيات الائتلافية الأساس البرنامجي، ومشروع القانون الأداة التشريعية، وقرار الكابينيت آلية التفعيل العملي، في سياق يعكس تحولات بنيوية في مقاربة الحكومة الإسرائيلية لملف الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية، كما توثقه الأدبيات البحثية وتقارير مراكز الدراسات الإسرائيلية والدولية المتخصصة، وبالتالي يمكن فهم القرارات الأخيرة وفق العناوين التالية:

أولاً: من إعادة تشكيل اللجان إلى إعادة تعريف السيادة

تاريخيا، جرى تفريغ لجان التسجيل والاعتراض، تدريجيا من أي تمثيل فلسطيني، وهي اللجان التي تعمل ضمن المنظومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي تتولى البت في طلبات تسجيل الملكية أو الاعتراض عليها في المناطق التي لم تُنجز فيها تسوية رسمية، وهي ليست لجانا فلسطينية، ولا تعمل وفق قانون مدني فلسطيني، بل تستند إلى أوامر عسكرية وتوجيهات صادرة عن

---

[139] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، التقرير السنوي لأبرز انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين، 2025، انظر قوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال، ص 13

[140] انظر: النصوص الرسمية للاتفاقيات بين الليكود وكل من الصهيونية الدينية وعظمة يهودية، وتتضمن بنودًا تتعلق بتعزيز الاستيطان ونقل صلاحيات في الإدارة المدنية.

https://www.gov.il/en/departments/policies/coalition-agreements-37th-government

[141] قاسم الخطيب ، " "ضم بحكم الأمر الواقع".. ماذا تعني قرارات إسرائيل بشأن تملك الأراضي في الضفة؟، الشرق، 9 شباط، 2026.

الإدارة المدنية، بدءا من الأمر العسكري رقم 142448، مرورا بإلغاء لجنة الاعتراض الخاصة بموجب الأمر 1431034، وصولا إلى تركيز السلطة الفعلية بيد ضابط شؤون تسجيل الأراضي في الإدارة المدنية/بيت إيل144. هذه العملية لم تكن تقنية، بل سيادية بامتياز عبر تحويل جهاز التسجيل من جهاز ذي طابع إداري يأخذ طابعا قضائيا مختلط الأدوات إلى أداة خاضعة بالكامل للقرار العسكري بصيغة مدنية تستديم الاحتلال وتقصي مؤقتيته. وبالتالي فإن قرارات الكابينيت الأخيرة – في جوهرها – تُكمل هذا المسار، لأنها تنتقل من مرحلة التحكم في آلية التسجيل إلى مرحلة توسيع دائرة المستفيدين من هذا التحكم. فبعد أن تم تطهير اللجان من أي حضور فلسطيني فعلي، يصبح من الممكن توظيفها لتسهيل نقل الملكيات لصالح المستوطنين بصورة أكثر انسيابية وعلنية[145].

ثانيا: تثبيت معادلة التحكم بالإجراء التحكم بالنتيجة

تكشف معطيات طلبات التسجيل المقدمة من فلسطينيين إلى اللجان بين الأعوام 2000–2011 اختلالا بنيويا، آلاف الطلبات الفلسطينية مقابل عشرات القرارات، في حين تحظى الطلبات المرتبطة بجهات استيطانية بنسبة معالجة وموافقة أعلى نسبيا. هذه الفجوة لا تُقرأ بوصفها خللا إداريا، بل باعتبارها تعبيرا عن سياسة انتقائية في إنفاذ القانون.

بالمجمل وعلى المستوى النظري، فإن أبواب دوائر تسجيل الأراضي مفتوحة أمام كل من يريد تسجيل أرضه من المالكين الفلسطينيين. ولكن من الناحية العملية، فإن باب الدائرة المفتوح يفضي في الواقع إلى متاهة من دهاليز دائرية، تقود غالبيتها إلى أبواب مغلقة. فمثلا، يستطيع كل فلسطيني الحصول على نماذج التسجيل المخصصة، ويستطيع أيضا أن يكلف مسّاح مرخص (معتمد من قبل قوة الاحتلال) بتنظيم خارطة مساحة تستجيب للمعايير التي حددها ضابط شؤون المساحة، ولكن ماذا بعد ؟! المراجعة السريعة لبعض معطيات طلبات التسجيل الأولي التي تقدم بها أشخاص طبيعيون ومعنويون، فلسطينيون ويهود، بين عامي 2000 – 2011 والتي جمعتها الباحثة الإسرائيلية رونيت ليفين من أكثر من مصدر146*، تعطي صورة عامة عن ملامح الوضع القائم، علما أن المعطيات الواردة تغطي فترة هادئة نسبيا ولا تعكس ما كان يجري في ثمانينات القرن الماضي – ذروة نشاط الشركات الاستعمارية على هذا الصعيد– أو حتى ما يجري في العقد الثاني من هذا القرن. فمثلا، جرى بين العامين 2000-2004 تقديم 172 طلب تسجيل بواسطة اشخاص إسرائيلين، و4405 طلبات تسجيل بواسطة فلسطينيين والنتيجة أن قرارات لجنة التسجيل الأولي الصادرة منذ العام 2000 وحتى منتصف 2005 بلغت 74 قرارا يخص طلبات تقدم بها إسرائيليون صودق على 24 منها، و 17 قرار يخص طلبات تقدم بها فلسطينيون، صودق على 8 منها. كذلك فإن قرارات لجنة التسجيل الأولي منذ منتصف 2005 و حتى منتصف 2008 بلغت 83 قرار، طالت طلبات تسجيل قدّمت قبل عام 2005، وكان منها 65 قرار يخص طلبات قدّمت بواسطة إسرائيلين – 41 منها تخص شركتي صندوق إنقاذ الأراضي و الجبل والوادي (هار فجاي) – تمت الموافقة على 19 طلب منها. وتبين المعلومات التي توردها رونيت ليفين أنه حتى منتصف العام 2011 بلغ مجموع الطلبات التي عالجها ضابط تسجيل الأراضي 652 طلبا، من بينها 244 طلبا 147جرى تقديمها بواسطة أشخاص إسرائيليين[148].

---

[142] الأمر العسكري رقم 448 لسنة 1971 أعاد تنظيم تسجيل الأموال غير المنقولة في الضفة الغربية عبر منح ضابط شؤون تسجيل الأراضي صلاحية تلقي طلبات التسجيل والبت فيها من خلال لجان مُعيّنة عسكرياً.

[143] الأمر العسكري رقم 1034 لسنة 1983 عدّل آليات الاعتراض في قضايا تسجيل الأراضي، فنقل صلاحيات النظر في الاعتراضات إلى لجنة تُعيَّن بقرار عسكري، وجعل قراراتها خاضعة لإطار المنظومة الإدارية للاحتلال بدلاً من المسار القضائي المدني التقليدي.

[144] انظر: موقع الإدارة المدنية، سجل الأراضي: https://url-shortener.me/ERBY

[145] عايد مرار، مصدر سابق.

*- ردود الادارة المدنية على طلبين قدما من الباحثة استنادا إلى قانون حق المعرفة، والمعطيات التي جمعها ضابط تسجيل الاراضي ونشرت في تقرير لجنة زامير، وقرارات كل من لجنة الاعتراض ولجنة التسجيل الاولي.

[147] رونيت ليفين – شنور: قانون تسجيل الأراضي: التسجيل والتسوية وتبعاتهما في إسرائيل والضفة الغربية (2012)

[148] محمد إلياس نزال: "تسريب الأراضي والعقارات في الضفة الغربية"، 2016.

من هنا ينظر إلى مصادقة الكابينيت على قرارات تسهّل تملك المستوطنين للعقارات في الضفة وتحيل التسجيل إلى مؤسسات احتلالية على أنه تفعيل البنية التي تم إعدادها مسبقا والتي تتسم باعتبارها جهاز تسجيل خاضع عسكريا لمزاج احتلالي ولجان غير ملزمة بقواعد البينات وأصول المحاكمات المدنية إضافة إلى جملة قرارات نهائية لا تخضع فعليا لرقابة قضائية فلسطينية وبمعنى تفتح الأبواب أمام المستوطنين وتُغلق عمليا أمام أصحاب الأرض الفلسطينيين.

ثالثا: إعادة إنتاج مفهوم أراضي الدولة

شكّل الأمر العسكري رقم (291) لسنة 1968 نقطة تحول مفصلية في بنية نظام الملكية في الضفة الغربية، إذ قضى بتجميد أعمال التسوية والمساحة التي كانت جارية قبل الاحتلال، وأوقف استكمال تسجيل مساحات واسعة من الأراضي. وقد ترتب على هذا التجميد إبقاء غالبية الأراضي في وضع قانوني غير مكتمل التسجيل، الأمر الذي أوجد حالة من الفراغ البنيوي في توثيق الملكيات. هذا الفراغ لم يكن محايدا، بل أتاح للإدارة العسكرية لاحقا توظيف تفسيرات قانونية تستند إلى تصنيفات الأراضي العثمانية والأردنية، ولا سيما مفهوم الأرض الأميرية، للانتقال بها إلى خانة أراضي الدولة[149].

ضمن هذا السياق، يمكن قراءة قرارات الكابينيت التي تفتح المجال أمام تمليك المستوطنين للأراضي الخاصة أو غير المسجلة بوصفها انتقالا نوعيا في أدوات السيطرة: فمن مرحلة الاستيلاء غير المباشر عبر إعلان أراضي دولة، إلى مرحلة التمليك المباشر عبر آليات تسجيل وإقرار ملكية تأخذ طابعا إجرائيا شكليا. أي أن التحول لم يعد يقتصر على إعادة تصنيف الأرض، بل بات يستهدف إعادة إنتاج ملكيتها قانونيا ضمن منظومة تسجيل خاضعة للسلطة العسكرية–الإدارية للاحتلال. وبهذا المعنى، يغدو التسجيل ذاته أداة لإعادة توزيع السيطرة على الأرض، لا مجرد وسيلة لتوثيقها[150].

رابعا: الشرعنة العلنية لإجراءات التسجيل

مجمل المراحل السابقة لأطر نقل الملكية لصالح جهات استيطانية اتسمت بدرجة عالية من السرية، سواء عبر وسطاء أو منسقين أو مكاتب تنسيق خاصة، بهدف تجنب الاحتكاك الإداري المباشر أو الاعتراضات المحلية. كانت الصفقات تُدار في إطار محدود، وتُستكمل لاحقا ضمن منظومة التسجيل العسكرية.أما في المرحلة الراهنة، فإن القرارات السياسية الصادرة عن الكابينيت تمنح هذا المسار غطاء علنيا وصريحا، ما يعكس انتقالا من إدارة الظل إلى إدارة السياسة المعلنة. لهذا التحول دلالتان أساسيتان: أولاهما تراجع الحاجة إلى الإخفاء الإجرائي نتيجة شعور متزايد بامتلاك الغطاء السياسي والقانوني؛ وثانيتهما نقل المشروع من مستوى الممارسة الفردية أو المؤسسية المحدودة إلى مستوى السياسة الحكومية المعلنة التي تتبنى تمكين التملك الاستيطاني كخيار استراتيجي[151].

خامسا: تقويض الولاية القضائية الفلسطينية

أفضت الأوامر العسكرية المتعاقبة إلى إعادة هيكلة منظومة الاعتراض والتقاضي في قضايا الأراضي، بحيث تركزت الصلاحيات في لجان وإدارات خاضعة للمنظومة العسكرية، مع تقليص فعلي لدور القضاء الفلسطيني في مسائل التسجيل والملكية ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال. وقد أضحت لجان الاعتراض، بحكم صلاحياتها وتراتبية الطعن في قراراتها، تتقدم عمليا على أي مسار قضائي محلي.

---

[149] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ورقة تقدير موقف: الإحاطة بقرار كابينيت الاحتلال إنفاذ عملية التسوية من خلال الإدارة المدنية، شباط، 2026

[150] Peace Now, Government Approves West Bank Land Settlement, Allocates NIS 244 Million for a Process Entailing the Dispossession of Thousands of Palestinians, 15.2.26

[151] NAD, Israeli Government Decision to Resume "Property Settlement" Procedures in the occupied Palestinian Territory, 15MAY, 2025

تعزز قرارات الكابينيت الأخيرة هذا الاتجاه، إذ تُكرّس مركزية القرار في يد الجهاز العسكري–الإداري، وتُخضع مسألة الملكية الخاصة لاعتبارات سياسية وأمنية تتجاوز منطق الحماية القانونية التقليدية للملكية. وبذلك، تتحول الأرض من موضوع نزاع قانوني قابل للتقاضي المتوازن إلى ملف إداري محكوم بميزان القوى والسياسات الحكومية.

سادسا: الدلالة الاستراتيجية للمسار برمّته

عند قراءة المسار بكامله، تتبدى ثلاث مراحل متتابعة ومترابطة: أولا، إعادة تشكيل جهاز التسجيل وإقصاء أي تمثيل فلسطيني فعلي من بنيته؛ ثانيا، تجميد التسوية وخلق كتلة واسعة من الأراضي غير المسجلة؛ وثالثا، توظيف هذا الواقع البنيوي لتسهيل تمليك المستوطنين بصورة منهجية ومنظمة.

وعليه، فإن قرارات الكابينيت يمكن ان تؤخذ وتُفهم بوصفها حلقة في مشروع أوسع لإعادة هندسة البنية القانونية للملكية في الضفة الغربية، وهي البنية التي لطالما اعتبرها الاحتلال من خلال حاكمها العسكري في الضفة أمراً لا يمكن المساس به، باعتباره قوة محتلة من جهة وباعتبار أن إجراءات التسجيل والتسوية أمراً سيادياً لا يقترب منه[152]. فالتسجيل، الذي يُفترض أن يكون أداة توثيق وحماية للحقوق، يُعاد توظيفه ليغدو أداة لإعادة توزيع السيطرة على الأرض ضمن رؤية سياسية تعيد تعريف العلاقة مع الإقليم وسكانه.

[152] بودكاست مدار، قرار الحكومة الإسرائيلية لتسوية أراضي الضفة الغربية: المعاني والتداعيات، الحلقة: 22: أمير داود وليد حباس

ثانياً: أوامر وضع اليد: أداة احتلالية لإعادة تشكيل السيطرة على الأرض

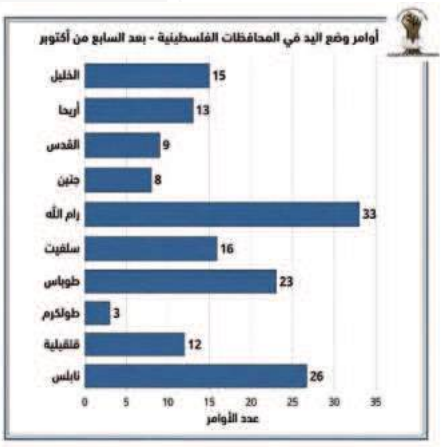

خلال الفترة التي تلت السابع من أكتوبر، أصدرت سلطات الاحتلال 173 أمرا لوضع يد لأغراض عسكرية وأمنية، أدت إلى مصادرة ما مجموعه 4211 دونما لأغراض عسكرية وأمنية. ويلاحظ من جملة الأوامر العسكرية الصادرة في هذه الفترة، تنوع أغراضها او الأهداف المراد تطبيقها والتي تباينت من إقامة مواقع عسكرية جديدة، أو توسعة مواقع قائمة، شق طرق أمنية أو إقامة مناطق أمنية عازلة حول المستعمرات، وهو نمط مستحدث، جرى تطبيقه بعيد الحرب، وتحديدا بعيد مطالبة وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموتريتش بالاتكاء على خطاب أمني يستند إلى فرضية تكرار أحداث السابع من أكتوبر في الضفة الغربية، وهي أيضا في جوهرها لا تشكل فقط مناطق عازلة حول المستعمرات، بل أنها تشكل طوقا عازلا لمساحات شاسعة من الأرض يمنع على المواطنين الوصول لها.

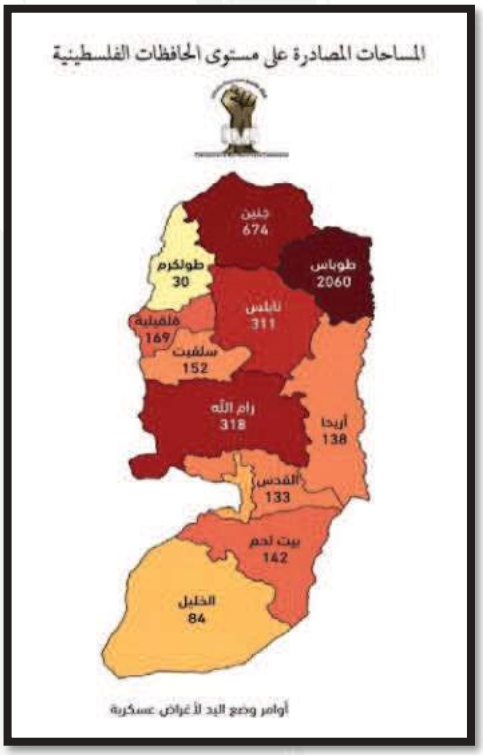

وعلى الصعيد الإجمالي، تعكس المعطيات الواردة في الخارطة تصاعدا لافتا في استخدام أوامر "وضع اليد" لأغراض عسكرية وأمنية بعد السابع من أكتوبر، بما يكشف عن نمط جغرافي غير متوازن يركز على مناطق بعينها. إذ تتصدر محافظة طوباس المساحات المصادرة بفارق كبير (2060 دونما)، تليها جنين (674 دونما)، ثم رام الله (318 دونما) ونابلس (311 دونما)، ما يشير إلى ثقل واضح لمنطقة شمال الضفة في هذه السياسة. في المقابل، تنخفض المساحات في محافظات مثل طولكرم (30 دونما) والخليل (84 دونما)، وهو تفاوت يعكس توجيها مقصودا للأوامر نحو مناطق استراتيجية محددة. هذا التوزيع لا يمكن قراءته كاستجابة أمنية ظرفية، بل كجزء من إعادة تشكيل ميداني يستهدف فرض وقائع جديدة عبر السيطرة على مساحات حيوية، خاصة في الشمال، بما يخدم فتح محاور حركة وربط جغرافي يمهّد لتحولات أوسع على مستوى الوجود الاستيطاني وإعادة انتشاره.

ويعزّز هذا التوزيع غير المتكافئ قراءة هذه الأوامر كأداة تخطيطية ميدانية تتجاوز منطق "الاحتياج الأمني" إلى إعادة هندسة المجال الجغرافي بما يخدم أهدافا بعيدة المدى. فتركّز المصادرات في محافظات الشمال، خاصة طوباس وجنين، يتقاطع مع مناطق مفتوحة وقابلة للربط الطرقي، ما يرجح أن جزءا مهما من هذه الأوامر يرتبط بشق محاور أمنية جديدة أو توسيع القائم منها، بما يخلق تواصلا وظيفيا بين المواقع العسكرية والبؤر الاستيطانية. وفي الوقت ذاته، فإن التباين الحاد بين المحافظات يوحي بوجود أولويات مرحلية في تطبيق هذه السياسة، حيث يتم تكثيف الإجراءات في مناطق محددة تمهيدا لإعادة تشكيلها ديموغرافيا وجغرافيا، مقابل إبقاء مناطق أخرى في حالة استقرار نسبي مؤقت. وعليه، فإن أوامر "وضع اليد" لا تنتج فقط أثرا مساحيا مباشرا، بل تؤسس لواقع بنيوي جديد يعيد توزيع السيطرة على الأرض ويعيد تعريف استخداماتها ضمن رؤية استراتيجية أشمل.

أولاً: أوامر وضع اليد بهدف إنشاء مناطق عازلة حول المستعمرات

نهاية كانون أول/ ديسمبر 2023، أصدر جيش الاحتلال قرارا عاجلا بوضع اليد لـــ "أغراض أمنية وعسكرية" على قطعة أرضٍ بمساحة 31.886 دونما من أراضي قرية دير استيا بمحافظة سلفيت[153]، والذي يقضي بمصادرة الأرض لأغراض عاجلة ودون فترة كافية للاعتراض. وعند تحليل الخريطة المرفقة مع الأمر العسكري، تتجلى خطورة ما يفرضه الأمر العسكري من وقائع باعتباره يشكّل بداية لتنفيذ مخطط بتسلئيل سموتريتش الذي اقترحه قبل أشهر، ويوصي من خلاله بفرض مناطق عازلة أو كما أسماها "مناطق آمنة" حول مستوطنات الضفة الغربية، تشكّل شريطا فارغا يمنع الفلسطينيين من الاقتراب منها[154].

تتجلى خطورة الأوامر العسكرية الحالية في الضفة، باعتبارها تنفيذ لمخطط بتسلئيل سموتريتش الهادف لفرض مناطق عازلة أو "آمنة" كما أسماها حول المستوطنات لتشكّل شريطا فارغا يمنع اقتراب الفلسطينيين منها.

الأمر العسكري الإسرائيلي المشار إليه في الخارطة (جانبا) يستهدف الأراضي التي تحيط بمستوطنة "رفافا" المقامة على أراضي دير استيا في محافظة سلفيت شماليّ الضفة الغربية، وتحظر من خلاله سلطات الاحتلال على المواطنين الوصول إلى مساحات شاسعة من أراضي المنطقة المحددة وينطوي هذه المخطط على مجموعة من المخاطر، أوّلها، توقيته المتزامن مع موسم الزيتون الفلسطيني، بكل اعتباراته الاجتماعية والاقتصادية والرمزية المهمة للفلسطينيين، وهو ما حدث فعلا إذ منع الاحتلال الفلسطينيين في معظم مناطق الضفة الغربية من الوصول إلى أراضيهم لقطاف الزيتون، من خلال إجراءات المنع والتضييق التي فرضها الجيش متذرّعا بالأوضاع الأمنية الراهنة، وبتسليط عصابات المستوطنين التي شنّت هجمات مسلّحة وخطيرة على قاطفي الزيتون ممن تمكنوا من الوصول إلى أراضيهم في الفترة الماضية.

153 الأمر العسكري رقم م.د/53/23 يستهدف أراضي دير استيا في محافظة سلفيت
154 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان: تقرير الانتهاكات السنوي وأبرز إجراءات التوسع الاستعماري، 2023.

الخارطة الجانبية: منطقة عازلة حول مستعمرة إفرات من خلال أمر وضع يد لأغراض عسكرية وأمنية[155]، يصادر مساحة 45.12 دونما من أراضي قرية الخضر في محافظة بيت لحم تحت مسمى الأمر العسكري يهدف إلى منطقة عازلة حول مستعمرة إفرات[156].

ثانيها، وهو ابتلاع مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين من خلال أوامر عسكرية، تغلق حدود المستوطنات على مساحات جديدة من الأراضي، ما يؤدي إلى عدم قدرة المواطنين على الوصول إليها، وبالتالي تبويرها لهذه الأراضي، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إعلان دولة الاحتلال لهذه الأراضي على أنها "أراضي دولة"، وهي الوسيلة التي تستخدمها دولة الاحتلال في تحويل الأراضي لصالح الاستيطان، سواءٌ لبناء مستوطنات جديدة أو توسعة القائم منها على هذا النوع من الأراضي، إذ يعتبر قانون الاحتلال مسألة أراضي الدولة كقانون لتنظيم الأراضي أنه قانون كاشف وليس منشئ، بمعنى أن أية قطعة من الأرض، يمضي على عدم فلاحتها وزراعتها مدة تقدر بثلاثة سنوات، تدخل في إطار قانون أراضي الدولة، وفلاحتها بعيد هذه المدة الزمنية لا ينتزع عنها صفة أراضي الدولة، بمعنى أن الكثير من أراضي الدولة المفلوحة والزروعة الآن قد تجد نفسها في حكم المصادرة، أو الخاضعة لمسمى أراضي الدولة، باعتبار عدم زراعتها لفترة من الزمن، يتم رصدها عبر الأقمار الصناعية في معظم الأحيان ويتم مواجهة المواطنين بهذه الصور في المحاكم، قد تكون قبل عشر سنوات أو أكثر .

وتشير المعلومات المكانية المتوفرة، إلى وجود أكثر من مليون دونم من أراضي الفلسطينيين معلنة كأراضي دولة، جلّها تمت مصادرتها وفق هذا الإجراء مطلع ثمانينات القرن الماضي، عندما كان أرئيل شارون وزيرا للزراعة في حكومة مناحيم بيغن، ثم خصصت دولة الاحتلال ومنذ ذلك الحين معظم عمليات التوسعة الاستيطانية وبناء المستوطنات ومساحات الأرض اللازمة منها وفق ما يطلق عليه بأذونات التخطيط، وهي الأذونات التي تصدرها الإدارة المدنية من أجل تحويل قطعة الأرض من نطاق أراضي دولة إلى أراضي تتبع لمنطقة نفوذ المستوطنة القابلة للاستخدام في هذا الشأن أو حتى في إطار تخصيص هذا النوع من الأراضي من أجل "شرعنة" البؤر الاستيطانية بتخصيص أراض لها تمكّنها من التحول إلى مستوطنة بكامل الامتيازات.

يمكن في نهاية المطاف، فهم ما تحاول أن تفعله دولة الاحتلال أسفل غطاء الحرب هذه الأيام، أنها لا تدّخر جهدا في إحداث استدعاءات مبتذلة تحاول من خلالها الترويج بأن ما حدث في غزة، وتحديدا الهجوم على غلاف غزة يوم السابع من أكتوبر، يمكن أن يتكرر في أراضي ومستوطنات الضفة الغربية من خلال محاولة منع الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي التي موضعت دولة الاحتلال مستوطناتها بداخلها وحولها، ويبدو أن دولة الاحتلال ما تزال تلقى آذانا تسمع هذا النوع من الادعاءات.

منذ السابع من أكتوبر، أصدرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 40 أمرا عسكريا تقضي بإنشاء هذا النوع من المساحات حول المستعمرات، كان أكبرها الأمر العسكري الخاص بمستعمرة عيلي على أراضي قرى قريوت واللبن والساوية، حيث صادرت من أجله أكثر من 70 دونما لهذه الأغراض، وكذلك الأمر المتعلق بمستعمرة كدوميم على أراضي كفر قدوم شرق قلقيلية الذي صادرت من أجله 57 دونما[157].

[155] الأمر العسكري رقم ت/25/3 يستهدف أراضي الخضر في محافظة بيت لحم.
[156] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، انظر: https://cwrc.ps/page-813-ar.html
[157] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان: قاعدة بيانات الأوامر العسكرية.

ثانياً: أوامر وضع اليد بهدف إنشاء الطرق الأمنية

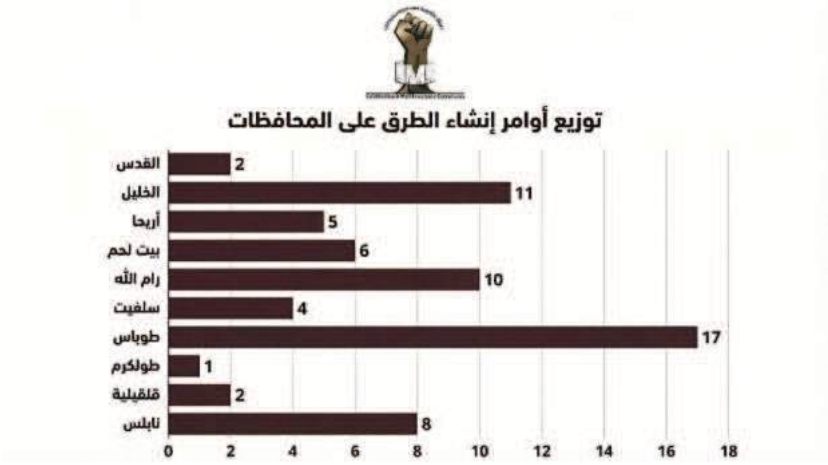

تشير أوامر وضع اليد لأغراض أمنية وعسكرية إلى أداة قانونية توظّف بصورة منهجية لإعادة تشكيل الجغرافيا في الضفة الغربية، بعيدا عن كونها استجابة ظرفية لاحتياجات أمنية مؤقتة. فمنذ السابع من أكتوبر، أصدر جيش الاحتلال ما مجموعه 173 أمرا عسكريا، كان من بينها 66 أمرا مخصصا لشق طرق أمنية[158]، وهو رقم يكشف بوضوح عن تصاعد نهج ممأسس يستهدف فتح محاور حركة جديدة تخدم البنية الاستيطانية. هذه الأوامر لا تعمل فقط على تمكين السيطرة الميدانية، بل تؤدي عمليا إلى فرض وقائع دائمة على الأرض، عبر تثبيت الامتداد الاستيطاني وربط البؤر والمستعمرات بشبكات طرق محمية. وفي الوقت ذاته، تشكّل هذه الأوامر غطاء قانونيا لاحقا لطرق سبق أن شقّها المستعمرون دون سند رسمي، بحيث تتحول من أفعال غير قانونية إلى وقائع "مشرعنة" بأثر رجعي. ويبرز التركيز المكثف على شمال الضفة الغربية كدلالة إضافية على البعد الاستراتيجي لهذه السياسة، إذ تستخدم أوامر شق الطرق كتمهيد مادي وقانوني لإعادة ترسيخ الوجود الاستيطاني في هذه المنطقة، بما يعكس انتقالا من إدارة السيطرة إلى إعادة إنتاجها على أسس أكثر رسوخا واستدامة[159].

ولعل أبرز الأوامر العسكرية المتعلقة بشق الطرق ، سلسلة الأوامر التي أصدرها بغرض الاستيلاء على ما مجموعه 1042 دونما من أراض في الأغوار الشمالية من خلال ــ 9 أوامر وضع يد لأغراض عسكرية متسلسلة[160] استهدفت بلدات طمون وتياسير وطلوزة إضافة إلى مدينة طوباس بهدف شق طريق أفقي يبدأ عند قرية عين شبلي إلى الجنوب وصولا إلى العقبة شمالا، وأظهرت هذه الأوامر تحوّلا نوعيا في استخدام الاحتلال لأوامر وضع اليد لأغراض عسكرية في منطقة طوباس والأغوار الشمالية. وعلى الرغم من إصدار سلطات الاحتلال لتسعة أوامر بدت منفصلة من حيث الترقيم والموقع، إلا أن تجميع حدودها وإسقاطها على الخريطة يظهر أنها جميعا تشكّل مشروعا واحدا لشق طريق عريض يمتد من شمال طوباس باتجاه تياسير والأغوار، وبطول متصل يصل إلى 22 كم وهو طول الشارع، والذي يمر عبر مساحات زراعية وسكانية واسعة يحاصر خربة يرزا شرقي طوباس من كافة الاتجاهات (انظر الخارطة الجانبية) يهدف إلى إعدام قدرة المواطنين من الوصول إلى المراعي في السهول الشرقية لا سيما إلى الشرق من الشارع والتي تصل إلى عشرات آلاف الدونمات. الطابع

158 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان: قاعدة بيانات الأوامر العسكرية.
159 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان: قاعدة بيانات الأوامر العسكرية.
160 أوامر عسكرية متسلسلة تبدأ من ت/25/142 وتنتهي عند ت/25/150

المعلن للأوامر هو شق طريق أمني، وهو مصطلح يستخدم عادة لشق طرق التفافية خاصة بالجيش، تسمح بالسيطرة السريعة على مناطق الوديان والمرتفعات، وتربط قواعد الاحتلال ونقاطه المنتشرة في الأغوار، وتأمين حركة المستعمرين في المنطقة لاحقا، إضافة إلى أن امتداد الطريق كما يظهر على الخارطة يشير إلى أنه ليس طريقا تكتيكيا قصير المدى، بل ممر استراتيجي يهدف إلى خلق محور حركة جديد يربط الأغوار الشمالية بالعمق المحتل، وإحكام السيطرة على الأراضي الزراعية الفاصلة بين طوباس وطمون وتياسير، مما يتجلى من خلال ذلك إجهاض أي إمكانية لوجود تواصل جغرافي فلسطيني غير خاضع للسيطرة المباشرة[161].

وبالرغم أن أوامر وضع اليد تحمل طابعا عسكريا مؤقتا، إلا أن التجربة تشير إلى أن 90% من "الطرق العسكرية" تحوّلت لاحقا إلى طرق تخدم المستعمرات، أو محاور فصل بين التجمعات الفلسطينية. المساحات المصادرة "قرابة 1042 دونما" وهي تمثل حزاما واسعا يسمح بإعادة تشكيل المشهد الجغرافي في هذه المنطقة، وبالتحديد خلق مانع بين طوباس والتجمعات البدوية والزراعية المحيطة وامتدادها الشرق، السهل الشرقي من المحافظة، من أجل تسهيل توسع المستعمرات القائمة في الأغوار وربطها بشبكة طرق أعلى تصنيفا وما يمثله ذلك من ضرب الامتداد الزراعي الفلسطيني الذي يشكّل العمود الفقري لاقتصاد طوباس. مشيرا إلى ان الطريق يقع ضمن منطقة تشهد منذ عامين تسارعا كبيرا في نشاط المستعمرين واعتداءاتهم، ما يعزز فرضية أن المشروع يخدم رؤية الاحتلال في تعميق الضم الفعلي للأغوار، وتعزيز السيادة الإسرائيلية من خلال بنية تحتية متصلة .
واللافت في أمر هذا الإعلان هو الاعتماد على وضع اليد العسكري بدلا من أمر استملاك مدني مما يعكس التفافا على الالتزامات القانونية الدولية ومحاولة إظهار الطريق باعتباره ضرورة أمنية لا منشأة دائمة وهي وسيلة باتت تتبعها دولة الاحتلال كما فعلت بخصوص الشارع الذي شرعت بشقه إلى الشرق من بلدة جينصافوت شرقي محافظة قلقيلية قبل عامين[162] والأمر الخاص بشق طريق مدينة سلفيت قبل عام[163]. وهي الممارسات تمثل خرقا واضحا للمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة وهو ما لا ينطبق على طريق بهذا الحجم والامتداد.

[161] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (بيان صحفي)، بهدف شق طريق بطول 22 كم - مقاومة الجدار والاستيطان: الاحتلال يستولي على 1042 دونماً من أراضي طوباس والأغوار، منشور 22 تشرين ثاني، 2025.
[162] الأمر العسكري رقم ت/23/10 يستهدف أراضي جينصافوط.
[163] الأمر العسكري رقم ت/24/90 يستهدف أراضي مدينة سلفيت.

ثالثا: تخصيص أراضي الدولة لصالح أوامر وضع اليد لأغراض عسكرية وأمنية

منذ السابع من أكتوبر، أصدرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 54 أمرا لوضع اليد لأغراض عسكرية وامنية تتضمن تخصيص أراض تمت مصادرتها سابقا وفق إعلان أراضي الدولة لصالح أوامر وضع اليد لأغراض عسكرية، وهي آلية، تعدل من استخدام أراضي الدولة لصالح الأغراض الأمنية، وتقدر مساحة هذا النوع من التخصيصات الجزئية ما مجموعه 530 دونما.

وتنظر سلطات الاحتلال إلى أراضي الدولة، باعتبارها منهلا استراتيجيا لصالح المستعمرات والتوسع الاستعماري واستخدام المستعمرين، وأظهرت السنوات الثلاث الماضية نسقا متصاعدا بشكل كبير، فمن صفر أوامر عسكرية تتضمن تخصيص في العام 2023 إلى 4 أوامر تضمنت تخصيص في العام 2024 وصولا إلى 50 أمرا عسكريا تضمنت تخصيصات في العام 2025، في دلالة جديدة إلى زيادة الاتكاء على أوامر وضع اليد لفرض اكبر قدر ممكن من الوقائع على الأرض، بما فيها تلك التي تتقاطع مع إعلانات سابقة من أراضي الدولة إضافة إلى الإمعان في اعتبار أراضي الدولة منهلا استراتيجيا لتخصيصات الاستيطان الاستعماري. (انظر الخارطة الجانبية، الأرزق مساحة أراضي دولة مخصصة، الأحمر مساحة أراضي خاصة تم الاستيلاء عليها)[164].

وبنظرة أكثر عمقا إلى طبيعة الأوامر التي تضمن هذا النوع من التخصيص؛ من أراضي الدولة إلى وضع اليد لأغراض عسكرية وأمنية، نجد أن دولة الاحتلال منحت عملية إنشاء الشوارع العسكرية في 28 أمرا عسكريا.

وخصصت لصالح إنشاء المناطق العازلة حول المستعمرات في 13 أمرا عسكريا، وخصصت امرين عسكريين لصالح إقامة أسيجة شائكة.ومنحت التخصيص لصالح إقامة مواقع عسكرية في أمر عسكري واحد، في حين بقيت 3 أوامر عسكرية غير محددة الغرض.

تعكس هذه المعطيات تحوّلا نوعيا في وظيفة "أراضي الدولة" من مخزون قانوني معلن إلى أداة تشغيلية مرنة تعاد برمجتها وفق احتياجات السيطرة الميدانية، حيث يجري توظيفها كمرحلة وسيطة تربط بين الإعلان القانوني السابق وبين الاستخدام التنفيذي عبر أوامر وضع اليد. هذا التحول يختزل مسارا مركبا يبدأ بإخراج الأرض من متناول أصحابها تحت مسمى أراضي دولة، ثم إعادة تخصيصها لأغراض عسكرية وأمنية، لينتهي عمليا بخدمة بنى تحتية استيطانية دائمة، بما في ذلك الطرق، والمناطق العازلة، وأنماط السيطرة الرعوية.

من زاوية قانونية، يثير هذا النمط إشكاليتين جوهريتين: الأولى تتعلق بإعادة توظيف أراضٍ صنّفت أصلا ضمن "أراضي دولة" لأغراض لا تندرج ضمن الإدارة المؤقتة للإقليم المحتل كما يقتضي القانون الدولي الإنساني، بل تتجاوزها نحو استخدامات تخدم سكان القوة القائمة بالاحتلال ومشروعها الاستيطاني، وهو ما يتعارض مع مبدأ عدم جواز استغلال موارد الإقليم المحتل لصالح قوة الاحتلال. أما الإشكالية الثانية فتتعلق بالجمع بين مسارين قانونيين مختلفين إعلان أراضي دولة من جهة، وأوامر وضع اليد ذات الطابع المؤقت من جهة أخرى بما ينتج نظاما هجينا يفرغ القيود القانونية من مضمونها، ويستخدم لإضفاء مظهر قانوني على ممارسات ذات أثر دائم.

[164] الأمر العسكري رقم ت/26/27 يستهدف أراضي الفندقومية، جنين.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان: هيئة مستقلة تتبع منظمه التحرير الفلسطينية وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق أهدافها ويرأسها حاليا الوزير مؤيد شعبان. تتطلع الهيئة إلى وطن خالٍ من الجدار والاستيطان ينعم بالحرية والاستقلال وتسعى في سبيل ذلك إلى العمل على تطبيق القرارات الدولية بشأن الجدار والاستيطان والاحتلال وتثبيت حق شعبنا في أرضه وممتلكاته وثرواته الطبيعية .